الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية:تخصص نقود ومالية

الموضوع:

أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر
– دراسة حالة ولاية المدية –

من إعداد الطالب:
سعودي محمد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
راتول محمد

لجـــنة المناقشة:

- الدكتور البشير عـــبد الكريم..... أستاذ محاضر.....رئيساً.
- الأستاذ الدكتور كساب على..... أستاذ التعليم العالي.....عضواً.
- الدكتور بلـــعزوز بن عـــلي..... أستاذ محاضر .....عضواً.
- الأستاذة قـــوريش نصـــيرة..... أستاذ مكلف بالدروس .... عضواً.
- الأستاذ الدكتور راتول محمد ..... أستاذ التعليم العالي .....مقرراً.

دفعة 2007

وتجهيزات تسمح بالنشاط الثقافي، كالتجهيزات الموسيقية مثلا، إذ أنه باستثناء دور الشباب الموجودة في الدوائر الإدارية السابقة لتقسيم 1984، فإن جل المراكز والقاعات ذات الطابع الثقافي لا يوجد بها ما يشيع الجو الثقافي خاصة في الوقت الذي أصبحت الإنترنت أهم سماته، كما أن المراكز والمنشآت الثقافية على اختلاف أنواعها بقيت تسير من طرف مسيرين لا علاقة لهم بقطاع الثقافة، وبالتالي فلا يمكن أن ننتظر منهم تنشيط الحركة الثقافية.

كما لم تتمكن حركة إنشاء الجمعيات الثقافية والعلمية التي عرفتها الولاية في السنوات الأخيرة، من بعث النشاط الجمعوي نظرا لعدم توفرها على الإمكانيات التي تساعدها على النشاط، بسبب ضعف الموارد الماليةن ويمكن القول أنه باستثناء الجمعيات التي تعرف شهرة كبيرة، فإن النسبة الكبيرة من الجمعيات هي هيكل بلا روح، ساعد في وضعيتها هذه نقص الإمكانيات المادية من جهة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون رغبة الشباب في ممارسة نشاطات يعتبرونها لا تسمن ولا تغني من جوع ومن جهة ثانية.

ثانيا –واقع التنمية الاقتصادية بالولاية خلال فترة التسعينات:

.بما أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تنمية الدخل الحقيقي، عن طريق زيادة الاستثمارات بقصد أحداث بعض التغييرات التي ينتظر من ورائها زيادة الدخل الحقيقي للفرد، ونظرا لكون التوسع في الاستثمار هو أمر لم يعرف طريقه إلى مختلف أرجاء ولايات الوطن، منذ منتصف الثمانينات، فهذا يعني أن عملية التنمية الاقتصادية بها معطلة إلى إشعار آخر، يأتي هذا بعد إجراء سياسات إصلاحية بإمكانها أن تعيد الاستقرار للإقتصاد الجزائري،ولا يخرج واقع التنمية الاقتصادية بولاية المدية خلال هذه الفترة عن واقع الحال هذا، وفيمايلي سنتطرق إلى أهم المؤشرات التي تدل عليه من خلال تناول أهم القطاعات الاقتصادية بالولاية وهي: التنمية الصناعية ، التنمية الفلاحية ، السياحة ، القوة العاملة.

أ– التنمية الصناعية بالولاية:

تحتل الصناعة مساحات شاسعة في مختلف الأوساط والأقاليم، ومنه فإن دراسة تركيب الأوساط والأقاليم تكون ناقصة بدون التطرق إلى التوطين الصناعي، وأفضل المناطق لإقامة الصناعة وعلاقة الصناعة بالوسط الذي تقام فيه، فضمن هذا المفهوم أقيمت المناطق الصناعية بولاية المدية على مساحة إجمالية تقدر بـــ:253 هكتار منها 80 % منح منها 142 هكتار وهذه المناطق الصناعية هي:

- **المنطقة الصناعية بالمدية:** تمتد على مساحة 60 هكتارا من بينها 18 هكتارا قابلة للاستغلال حاليا ومحور الصناعة بها هو مركب المضادات الحيوية لصناعة الأدوية.
- **المنطقة الصناعية بالبرواقية:** وتمتد على مساحة 127 هكتار، من بينها 08 هكتارات تنتظر الاستغلال، يتمحور نشاط هذه المنطقة حول إنتاج عتاد الري والمتمثل في المضخات والصمامات.
- **المنطقة الصناعية لقصر البخاري:** وتحتل مساحة تقدر بـــ:125 هكتارا من بينها 14 هكتارا قابلة للاستغلال حاليا يتمحور نشاط المنطقة حول المحاصيل الزراعية (الطحين).

بالإضافة إلى المناطق السابق ذكرها، تتوفر ولاية المدية على 37 منطقة للنشاط الصناعي والإنتاجي موزعة على تراب الولاية، وتمتد على مساحة تقدر بـــ:198 هكتار من بينها 48 هكتار، مهيأة في 06 مناطق وقابلة للاستغلال حاليا.

وجدير بالذكر أن مرحلة الإصلاحات الاقتصادية كان لها أثر شديد على نشاط هذه المناطق الصناعية الكبرى حيث تقلص إلى حدود 30 %[1]، من الإمكانات المتوفرة لديها كما تم تسريح مئات العاملين بها، [2] فضلا عن بقاء مناطق النشاط 37 الموجودة على مستوى تراب الولاية، مجمدة دون أي نشاط يذكر، وإن ظهرت هناك العديد من التحركات الاستثمارية للخواص إلا أنها في الغالب لا تتجاوز إنشاء مؤسسات صغيرة، يعمل أغلبها بصفة غير شرعية.

كما تتوفر الولاية على الأحجار المستعملة للتفتيت (حصى البناء)، وقد شهدت جل هذه المناجم عمليات تخريب وهذا نظرا لوجودها في مناطق جبلية وعرة، أما التي سلمت من التخريب فإنها بقيت متوقفة عن النشاط.

ب- التنمية الفلاحية بالولاية:

تحتل الفلاحة مكانة هامة في النشاط الاقتصادي بالولاية، حيث تعتمد نسبة كبيرة من سكان الولاية عليها في توفير الغذاء، وجمع الاحتياطات عن طريق تصريف فائض إنتاجهم في الأسواق، وشراء ما يحتاجونه، وترجع هذه المكانة للفلاحة بالولاية بالخصوص إلى الطابع الريفي للولاية، وتوفرها على إمكانيات طبيعية وبشرية وموقع استراتيجي هام، بالقرب من مراكز التموين وأسواق التصريف، نظرا

(1) : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، إحصائيات مختلفة لسنة 2000.

(2) : لم أستطع أن أتحصل على أية وثيقة رسمية تبين عدد المسرحين عن العمل خلال فترة التسعينات لكن قدرهم أحد المسؤولين السابقين بالقطاع الصناعي بالولاية بأكثر من 3500 عامل.

لذلك فهي تُشَغل حاليا نسبة عالية من اليد العاملة بالولاية، وتساهم بنسب متفاوتة من منتوج للآخر في الإنتاج الوطني الإجمالي.

وتعد فترة التسعينات أحد أسوء الفترات الفلاحية بالولاية وذلك نظرا لتزامن عدة عوامل سلبية أهممها:[1]

- التوتر الأمني وما نتج عنه من نزوح ريفي وعدم استغلال أكثر من 70 % من حجم الأراضي الفلاحية المتواجدة بالولاية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على نمو القطاع الفلاحي.
- الجفاف الذي ضرب الولاية طيلة أكثر من ستة سنوات، خاصة أن 90 % من الزراعة بالولاية ت هي زراعة معاشية، تعتمد على تهاطل الأمطار، وهو ما أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج الفلاحي بالولاية خلال عشرية التسعينات.
- انحصار حجم الأراضي المسقية بالولاية نظرا للوضعية المزرية للسدود عبر الولاية، فضلا عن التأخر في انجاز سدين من الحجم الكبير «تم الانطلاق في إقامتهما سنة 1993 و لم يتم العمل بهما إلى غاية 1999».

ت–قطاع السياحة بالولاية:

تحتوي ولاية المدية على عدة عوامل قادرة على جعل القطاع السياحي محركا للتنمية والتي منها:

- موقعها الإستراتيجي الهام على ارتفاع 900 متر على مستوى سطح البحر، وعلى امتداد 8774 كلم^2 بمناطق ومناظر غابية غاية في السحر والجمال، والتي تؤهلها لأن تكون قطبا للسياحة الاستجمامية، ومن جملة تلك المناطق:الحمدانية، تيبحرين، تمزقيدة، أولاد عنتر، وهي مناطق كلها بالجهة الشمالية الغربية للولاية، فضلا عن منطقة التكيف الهوائي من:العمارية، بن شيكاو، بعطة، فج الحوضين.
- المنابع المائية والحمامات التي تتوفر عليها الولاية، والتي يصلح الكثير منها لمعالجة الأمراض الجلدية، حيث يوجد على مستوى الولاية 11 منبعا للمياه المعدنية، والتي بها ملفات مدروسة من قبل المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بسيدي فرج، إلا أن قوة تدفق المياه ضعيفة نسبيا وهو ما يتطلب حفريات وعناية، حال دون استغلال هذه المنابع المعدنية، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن كل الحمامات أصبحت متوقفة عن استقبال الزوار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

(1) : معلومات مقدمة من مديرية الفلاحة لولاية المدية.

- الآثار المختلفة التي تزخر بها الولاية، لمختلف العصور التاريخية الحديثة منها القديمة، التي عرفتها الولاية، والتي تتوزع على 08 مواقع أثرية جد هامة، تعرف في معظمها الإهمال وضياع التحف منذ الاستقلال.
- الصناعات التقليدية الممارسة في الولاية، والتي تعتبر جزءا من المنتوج السياحين والتي تختلف من ناحية لأخرى، إذ أنه إذا كانت صناعة الأواني الطينية وصناعة القشابية والحنبل سائدة في جميع أنحاء الولاية، فإن الأمر يختلف بالنسبة لصناعة الزربية السائدة أكثر في جنوب الولاية، وخاصة في عين بوسيف وشلالة العذاورة قصر البخاري، ومن أهم العوائق التي أصبحت تؤثر على الصناعات التقليدية بالولاية، ارتفاع نسبة الهجرة الريفية خلال سنوات التسعينات، ومعلوم أن الصناعات التقليدية تمارس بشكل كبير في الأرياف وليس بالمدن،غير أنه إن كانت ولاية المدية تتوفر على الإمكانيات الطبيعية والثقافية التي تشكل قاعدة لصنع سياحة ناجحة، فإن الإمكانيات المادية المخصصة لتطوير القطاع وخاصة هياكل الاستقبال، بقيت ضعيفة حيث لا تتوفر الولاية إلا على ثلاثة فنادق مصنفة تابعة للقطاع العام بطاقة 125 غرفة فقط، وفندق غير مصنف، بسبب عدم انتهاء الأشغال به وهو تابع للقطاع الخاص وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(4-13):يوضح هيكل توزيع الفنادق عبر الولايةسنة 1999

	فنادق مصنفة				فنادق غير مصنفة				المجموع			
	قطاع عام		قطاع خاص		قطاع عام		قطاع خاص		قطاع عام		قطاع خاص	
	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف
المدية	01	45	-	-	-	-	01	-	01	45	01	-
البرواقية	01	45	-	-	-	-	-	-	01	45	-	-
قصر البخاري	01	35	-	-	-	-	-	-	01	35		-
المجموع	03	125	-	-	-	-	01	-	03	125	01	-

المصدر :مديرية التخطيط والتعميرلولاية المدية ،إحصائيات متنوعة عن الولاية لسنة 2001.

ث- قوة العمل بالولاية:[1]

يعتبر قطاع التشغيل أكثر القطاعات الاقتصادية، التي عرفت اختلالا خلال العشر سنوات الأخيرة بسبب الركود الاقتصادي، وقلة الاستثمارات، والتعديلات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بالإضافة

(1): مجموع المعطيات الإحصائية الواردة هنا مقدمة من طرف: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية، مجلة المدينة بالأرقام، ص 22، 23 إصدار 2000.

إلى الوضع الأمني، الذي لم يعرف طريقه إلى الاستقرار بعد الوضعية التي وصل إليها والتي لم يعرف لها مثيلا من قبل، هي كلها عوامل زادت من خطورة وضع لم يعد ممكنا الخروج منه بسبب:

- المتخرجين الجدد من المعاهد والجامعات.
- التسرب المدرسي الذي يلقي بالآلاف سنويا في سوق العمل.
- الفاقدين لمناصب العمل بسبب التعديلات الهيكلية أو نتيجة للأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة.

هذه الأسباب تخص قطاع الشغل بصفة عامة بما فيه قطاع الشغل على مستوى ولاية المدية الذي يتميز بكون القطاع الخاص فيه هو الذي يشغل أكبر نسبة، حيث يشغل 75 % من العمالة المشتغلة بالولاية والمقدرة لسنة 1999 بـــ:130055 عامل، من جملة اليد العاملة النشطة والبالغة لنفس السنة 178837 ،مما جعل معدل البطالة بولاية المدية يقدر بـــ27,28 %وإذا كان القطاع العام ينظر إليه بكونه القطاع الذي يوفر مناصب العمل، فهو لا يوفر بولاية المدية سوى 25 % من الحجم الإجمالي لمناصب العمل، ويبقى القطاع الفلاحي أهم قطاع في توفير فرص العمل، حيث يشغل 46,95% من الطبقة الشغيلة على مستوى الولاية، ولا يوفر منها القطاع العمومي إلا 0,8 % فقط والباقي يوفره القطاع الخاص الذي يتحكم أيضا في توفير الشغل في مجال الحرف، حيث يوفر 10900 منصب عمل حسب إحصائيات 1999 ،بنسبة تقدر بـــ:11 % من المناصب التي يوفرها القطاع بنسبة إجمالية تقدربـــ:28,05 %.

وإذا قارنا نسبة ما يوفره القطاع الخاص والعام خارج القطاع الفلاحي، نجد أنه موزع بينهما حسب النسب التالية 53 % و 47 % على التوالي، فيما يشكل قطاع التجارة ما نسبته 13,2 % من حيث توفير مناصب العمل، وذلك بتوفير 17225 منصب حسب أرقام سنة 1999 لا يوفر القطاع العمومي منها سوى 125 منصب، أما من حيث تحليل تطور مناصب العمل، نجد أن القطاع الفلاحي هو القطاع الذي يوفر أكثر المناصب، والذي يعرف أكبر نسبة من حيث عدد مناصب العمل من سنة لأخرى.

من كل ماسبق يمكن القول أنه رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها الولاية، وكذا الموقع الجغرافي المتميز لها في وسط البلاد، والذي ساهم في تنوع خصائص المجتمع المحلي بها، إلا أن الولاية لا تزال تعاني من عجز تنموي فادح خاصة مع نهاية سنوات التسعينات، والتي جعلت من الولاية مثالا للتخلف والتراجع التنموي نظرا لعدة عوامل أهمها :

- حالة اللاءمن التي عرفتها الولاية خلال فترة التسعينات، والتي ترتب عنها نزوح ريفي كبير نحو المدن، ساهم في تراكم الأعباء التنموية علي مختلف الأقاليم الحضرية بالولاية .
- الركود الاقتصادي الذي عرفته الولاية، في ظل إغلاق جل الوحدات الانتاجية، التي تحتويها المناطق الصناعية .
- التراجع الذي عرفه القطاع الفلاحي، نتيجة لتزامن عدة ظروف سلبية، أهمها النزوح الريفي وكذا حالة الجفاف والاعتماد شبه المطلق علي الزراعات المعاشية، نتيجة نقص السدود.

من كل ما سبق يمكن القول أن ولاية المدية، خرجت من عشرية التسعينات، وهي مثقلة بالأعباء التنموية مما يجعل من رهان تجسيد التنمية المحلية بها، خلال السنوات اللاحقة تحديا حقيقيا للقائمين عليها .

المبحث الثاني:دور عجز هيكل التمويل المحلي لولاية المدية في تعطيل التنمية المحلية بها

ترتبط عملية النهوض بالواقع التنموي المحلي، لأي جماعة محلية كانت، ارتباط وثيقا بقدراتها التمويلية ذاتية أو خارجية، ومدى محافظتها على الاستقرار النسبي لهذه الموارد، عند حدود معينة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي، عن طريق تحفيز روح المبادرة لديهم، بشكل منظم ومستمر، من أجل هذا فقد سطر المشرع عدد من القوانين تضع تحت تصرف الجماعات المحلية هيكلا متكاملا من مصادر التمويل، غير أن هذا الأمر لا يخلوا من العيوب والسلبيات، حيث يعرف هيكل التمويل المحلي العديد من الاختلالات، كنا قد تطرقنا إليها بنوع من التفصيل في الفصل السابق، وبلديات ولاية المدية لا تشذ عن قاعدة العجز المالي التي شملت جل بلديات الوطن، وهو ما جعلها عبارة عن هياكل إدارية مشلولة في ظل تراكم الأعباء التنموية، وفيمايلي سنتطرق في مبحثنا هذا إلى مختلف جوانب العجز المالي، الذي عرفته الجماعات المحلية لولاية المدية، وذلك بدراسة تطور كل من ميزانية الولاية للفترة (1998-2006) وكذا الإيرادات الجبائية لولاية المدية خلال الفترة (2000-2005) ومن ثمة تحديد أهم جوانب الاختلال في هيكل التمويل المحلي للجماعات المحلية بالولاية، ودور هذا العجز في تعطيل التنمية المحلية بها.

المطلب الأول:دراسة تطور ميزانية الولاية خلال الفترة (1998-2006)

لقد عرفت ميزانية ولاية المدية تطورا كبيرا بين فترة نهاية التسعينات (1998-1999)، وسنوات الألفين (2000-2006)، وصل إلى حدود الضعف، نظرا لعدة عوامل أهمها الارتفاع المستمر في إيراداتها الضريبية، ونحن وإن كنا سنعالج في مطلبنا هذا ما تعلق بتطور ميزانية الولاية خلال الفترة (1998-2006) ،فلا بد لنا أن نُذَكر ببعض النقاط التي من شأنها تحديد النتائج التي نحاول الوصول إليها، والمتعلقة على وجه الخصوص بتطور هيكل التمويل المحلي للولاية، وهذه النقاط هي:

- الولاية جماعة محلية ينظمها القانون 09/90 المؤرخ في 2 رمضان عام 1410 الموافق لـــ:07 أفريل 1990.
- تتنوع إيرادات الولاية باعتبارها جماعة محلية لها مصادرها الخاصة للتمويل ،ورغم أن الإيرادات الجبائية تشكل أهم مورد لها إلا أنها تعتبر محدودة للغاية، وغير متنوعة، حيث لا تستفيد الولاية سوى من نسب ضئيلة من قيمة محصلات الرسم على النشاط المهني، ونسبة أخرى من الدفع الجزافي تم إلغاؤها بحلول سنة 2006 ،وفي محاولة من السلطات لتغطية هذه المحدودية في الإيرادات الضريبية، عملت على خلق صندوق التضامن الولائي والذي يقدم منحا معتبرة سنويا لكل الولايات، فضلا عن ترك المجال لها واسعا من أجل إنشاء ممتلكات بإمكانها استغلالها وتحصيل الإيرادات من خلالها، وعلى العموم يمكن القول أن هيكل التمويل المحلي للولاية كجماعة محلية في

الجزائر يتميز بالضعف والمحدودية ومصمم أساسا ليكون ذا تبعية للمساهمات الاستثنائية المقدمة من طرف صندوق التضامن الولائي، بدلا من أن يخصص لها نسب متعددة من الضرائب محلية التحصيل، خاصة الرسم على القيمة المضافة.

- الارتفاع المستمر في نفقات التسيير للولاية، وهذا من أجل تلبية الحاجات الخدمية للمواطنين، والتي تقع على عاتق مصالح الولاية المتنوعة، بغض النظر عن العدد الكبير للدوائر التابعة لها والتوسع في المهام المناطة بها من سنة إلى أخرى.
- تسهر الولاية على العملية التنموية بها، وهي لهذا الغرض تعد ما يسمى بالمخطط القطاعي للتنمية PSD ،لكنها وبتخصيصها نسبة اقتطاع تقدر بـــ:15 % من إيرادات التسيير لصالح التجهيز والاستثمار، يجعل من تحقيقيها نسبة 20 % من مشاريع المخطط هدفا مستحيل التحقيق،[1]وهو ما يعكس العجز الكبير للموارد المالية للولاية على تغطية برامجها التنموية، وبالتالي ضعف حركية التنمية المحلية بها، بسبب ضآلة الموارد المالية الذاتية للولاية.
- إن ميزانية ولاية المدية تعتبر كغيرها من ميزانيات الجماعات المحلية، من حيث المراحل الدورية للميزانية في الإعداد والتحضير والتصويت والمصادقة، وكذا مراحل التنفيذ والمراقبة، التي كنا قد تطرقنا إليها في الفصل الثاني من هذا البحث، ومن أجل المزيد من التوضيح لما تم التطرق إليه، فإن الجدولين الآتين يبينان لنا التطور الذي عرفته ميزانية ولاية المدية خلال هذه الفترة (1998 – 2005)،حيث يتناول الأول التغيرات التي عرفتها نفقات التجهيز والتسيير للولاية خلال الفترة (1998 -2006) ويتناول الثاني التطور الذي عرفته ميزانية ولاية المدية خلال نفس الفترة:

جدول رقم (4–15):يوضح نسب تطور كل من نفقات التجهيز والتسيير لولاية المدية خلال الفترة (1998–2005)

السنوات / التعيين	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة نفقات التسيير من مجموع النفقات %	95,14	50 ,94	92,19	96,36	36 ,96	97,63	85,96	92,45
نسبة نفقات التجهيز من نفقات التسيير %	5,00	5,81	8,46	3,77	3,77	2,36	16,32	8,16
نسبة نفقات التجهيز من مجموع النفقات %	4,86	5,50	7,81	3,64	3,64	2,37	14,04	7,55

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ميزانيات الولاية لسنوات الفترة 1998–2005

(1) : بناءا على تصريحات المكلف بالميزانية علي مستوي مديرية الإدارة المحلية لولاية المدية.

في ظل المعطيات التي بين أيدينا يمكن أن نضع مجموعة من الملاحظات حول الهيكل التمويلي للولاية هي:

- لقد عرفت إيرادات الميزانية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة (1998-2006) ، فبعد أن كان معدل زيادة الإيرادات خلال سنوات 1998، 1999، 2000، 2001، 2002 جد متقارب ومتذبذب بين الزيادة والنقصان لكنه على العموم يفوق محصلات سنة 1998، لتشهد بعدها سنة 2003 بداية ارتفاع نوعي في هذه الإيرادات وذوا استقرار نسبي في سنوات 2004، 2005، 2006، مع العلم أن سنة 2005 عرفت أعلى الإيرادات بين هذه السنوات.
- يشكل عنصر تحصيلات وإعانات ومساهمات، حصة الأسد في إيرادات ميزانية الولاية، وذلك بنسبة مساهمة بأكثر من 80 % ،ويحتوي هذا العنصر على مصدرين تمويليين أساسيين هما:مساهمات الجماعات المحلية التابعة للولاية في النشاطات الثقافية والرياضية إذن فهو اقتطاع من ميزانية البلديات والمصدر الثاني هو مساهمة صندوق التضامن للجماعات المحلية FCCL في أعباء الحرس البلدي ومعلوم كذلك أن إيرادات هذا الصندوق ناجمة بالأساس من نسب معينة من الجباية مخصصة له، كما تشكل ممنوحات صندوق التضامن الولائي عنصرا آخر من عناصر تمويل الميزانية الولائية، الجد هامة حيث يساهم بما نسبته 7 إلى 9 % ،أما النسب الباقية فيتم تمويلها من خلال عنصر الضرائب المباشرة، بنسبة تتراوح بين 5 % 7 % وعنصر ناتج الأملاك العمومية بنسبة 3 %.
- بالرغم من الارتفاع المستمر في حجم النفقات العمومية المتضمن في ميزانية ولاية المدية، خلال الفترة (1998-2006) ،فإن نفقات التسيير شكلت في الغالب ما نسبته أكثر من 90 % من مجموع هذه النفقات، وقد عرفت أخفض نسبة لها سنة 2003 بـــ:2,37 % من مجموع النفقات، لتشهد ارتفاعا إلى أعلى مستوى لها في السنة الموالية 2004 بنسبة 14,04 % من مجموع النفقات وتنعدم تماما سنة 2006 وهذا يبين أن نسبة 15 % من الاقتطاع السنوي من إيرادات التسيير لصالح نفقات التجهيز، ليست كافية لتغطية هذه النفقات، والتي تتشكل أساسا من البرنامج القطاعي للتنمية PSD.

من مجموع هذه الملاحظات نخرج بنتيجتين هامتين حول طبيعة هيكل تمويل الولاية هما:

- إن هيكل التمويل لولاية المدية يتميز بالتبعية نظرا لأن 90 % من إيراداته ناجمة عن مصادر تمويل خارجة عنه، وحتى وإن لم تكن إعانات مباشرة من السلطات الوصية فهي في الغالب منح تقدم من

طرف صندوق التضامن الولائي وصندوق التضامن للجماعات المحلية، فهي إذن خاضعة لمعايير لا تتحكم فيها الولاية، في حين أن مصادرها التمويلية الذاتية والنابعة بالأساس من القدرات الاقتصادية التي تزخر بها الولاية من ضرائب مباشرة وإيرادات ناتجة عن استغلال الأملاك العمومية، لا تشكل سوى 10 % على أحسن تقدير من حجم تمويل الميزانية.

- يهيمن على الهيكل التمويلي لميزانية ولاية المدية صفة الجمود، حيث لم تعرف إيراداته أي ارتفاع ملحوظ ،سوى خلال سنوات:2004، 2005، 2006، ورغم ذلك فهي لا تستطيع أن تمول سوى النفقات التسييرية للميزانية، وجزء بسيط من حجم نفقات التجهيز، وهو ما يدل على عجز موارد الميزانية على دفع عجلة التنمية المحلية بالولاية، من خلال تنفيذ ما يتم برمجته في إطار المخطط القطاعي للتنمية PSD، وخير دليل على هذا العجز هو لجوء الولاية إلى الاقتطاع من ميزانيات البلديات الشحيحة أصلا في سنة 2000 ،من أجل بناء المركز المسرحي للولاية، وهو مشروع مسجل ضمن المخطط سابق الذكر، إذن فإن ميزانية الولاية غير قادرة على إنجاز أي مشروع ولو كان متوسطا مسجل ضمن مخططها التنموي.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات الجبائية لبلديات المدية خلال الفترة (2002-2005)

لا يختلف التنظيم الإداري لولاية المدية عن التنظيمات الإدارية لولايات الوطن، فهي تحتوي على 19 دائرة و64 بلدية، وتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد ولاية تيزي وزو من حيث عدد البلديات ولهذا يمكن اعتبارها عينة نموذجية، لدراسة مدى قدرة التقسيم الإداري لسنة 1984 على تحقيق أهدافه المتمثلة في:

- توفير أحسن الخدمات العامة وتقريب الإدارة من المواطن.
- المساعدة على تحقيق التماسك بين أفراد المجتمع.
- المساعدة على ضمان التوازن الجهوي.
- المساعدة على تخفيف الضغط على مدن الشمال.
- تحقيق اللآمركزية الإدارية المنصوص عليها في المواثيق الوطنية.

هذه إذن مجموع الأهداف المرجوة من آخر تقسيم إداري عرفته الجزائر، وبما أن لكل عمل ايجابياته وسلبياته، فقد تأثرت عدة بلديات من ولاية المدية من هذا التنظيم الإقليمي، خاصة تلك التي تعاني من عدم وجود أنشطة اقتصادية بها، وقد تطرقنا في المبحث السابق إلى حالة بلدية تيزي المهدي والتي تعد

أفضل مثال على هذه الآثار السلبية، وعلى العموم يمكن أن نحصر أهم العوامل التي جعلت بلديات ولاية المدية، تعجز عن التكفل بمشاكلها التنموية في الفترة (1998-2004) فيمايلي:

- ارتفاع أعباء تسيير الجماعات المحلية نظرا للتوسع العمراني السريع، الذي شهدته هذه البلديات خلال فترة الاضطراب الأمني ،وما نتج عنها من نزوح للسكان من أريافهم نحو هذه البلديات.
- توقف معظم المناطق الصناعية ومناطق النشاط عن العمل عبر الولاية، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال سنوات (1994-1998) ،فضلا عن تدهور الأعمال التجارية عبر مختلف بلديات الولاية، نتيجة لإغلاق بعض الطرق الوطنية كالطريق الوطني رقم 08 وتوقف خط السكك الحديدية الوحيد عبر تراب الولاية ،بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد.
- انخفاض حجم الإنتاج الزراعي بالولاية نتيجة الجفاف الذي ضرب الولاية خلال هذه الفترة بالإضافة إلى انعدام الدعم الموجه للفلاحين.
- شهدت كل بلديات الولاية عجزا في تمويل نفقاتها التسييرية، نظرا للانخفاض الشديد في الموارد المالية المحصلة من الجباية بصفة رئيسية، والتي عرفت بدورها انخفاضا شديدا نظرا للظروف الاقتصادية التي مرت بها بلديات الولاية، خلال هذه الفترة وبطبيعة الحال فإن الحركة التنموية تكون معطلة بصفة نهائية في بلدية عاجزة عن تغطية نفقاتها التسييرية لا التجهيزية.
- انخفاض الدعم المقدم من طرف السلطات الوصية في شقه التجهيزي، بل انعدامه في كثير من الأحيان وانحصاره في الشق التسييري فقط، مما أدى إلى ركود كبير في المخططات البلدية للتنمية .PCD

من كل ما سبق نجد أن العجز المالي الذي تتخبط فيه كل بلديات الولاية، يعتبر أهم عنصر معيق للحركة التنموية بها، ولمعرفة حجم هذا العجز المالي لا بد لنا من دراسة تطور إيرادات ونفقات هذه البلديات، ونظرا لعدم توفر معلومات إحصائية دقيقة لدى مصلحة ميزانية البلديات بالولاية عن حجم الإيرادات التي تحصلها مجموع بلديات الولاية، وكذا حجم نفقاتها، فقد ارتأيت حصر الدراسة في تتبع تطور الإيرادات الجبائية لهذه البلديات، وذلك باللجوء إلى مديرية الضرائب بالولاية، من أجل الحصول على المعلومات وكان لي ذلك بالفعل(**أنظر الملحق رقم 08**) .

ومن وجهة نظري اعتبر أن دراسة الإيرادات الجبائية لمجموع البلديات، ورغم كونها العنصر الوحيد المتاح من حيث توفر المعطيات، إلا أنها غم ذلك تعطي نظرة واضحة عن التغيرات التي شهدها هيكل التمويل المحلي لهذه البلديات، خاصة وأن الجباية المحلية تشكل أكثر من 95 % من مجموع الإيرادات

للبلديات، وتغطي الأملاك العمومية 5 % الباقية، فضلا عن عنصر تحصيلات وإعانات ومساهمات وكذا عنصر الممنوحات المقدمة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية و التي تعتبر مصدرا تمويلياخارجيا.

ولمعرفة مدى أهمية الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة بلديات ولاية المدية نتناول بالتفصيل المداخيل الجبائية التي تحصلت عليها مجموع البلديات، خلال الفترة (2002-2005) والموضحة في(**الملحق رقم08**):

- بالنسبة للرسم على النشاط المهني (TAP):فإنه يحتل المرتبة الأولي من مجموع مداخيل الجباية لبلديات ولاية المدية، ومنه يمكن اعتباره المورد الرئيسي لبلديات الولاية ،حيث أن ناتج بلدية المدية من الرسم على النشاط المهني خلال سنة2005يقدر:بـ: 9.881.291 دج وهو بذلك يشكل نسبة 76,12 % من المبلغ الإجمالي للمداخيل الجبائية لهذه البلدية والمقدرة بـ: 12.981.169 دج وهو ما يشكل نسبة معتبرة من المبلغ الإجمالي.

أما بلدية البرواقية فإن ناتج الرسم على النشاط المهني لسنة2005يقدر بـ: 41.883.529 دج وهو يشكل 63,39 % من المبلغ الإجمالي للمداخيل الجبائية للبلدية والمقدرة بـ:65.457.001دج

أما إذا أخذنا بلدية ذات المردود الجبائي الضعيف مثل بلدية دراق نجد أن مجموع ما حصلته من هذا الرسم سنة2005يقدر بـ: 173.463دج من إجمالي مداخيل جباية تقدر بـ: 199.801دج والتي لا يشكل سوى ما نسبته0,015 % من الموارد الجبائية لبلدية المدية ومن هنا نستنتج أن معظم البلديات التي تعاني عجزا ماليا مستفحلا، يكون في غالب الأحيان لضعف نسبة مساهمة الرسم على النشاط المهني في المداخيل الجبائية لها.

- أما الدفع الجزافي (VF) فهو يشكل حالة خاصة، نظرا لأنه عرف مرحلتين جد مختلفتين، الأولى تمتد حتى سنة 2003 وفيها كان (VF) يشكل ثاني مصدر تمويل جبائي لكل البلديات .

أما المرحلة الثانية الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2006 ،فقد عرفت بداية تطبيق آلية خفض معدلات هذا الرسم، لتنخفض معه بذلك حجم الإيرادات المحصلة منه، لينعدم تماما سنة 2006 ويترك علامة استفهام كبيرة تحوم حول الصورة التي تحاول السلطات، تجسيدها لهيكل التمويل المحلي للبلديات، بالإضافة إلى الضعف التي يتميز به هذا الأخير، فإنها لجأت إلى زيادة تعميق هذه الحالة بإلغاء ثاني أهم مورد للبلديات ووعدت بتعويض الخسائر الناتجة عنه عن طريق تقديم منح وإعانات، وهذه الأخيرة تطرح إشكاليتين مفادهما:

- عدم القدرة على ضمان توزيع عادل للمنح، حيث كانت هناك بلديات تحقق من الرسم الجزافي أضعاف ما تحققه بلديات أخرى، نظرا للنشاط الاقتصادي الذي يميزها وهو ما لاتستطيع الحكومة تقديره.
- إن المنح والإعانات التي تقدمها الدولة نظير ما تم إلغاؤه من قيم الدفع الجزافي، تشكل تعميقا للإختلال في هيكل التمويل المحلي، حيث أن هذه المنح هي عبارة عن مصادر تمويل خارجية، في حين أن الدفع الجزافي مصدرا داخليا للتمويل.

➢ يعد الرسم على القيمة المضافة ثالث مصدر تمويلي جبائي للبلديات، وقد تحول بعد إلغاء الدفع الجزافي ثاني أهم مورد، وجدير بالذكر أن قيم الرسم على القيمة المضافة عرفت نموا كبيرا خلال الفترة (2002-2005)، نظرا للانتعاش الاقتصادي الذي أصبحت تعرفه كبريات بلديات ولاية المدية في حين أن باقي البلديات ذات النشاط التجاري الضعيف، بقيت تحصل على إيرادات منخفضة من هذا الرسم.

➢ أما الرسم العقاري والرسم التطهيري فيحتلان المكانة الأخيرة من حيث أهميتهما كمصدرين للتمويل نظرا لضعف المداخيل المتأتية منهما لصالح جل بلديات الولاية.
➢ وهنا يجب أن نوضح رسم جديد تم إدراجه في قانون المالية لسنة 2003 يسمى بالرسم على السكن ونوضح ذلك على النحو التالي:

- الرسم على سكنى الزبائن القاطنين ببلديات مقر الولاية والتي تم تأسيسه طبقا لقانون المالية سنة 2003 رقم:02-01-بتاريخ 24-12-2002 لاسيما المواد:123-124-وذلك من خلال إدخال الرسم في فاتورة الكهرباء وذلك على الشكل التالي:

- الزبائن ذوي الاستهلاك المترلي الرسم السنوي يبلغ 300 دج أي 75دج للثلاثي الواحد.
- للزبائن ذوي الاستهلاك التجاري، الرسم السنوي 1200دج أي 300 للثلاثي الواحد،إلا أنني قد لاحظت أن تطبيق هذا الرسم بالنسبة لولاية المدية، شهد عدم تحويل المبالغ المحصلة من طرف شركة سونلغاز، لصالح بلديات الولاية إلى غاية جوان 2004.

المطلب الثالث:دراسة تحليلية لجوانب العجز في هيكل التمويل المحلي لولاية المدية

إن مبدأ التوازن في الميزانية المحلية (ميزانية البلدية) ،يركز على التوازن المالي بالدرجة الأولى أي تساوي الإيرادات مع النفقات، والإخلال بهذه المعادلة سيؤدي إلى أن يكون هناك فائض نفقات (أي عجز مالي)، حيث تنص المادة 155 من قانون البلدية على أن الميزانية غير المتوازنة، يرجعها الوالي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي خلال خمسة عشر يوما التي تلي استلامها،و الذي يطرحها مجددا للمداولة على المجلس الشعبي البلدي وذلك في غضون 10 أيام، وإذا صوت عليها مجددا بدون توازن يتولى الوالي ضبطها تلقائيا.

والسؤال المطروح هنا إذا كانت المصادقة من طرف الوصاية لا تتم إلا على ميزانية متوازنة أو بعد ضبطها فكيف يحدث العجز يا ترى

للإجابة على هذا التساؤل سنتناول ثلاثة فروع هي:

- أسباب حدوث العجز المالي على مستوى بلديات ولاية المدية.
- تحليل أسباب هذا العجز المالي على مستوى بلديات ولاية المدية.
- الآليات التي يتم بها معالجة هذا العجز المالي على مستوى ولاية المدية.

أولا: أسباب حدوث العجز المالي على مستوى بلديات ولاية المدية:

أ- نقص الإيرادات عن النفقات في جانب التسيير عند إعداد الميزانية الإضافية بعد ترحيل الحساب الإداري (وهو الذي يعبِر عن نتائج الواقع الفعلي وليس التوقع) ،وهذا ما ينتج عنه عجز مالي، ولامتصاص هذا العجز كليا أو جزئيا يتطلب إعداد ملف طلب المنحة، التي تدفع من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية، عن طريق صندوق التضامن، (كما سبق الإشارة إليه)، وتسجل المنحة في الميزانية الإضافية (البنموذج الجديد، الصفحة 9، المادة 799 ،ناتج استثنائي آخر).

إن القراءة الأولية لأي ميزانية من ميزانيات بلديات الولاية، تظهر لك من الأول أن إيراداتها متكافئة مع نفقاتها، وبالتالي فهي متوازنة، ويكون هذا دائما بفضل المنحة التي تتحصل عليها، والمسماة المنحة الاستثنائية للتوازن، فضلا عن فائض الحساب الإداري لقسم التسيير.

ب– عدم تساوي الإيرادات مع النفقات في الواقع العملي (أي في الحساب الإداري وحساب التسيير عند القابض البلدي)مما يترتب عنه عجز، يكون على البلدية ويسجل بالميزانية الإضافية، بالصفحة رقم:09 بقسم النفقات بالمادة 820 عجز مرحلة التسيير.

وتنجم هذه الحالة سابقة الذكر نظرا لاجتماع عدة عوامل متعلقة بجانبي النفقات والإيرادات هي :

➢ **جانب الإيرادات:**

- المغالات في التوقع للإيرادات بالميزانية (توقع خاطئ).
- توقعات دقيقة إلا أنها لم تحصل فعلا وذلك لعدة أسباب هي :

  - أسباب منطقية (ظروف غير عادية، انخفاض أسعار ...الخ).
  - أسباب غير منطقية (مثل عدم متابعة مختلف الأعمال في أوقاتها المحددة مثل عدم إعداد أو تحديد عقود الإيجار في أوقاتها).

➢ **جانب النفقات:**

عدم الاحتياط لبعض النفقات بالشكل الدقيق في الميزانية، ينجر عنه تكاليف فعلية أكبر، مثل:زيادة أسعار استهلاك الكهرباء، وقد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنارة العمومية والريفية، هذه الزيادة لا يمكن تسديدها إذا لم تكن مدرجة في الميزانية فتصبح على شكل ديون على عاتق البلدية.

ثانيا:تحليل أسباب العجز المالي على مستوى بلديات ولاية المدية:

إن إشكالية العجز على مستوى البلديات لهذه السنوات الأخيرة ونظرا لكثرتها جعلت الهيأة المانحة للمنحة الاستثنائية للتوازن (الصندوق المشترك للجماعات المحلية) يتعاظم عليها العبء مما جعل هذه الأخيرة لا تمنح البلديات المبلغ الكلي للعجز (إنما وبعد دراسة طلب المنحة) ،و عموما لا تكون المساعدة إلا في حدود 50% و 80% من المبلغ المطلوب، وهذا ما يترتب عنه أن بعض الديون، تبقى تتكرر من سنة إلى أخرى، وبالتالي صعوبة تسديدها، وهذا ما يؤدي إلى تراكمها، وبالتالي صعوبة تصفيتها مما ينجر عنه رفض التعامل مع البلديات في إطار توريدها بمستلزماتها، على اعتبار أنها لا تقوم بعملية التسديد عن طريق الشيكات أثناء التوريد وهكذا، وبالتالي عرقلت تسيير شؤون البلدية أو نقص في التكفل الفعلي بانشغالات المواطنين وشؤون التنمية المحلية لهذه البلديات، وللخروج من هذه الحلقة والمتمثلة في دائرة

العجز، يمكننا تحديد أسباب عدم التكافؤ بين الإيرادات و النفقات للإجابة على إشكالية عدم لتـــوازن في العناصر التالية:

أ- عناصر متعلقة بالنفقات:

أ-1- التزايد السريع للنفقات العامة:

بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المكلف بالميزانيات البلدية على مستوى الولاية، يلاحظ هناك تزايد سريع ومستمر للنفقات المحلية هذا من جهة، و نقص مبالغ الاقتطاع من نفقات التـــسيير لنفقـــات التجهيز من جهة أخرى، وهو ما دفع جميع بلديات الولاية من اقتطاع الحد الأدنى من نفقـــات التـــسيير لصالح نفقات التجهيز، وهو حد ينص عليه القانون في حالات العجز المالي كما يسمح للبلـــديات مـــن استفادة أكبر من المنحة الاستثنائية للتوازن.

كما أن ما يميز تقسيم الأعباء والموارد بين الدولة والجماعات المحلية منذ الاستقلال، هو عدم التوازن المستمر على حساب الجماعة المحلية، أي في غير صالحها، فرغم التعديلات التي أجريت علـــى الـــضرائب والرسوم المحلية (إنشاء، إلغاء، تعديل،...الخ)، إلا أن مستوى الموارد المحلية لا يزال ضـــعيفا و لم يعـــرف التحسن المنتظر، في ظل التزايد المستمر لنفقات الجماعات المحلية ، و هذه الزيادة في النفقات ليست زيادة ظاهرية فقط وإنما هي زيادة حقيقية كذلك، نتيجة اتساع نشاط البلديات ونمو الأعباء الملقاة على عاتقها والتي يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية الآتية:

- النمو الديموغرافي وتزايد السكان.
- تحمل البلديات لبعض النفقات التي هي في الواقع من صلاحيات الدولة، وتمويلها مـــن اختـــصاص الوزارة المعنية مثل نفقات التعليم الخاصة بالبناء.
- الضغوطات التضخمية التي أدت إلى تدهور قيمة الدينار، وهو ما أدى إلى أن البلدية أصبحت تدفع مبالغ مالية أكبر لنفس الخدمة التي كانت تتحصل عليها في السنوات الماضية بأقل.
- غياب الدقة في تحديد تكلفة بعض المشاريع الممولة من قبل الدولة، الشيء الذي يـــدفع البلديـــة إلى تحمل الفرق، مثلا تحديد بناء قسم مدرسي بـــ:500.000 دج إلا أن التكلفة الحقيقيـــة للقـــسم الواحد تتجاوز 600.000 دج خاصة في المناطق النائية مثل دائرة وزرة وبن شكاو وغيرهـــا مـــن بلديات الولاية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن ظاهرة تزايد الأعباء ليست خاصة ببلدية معينة حضرية كانت أو ريفية وإنما تنطبق على جميع البلديات الموجودة في الولاية مهما كان طابعها الاقتصادي والاجتماعي ،وتعود هذه الظاهرة بصفة عامة إلى تزايد تدخل البلدية في مختلف النشاطات التي تستهدف التقدم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

أ-2- تأثير المساهمات الإجبارية:

إذا كانت مساهمة البلدية في صندوق الضمان للضرائب المباشرة رمزية وتقدر بـــ:2% من جهة ولها فوائدها العائدة عليها مثل ضمان الإيرادات الجبائية بنسب معينة فضلا عن التضامن مع البلديات من جهة ثانية، وذلك حسب ما تمت الإشارة إليه في الصندوق المشترك للجماعات المحلية، إلا إن مساهمة البلديـــة بنسبة 7% في الصندوق الولائي لتطوير الحركة الرياضية ليس له ما يبرره في بلدية عاجزة ماليا، حيث وفي معظم بلديات ولاية المدية التي تستفيد من منحة التوزيع بالتساوي تكون قيمة تطوير الحركة الرياضيةأكبر من مبلغ الاقتطاع من نفقات التسيير إلى التجهيز (أي أن المساهمة أكبر من التجهيز الممـــول في ميزانيـــة البلدية).

هذا من جهة وهناك جمعيات رياضية محلية تنشط على مستوى المحلي تطلب مساعدات من البلدية، و في هذا الإطار لا تستطيع هذه الأخيرة مساعدتها حتى ولو ترى أن هذه المساعدة ضرورية مـــن جهـــة أخرى، وهذا من شأنه أن يحمل البلدية أعباء إضافية كان يمكن صرفها فيما هو ضروري بالنسبة للبلدية لو لم تكن هذه النفقة من النفقات القانونية أي النفقات الإجبارية.

ب- عناصر متعلقة بالإيرادات:

ب-1- تأثير التنظيم الإداري الجديد:

لقد تطرقنا إلى أثر التنظيم الإداري الجديد على بلديات ولاية المدية، وذلك نظرا للعدد الكبير لها، مما جعل إيراداتها منخفضة، وعلى العموم يمكن أن نقول بخصوص المشاكل المتعلقة بالتقسيم الإداري الجديد، أن هذا الأخير أعطى أهمية كبيرة إلى اللامركزية الإدارية وأهمل نوعا ما الجانب المالي الذي يضمن تحقيـــق أهداف اللامركزية.

ب-2- تأثير التغيرات المستمرة في قوانين المالية السنوية:

تنص المادة الأولى من قانون البلدية (البلدية هي جماعة إقليمية ،تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون).[1]

أما المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 فتنص على تحويل الأملاك التي بحوزة المؤسسات العمومية إلى الدولة مجانا عندما تكون ملكا للجماعات المحلية، والتي بإمكانها أن تقدمها كحصة للمؤسسات المستفيدة [1].

إن المتمعن في المادتين السابقتين، يتضح له أنه طبقا لقانون البلدية، فإن هذه الأخيرة لها استقلالية مالية، في حين المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 جردت البلدية من بعض الممتلكات المنتجة للمداخيل (من جهة هي مستقلة ماليا ومن جهة أخرى تجرد من ممتلكاتها بقوة القانون) ،حيث أنه بناءا على التعليمة رقم 02 بتاريخ 1997/09/30 للسيد رئيس الحكومة والمتعلقة بالتنازل عن أصول المؤسسات المحلية لفائدة العمال، اتخذت قرارات تحويل الملكية من البلدية إلى الأملاك العمومية وبالمجان ،هذه القرارات جعلت البلديات لا تتحصل على عائدات تأجير هذه المحلات.

وخلاصة القول فإن عملية التحويل للملكية وإن كانت في بعدها النظري تهدف إلى المحافظة على مناصب الشغل لعمال المؤسسات المحلية، إلا أن الواقع العملي حسب ما أسلفنا، أظهر أنه لا البلدية استفادت بالتعويض و لا العمال اشتغلوا في مناصبهم، بل تحولوا إلى أعمال أخرى، ولا المواطن استفاد، ومنه فقد تضررت ميزانيات البلديات من هذه العملية، حيث أنها لم تستفد من عملية التعويض، و لم تستفد من الإيجار، و لم تستفد من الضرائب، لو أن المؤسسات المنشأة اشتغلت، وعليه فقد كان من الأجدر أن يسترشد مقرروا قوانين المالية بالقانون البلدي والولائي قبل اتخاذ أي قرار.

ب-3- مشكل التحصيل والتحاويل الضريبية:

إن مشكل التحصيل الضريبي يتعلق بضرائب الجماعات المحلية هنا علي وجه الخصوص، فرغم التحسينات المسجلة في هذا المجال إلا أن المشكلة ما زالت موجودة و يمكن حصرها في النقاط التالية:

(1) : المادة رقم (1) من قانون البلدية رقم 90، 08 مرجع سابق الذكر.

(1) : وزارة الداخلية، نشرية متعلقة بالجماعات المحلية التشريع والتنظيم – الجزء الأول – «الولاية» ص:86-87 سنة 1995.

- إن أكثر ما تتأثر به الجماعات المحلية لولاية المدية هو مشكلة تسديد ضرائب المؤسسات الصناعية بالمقر الاجتماعي للمؤسسة، ونظرا لكون المؤسسات الصناعية المتواجدة ببلديات الولاية تقع جل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، فإن هذا الأمر يضيع عليها إيرادات مالية معتبرة ،فضلا عن مشكل التهرب الضريبي لمجموع المكلفين على مستوي الولاية .
- بما أن سلطة توزيع الضرائب ترجع للدولة والتي جعلت من الجباية المحلية مجموع الرسوم المفروضة على النشاطات المتواجدة بإقليم هذه الجماعات المحلية، دون التنازل عن أي من ضرائبها السابقة كالرسم على المحروقات والتحصيلات الجمركية فضلا عن احتكارها الضرائب ذات المردودية العالية، كالرسم على القيمة المضافة، والذي تقدر رخصة الدولة فيه 85% فإن قلة العائدات الجبائية المحلية ناتج أساسا عن طبيعة النظام الجبائي، ويظهر ذلك من النسب الضعيفة التي تتحصل عليها الجماعات من مجموع العائدات الجبائية للدولة،هذه الوضعية تؤثر بالدرجة الأولى على ميزانيات الجماعات المحلية وخاصة منها البلديات الفقيرة، حيث أن ضعف الموارد الجبائية لها يؤدي إلى عجز في الميزانية، والذي يعتبر من أهم الآثار السلبية لضعف الموارد الجبائية، وذلك لما للضرائب من أهمية بالغة في ميزانيات هذه الجماعات، والتي تمثل حوالي 90% من ميزانية التسيير لمعظم البلديات، خاصة تلك التي تفتقر لموارد مالية أخرى.

ب-4-مشكل تقويم الممتلكات المنتجة للمداخيل:

رغم الإيرادات الناتجة عن الممتلكات المحلية المنتجة للمداخيل (تأجير العقارات من سكنات ومحلات تجارية وأسواق وحقوق الملكية...الخ) إلا أنها تضل ضئيلة إذا ما قورنت بالإيرادات الجبائية.

إذن من الضروري وقصد تثمين هذه الممتلكات إعادة النظر في الحقوق والتسعيرات المتعلقة بها بغية أكبر عقلنة للخدمات المقدمة، ولذا يجب على الجماعات المحلية إعادة تقويم ممتلكاتها المحلية المنتجة للمداخيل، ومراقبة أسعار تأجير المحلات وخاصة التجارية والأسواق وحقوق المكان، كما يجب عليها أيضا تشجيع الاستثمار المحلي في مختلف الميادين سواء ما يتعلق بالصناعة أو الفلاحة أو قطاع الخدمات فهذا لا ينعكس على مستوى التنمية المحلية فحسب وإنما يساهم في تحصيل إيرادات جبائية جديدة و إضافية.

ثالثا:آليات معالجة العجز المالي على مستوى بلديات ولاية المدية :

عرفت ظاهرة العجز المالي للبلديات ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى حيث ومع نهاية سنة 1999 بلغت عدد البلديات العاجزة ماليا 1472 بلدية، كما تم تقدير قيم الديون المترتبة على البلديات بـــ:36 مليار دج ،وهنا لا بد لنا أن نفرق بين العجز والدين والذي كنا قد تطرقنا إليه سابقا من خلال أن الأخير أي الدَيْن يمثل مجموع العجز الذي تعرفه ميزانية البلدية من سنة إلى أخرى، ومن هنا فإن آليات معالجة كل منهما تختلف حيث يتم استخدام مساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية دوما لمعالجة العجز السنوي، بالرغم مما أصبح يواجه هذه الآلية من عراقيل، أهمها توجيه أكثر من 50% من موارده إلى تمويل نفقات الحرس البلدي، مما جعله يخصص سنويا ما مقداره 9 مليار دينار فقط بعنوان الإعانة الاستثنائية للتوازن، وهو ما يغطي سوى 58% من الحاجات الحقيقية للبلديات في ظل إلغاء منحة التوزيع العادل للضرائب والمقدرة بـــ:5 مليار دينار، 4 مليار منها للبلديات ومليار للولايات وعلى العموم، نسجل بقاء مساهمات الصندوق المشترك للجماعات المحلية الآلية الوحيدة المتبعة من طرف السلطات العمومية لمعالجة العجز السنوي للبلديات، أما مشكلة الديون المترتبة خلال السنوات الطويلة فإن الدولة عمدت إلى تسويتها عن طريق آلية استثنائية تتمثل في تقديم إعانة للجماعات المحلية لتسديد هذه الديون وتم إقرار ذلك بالفعل في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ،بمقدار 6 مليار دينار إضافة إلى 8 مليار دينار جزائري تم إقرارها في قانون المالية لسنة 2001، ليبلغ مجموع الديون المسددة 14 مليار دج من مجموع 22 مليار دج ،حجم الديون المترتبة على البلديات والمقسمة على نحو 8,7 مليار دج ديون نفقات التسيير و 13,3 ديون نفقات التجهيز.

إن جئنا إلى بلديات ولاية المدية نجد أن آلية تسوية العجز المالي الهام، والديون المترتبة عليها خلال سنوات التسعينات، لا تخرج عن الإطار العام لتسوية الأزمة سالفة الذكر، حيث قدمت السلطات المركزية سنة 2001 منحة لتسديد ديون بلديات الولاية بلغت ما قيمته 196 784 383 دج موزعة بين ديون نفقات التسيير والتي بلغت 105 441 199 دج وديون نفقات التجهيز والتي بلغت 184.343.091 دج (**أنظر الملحق رقم 09**).

نلاحظ من خلال الملحق رقم (**09**) أنه تم مسح جميع الديون، التي هي عاتق كل بلديات ولايـــة المدية، وإضافة إلى ذلك فقد تم تسجيل فائض في المنحة المقدمة من طرف الـــسلطات المركزيـــة تقـــدر بـــ:18.281.871دج تم استغلالها فيما بعد في دفع ما ترتب على بلديات الولاية من ديـــون لاحقـــة، خلال سنتي 2002 و 2003 والمتعلقة بالخدمات، الهاتف، والكهرباء، والماء، حيث تم تقديم منحة مـــن

السلطات لتسديد هذه الديون بلغت 48.993.163 دج [1] مضافا إليها 182.818.871 دج السابقة ليصبح بذلك مجموع الإعانة المقدمة سنة 2003 ما قدره 67.257.034 دج، ورغم ما تبذله الدولة من جهود لمسح الديون المترتبة على بلديات الولاية، إلا أن المكلف بميزانيات البلديات على مستوى الولايـــة، أكد لنا وجود أكثر من 50% من بلديات الولاية في حالة عجز، في سنوات 2004 و 2005 وهو مـــا يدل على أن سياسة المسح هذه ليست سوى سياسة ترقيعية، ولا بديل إلا بوضع نظام للجبايـــة المحليـــة والتمويل المحلي بصفة عامة، يجسد الموارد المترتبة عن الإمكانيات الاقتصادية للجماعة المحلية، هذا دون أن نغفل جانب التسيير العقلاني الذي لا بد من أن يتصف به رؤساء المجالس الشعبية، خاصة في المناطق النائية كبلديات ولاية المدية، ولا يمكن ذلك إلا بتكثيف الدورات التكوينية للرفع من قدراتهم التسييرية.

(1) : معطيات مقدمة من طرف مديرية الإدارة المحلية، مصلحة ميزانية البلديات، ولاية المدية.

المبحث الثالث:الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية المدية

إنه وبإطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي مع بداية سنوات الألفين وما صاحبها من برامج تنموية ابتداءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، علق المسؤولون المحليون لولاية المدية وحتى أفراد المجتمع المحلي، آمالا كبيرة عليها لتخرج منطقتهم من حالة الركود التنموي التي تعرفها، ولعل أهم عامل جعل من هذه الآمال تبلغ أشدها، إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما جعل سكان الولاية والذي يعمل جلهم في هذا القطاع ،يتوقعون حدوث نهضة فلاحية نظرا لتوافر الإمكانيات البشرية والطبيعية والتي كان ينقصها فقط الدعم المالي، هذا بالإضافة إلى التوقعات الجد متفائلة من الآثار المتنوعة التي ستترتب عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، رغم محدوديته من حيث عدد المشاريع، لينطلق بعده برنامج دعم النمو، و الذي مثّل لهم أفقا تنمويا طموحا، حيث تم في إطاره تسطير برنامج تنموي قطاعي وبلدي خماسي للفترة 2005-2009 ،من طرف المسؤولين المحليين، يشمل مجموع المشاريع التنموية التي تحتاج إليها مناطق الولاية، من أجل إخراج مناطق السكان الريفية المعزولة وحتى الحضرية منها من حالة الجمود والتخلف التي تعاني منها.

وسنتناول بذلك في مبحثنا هذا مختلف الآثار المترتبة عن تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) على التنمية المحلية بالولاية، ومن ثم نتناول ما تحصلت عليه الولاية من مخصصات مالية مدرجة ضمن برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009) وكذا أهم الآثار المتوقعة منها على واقع التنمية المحلية بالولاية لنفس الفترة (2005-2009).

المطلب الأول:أثر البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة (2001-2004) على التنمية المحلية بولاية المدية

بعد فترة الجمود الذي عرفته ولاية المدية طيلة سنوات التسعينات من القرن الماضي، جاءت بداية الألفين لتحمل معها بعض مؤشرات التغيير، خاصة مع تطبيق مجموعة من البرامج التي تستهدف تفعيل التنمية بها، انطلاقا من البرنامج التنموي العادي وكذا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبرنامج البناء وصولا إلى البرنامج التكميلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد بلغ مجموع ما انفق من أغلفة مالية إلى غاية 31-12-2004 ما مقداره:000 989 443 19 دج موزعة على 818 عملية تنقسم بين ما هو مسطر ضمن البرنامج القطاعي عير الممركز والمخططات البلدية كمايلي:

- تم تخصيص ما مقداره 17.466.066.000 دج لصالح المخطط القطاعي للتنمية غير الممركز بمجموع 263 عملية، وقد سجل تأخر بنسبة 34% من حجم البرامج إلى غاية 2004/12/31 بقيمة مالية تقدر بـــ:5.971.781.000 دج، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (4-17):يوضح وضعية البرامج القطاعية غير الممركزة إلى غاية 2004/12/31 و/10^{3}دج

البرامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	الباقي من الإنجاز	النسبة
البرنامج العادي	129	1.134.322	2.616.914	**%23**
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	72	2.609.444	841.765	**%32**
برنامج إعادة البناء	15	152.400	26.230	**%17**
البرامج التكميلية	47	3.361.000	2.406.872	**%74**
المجموع	263	17.466.066	5.971.781	**%34**

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول واقع التنمية بالولاية لسنة 2004، ص 29.

- كما تم تخصيص ما مقداره 1.977.923.000 دج لصالح المخططات البلدية للتنمية، بمجموع 555 عملية، وقد سجل تأخر بنسبة 49% من حجم البرنامج إلى غاية 2004/12/31 بقيمة مالية تقدر بـــ:964.330.000 دج وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (4-18):يوضح وضعية المخططات التنموية البلدية إلى غاية 2004/12/31 و/10^{3}دج

البرامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	الباقي من الإنجاز	النسبة
البرنامج العادي	**347**	**1.282.191**	**594.741**	**%46,38**
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**90**	**206.420**	**51.040**	**%24,72**
برنامج إعادة البناء	**118**	**489.312**	**318.549**	**%65,10**
المجموع	**555**	**1.977.923**	**964.330**	**%48,75**

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير حول واقع التنمية بالولاية لسنة 2004 ،ص 29.

- استفادت الولاية بما مقداره:2.500.000.000 دج من مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية موزعة على: 820 عملية، مقسمة على فروع فلاحية متعددة نلخصها في الجدول الآتي:

جدول رقم:(4-19):هيكل توزيع مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية المدية و/دج

نوع العمليات	عدد العمليات	المبلغ المخصص لهما
الري	112	1.482.000.000
التشجير	253	94.513.000
استصلاح الأراضي	95	81.304.000
تربية الحيوانات	360	842.183.000
المجموع	820	2.500.000.000

المصدر:مديرية الفلاحة بولاية المدية، إحصائيات متعلقة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،لسنة 2004.

➢ وقد استفادت في إطار هذه البرامج مختلف القطاعات من هياكل وتجهيزات متعددة وفيمايلي سنتناول أهم التطورات التي عرفها كل قطاع خلال الفترة 2001-2004.

أ- تطور قطاع التربية خلال الفترة 2001-2004 :

الجدول رقم (4-20):يوضح حجم الهياكل القاعدية التربوية خلال سنة 2004.

الهياكل القاعدية التربوية	العدد	الأقسام الدراسية		عدد المخابر	عدد الورشات
		المبنية	المستغلة		
المدارس الابتدائية	792	4359	3439	-	-
المدارس الأساسية	102	1474	1412	206	179
الثانويات العامة	27	616	598	126	19
المتاقن	05	118	118	23	12
المجموع	926	6567	5567	355	210

المصدر:مديرية التربية لولاية المدية ،إحصائيات سنة 2005.

ب- تطور قطاع التشغيل خلال الفترة 2001-2004:

الجدول رقم (4-21):يوضح حجم التشغيل خلال سنة 2004.

قطاع النشاط	العمومي	الخاص	المجموع
الفلاحة والري	1000	78131	79131
الصناعة والحرف	2300	4979	7279
قطاع الأشغال العمومية	2130	4915	7045
النقل	415	3449	7864
التجارة	1723	17617	19340
الخدمات	2459	3015	5474
الإدارة	32367	-	32367
المجوع	42394	112106	158500

المصدر:مديرية التشغيل بالولاية، إحصائيات سنة 2005 .

الجدول رقم:(4-22):يوضح معدل البطالة لسنة 2004 لولاية المدية

السكان النشطين	195465
السكان النشطين بدون عمل	40965
معدل البطالة	%20,96

المصدر: مديرية التشغيل بالولاية، إحصائيات سنة 2005 .

ت- تطور قطاع الصحة خلال الفترة 2001-2004:

جدول رقم:(4-23):يوضح تطور هياكل القطاع العمومي الصحي خلال الفترة (2001-2004)

السنوات / عدد الأسِرة	2001	2002	2003	2004
عدد الأسرة	1040	1102	1165	1220
عدد العيادات متعددة الخدمات	08	07	09	09
عدد قاعات المتابعة الصحية	97	102	121	142
عدد المراكز الصحية	32	33	34	34
عدد العيادات الطب العام والخاصة	87	78	88	90
عدد العيادات الطب المتخصص الخاصة	38	41	48	51
عدد عيادات أطباء الأسنان الخاصة	51	52	55	56

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية،إحصائيات سنة 2005.

ث-تطور قطاع الفلاحة والري خلال الفترة 2000-2004:

جدول رقم (4-24):يوضح هيكل استغلال الأراضي الزراعية لولاية المدية

طبيعة الأراضي	حجم الأراضي بالهكتار
المساحة الزراعية المستغلة	337939
الأراضي المسقية	9773
الغابات	142558
المراعي	293045
الأراضي غير المنتجة	104054

المصدر:مديرية الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية ،إحصائيات 2005.

جدول رقم :(4-25):يوضح حجم الثروة الحيوانية لولاية بالمدية

الثروة الحيوانية	العدد بالرؤوس
الأبقار	43850
الأغنام	572000
الماعز	69800
الخيول	12482
النحل	58400

المصدر: مديرية الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية ،إحصائيات 2005.

جدول رقم:(4-26):يوضح حجم الإنتاج لمجموعة من المنتجات الفلاحية بولاية المدية

منتجات مختلفة	الكمية
اللحوم الحمراء	88400 طن
اللحوم البيضاء	58100 طن
البيض	80000000 طن
العسل	220000 طن
الحليب	51500000 طن
الدجاج المبيض	362840 طن
الدجاج العادي	2860000 طن
الديك الرومي	85000 طن

المصدر: مديرية الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية ،إحصائيات **2005**.

جدول رقم:(4-27):يوضح حجم الزراعة بولاية المدية

المنتجات الزراعية	حجم الأراضي بالهكتار
الحبوب	**666950** طن
البقوليات	**9085** طن
الكلأ	**482645** طن
البقوليات المزروعة بالسبخات	**708940** طن
الحمضيات	**9470** طن
الأشجار المزروعة	**597235** طن
الكروم	**295820** طن

المصدر: مديرية الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية ،إحصائيات **2005**.

جدول رقم:(4-28):يوضح أهم منجزات قطاع الري خلال الفترة 2001-2004

المنجزات	العدد	الطاقة ($م^3$)
سدود من الدرجة الثانية	10	23000000
الحواجز المائية الدرجة الثانية	10	3167000
الحواجز المائية من الدرجة الأولى	49	3627000
المجموع	69	29794000

المصدر:مديرية الري بالولاية، إحصائيات 2005.

ج- تطور تنمية الطرقات خلال الفترة 2001-2004:

جدول رقم:(4-29):يوضح هيكل شبكة الطرقات لولاية المدية وحجم تطورها خلال الفترة 2001-2004 و/كلم

حجم شبكة الطرقات	حجم شبكة الطرقات الولائية			حجم شبكة الطرقات البلدية			المجموع		
	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع	معبدة	غير معبدة	المجموع
567,4	867,77	108,85	976,625	1144,2	1213,9	2358,1	2011,97	1322,75	3334,72

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، مجلة المدية بالأرقام عدد سنة 2005 ،ص 26.

خ- تطور شبكة الاتصالات خلال الفترة 2001-2004:

جدول رقم:(4-30):يوضح تطور شبكة الاتصالات بولاية المدية خلال الفترة (2001-2004)

البيان / السنوات	2001	2002	2003	2004
وحدات العمليات	48	48	45	45
وحدات التوزيع	24	24	22	27
وحدات البريد	10	10	06	01
وحدات ملحقة	00	01	01	01
مراكز جهوية	01	01	01	01
طاقة الخطوط الهاتفية	-	-	-	45000 خط
الخطوط الهاتفية المستغلة	-	-	-	37101 خط
الخطوط الهاتفية التقنية WLL	-	-	-	42000 خط

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، مجلة المدية بالأرقام عدد سنة 2005 ،ص 32.

د- تطور قطاع السكن خلال الفترة 2001 – 2004:

جدول رقم:(4-31):يوضح تطور حضيرة السكنات لولاية المدية خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
عدد السكنات	131 621	142 021	142 247	143 013

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، مجلة المدية بالأرقام عدد سنة 2005 ،ص 36.

ذ- تطور شبكة الكهرباء الريفية لفترة 2001-2004:

جدول رقم (4-32):يوضح حجم شبكة التغطية الكهربائية بالولاية خلال سنة 2004.

حجم الشبكة الكهربائية الريفية الإجمالية	حجم الشبكة الريفية المغطاة	حجم شبكة الكهرباء الريفية غير المغطاة	شبه التغطية
59120 كلم	55294 كلم	3826 كلم	% 93,52

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، مجلة المدية بالأرقام عدد سنة 2005، ص 41.

ر- تطور القطاع التجاري والصناعي:

الجدول رقم (4-33):يوضح تطور العاملين بالقطاع التجاري والصناعي لسنة 2004.

البيان	عدد العاملين به
التجارة بالتجزئة	7191
الخدمات	3061
القطاع الصناعي	1888
التجارة بالجملة	50
المجموع	12190

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، مجلة المدية بالأرقام عدد سنة 2005 ،ص 32.

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي وضمن مخططات التنمية القطاعية الممركزة، فقد تم تهيئة منطقتين صناعيتين هما:المنطقة الصناعية لولاية المدية وكذا المنطقة الصناعية للبرواقية.

بعد تطرقنا إلي أهم التطورات التي عرفتها مجموع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة 2001-2004 ،والتي تظهر وجود بوادر التحسن على مستوى الواقع المعيشي للأفراد، وبالتالي نوع من التحسن في التنمية المحلية بالولاية، لكن كثرة الجدول والأرقام قد تجعلنا غير قادرين على أن تكون لدينا ملاحظة سهلة ومباشرة لهذا التحسن، مما دفعنا إلى العمل على الاستدلال ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحققة خلال الخمس سنوات الأخيرة (1999-2004) والتي لها دلالة واضحة على مدى التغير الحاصل في حياة المواطنين، والجدول الآتي يلخص لنا هذه المؤشرات:

جدول رقم:(4-34):يوضح تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999-2004)

السنوات / المؤشر	1999	2004	نسبة التطور
شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب (لتر / اليوم)	130	144	14
نسبة ربط المياه الصالحة للشرب (%)	85	89	4
نسبة ربط التطهير (%)	80	87	7
نسبة المتمدرسين (%)	76,78	83,50	6,72
قدرات التكوين (عدد المقاعد)	3370	5200	1830
نسبة ربط الكهرباء الريفية (%)	77,47	93,52	16,05
نسبة شغل المسكن (الأفراد)	7,59	7,22	0,37-

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، تقرير حول التنمية المحلية بالولاية ،لسنة 2004.

رغم هذا التحسن الملحوظ على مستوى مختلف المؤشرات سابقة الذكر، إلا أن هناك جهودا كبيرة تنتظر السلطات والقائمين على التنميةبالولاية، لإزالة كل الفوارق والنقائص الموجودة ، في المرحلة الأولى، وإدماج اقتصاد الولاية في مشروع التنمية الجهوية (Srat) ،في المرحلة الثانية.

وللوصول إلى هذه الأهداف، وفي ظل ما تزخر به الولاية من إمكانيات مادية وبشرية لا بأس بها، لا بد من التوظيف العقلاني لكل هذه المعطيات، مما يسمح للولاية لا محالة من ترسيخ قواعد النمو الدائم والمندمج وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة في المنظور المتوسط والطويل.

المطلب الثاني:حجم وآليات توزيع حصة الولاية من برنامج دعم النمو المتعلقة بالتنمية المحلية

نظرا لضخامة المخصصات المالية ضمن برنامج دعم النمو، وكذا طبيعة ونمط تنفيذه، لكونه مجموع النفقات الموجهة لقطاع التجهيز، ضمن الموازنة العامة للدولة في الفترة 2005-2009 ،وحرصا على ضمان نجاعة البرنامج فيما يخص تحقيق دفعة لواقع التنمية المحلية بولايات الوطن، فقد اُتخذت عدة إجراءات من قبل الولايات بناءا على التعليمات المقدمة من طرف السلطات الوصية، يتم علي إثرها تحديد حصتها من برنامج دعم النمو، وقد عملت الولايات على تحديد الإحتياجات التنموية لها، عن طريق انجاز مخطط تنموي قطاعي خماسي للفترة 2005-2009 ،شامل لجميع المشاريع التنموية القطاعية التي ترغب الولاية في إنجازها خلال هذه الفترة، ويرافقه تقديم المخططات التنموية البلدية الخماسية لنفس الفترة 2005-2009 يتم فيها تحديد كل الاحتياجات التنموية لبلديات الولاية، ومن ثمة الشروع في عقد عدة لقاءات بين المسؤولين الولائيين والمسؤولين الحكوميين، لتحديد حجم المشاريع التي يمكن تمويلها في ظل برنامج دعم النمو قطاعية كانت أم بلدية، فضلا عن تحديد أهم المشاريع القطاعية الممركزة التي يمكن تنفيذها في هذه الولاية، مع مراعاة الأولويات التنموية والتي من شأنها تخفيف حدة التوتر الاجتماعي، المتزايد عبر مختلف الولايات، وبعدها يتم إجراء لقاءات بين المسؤولين الولائيين والمسؤولين المحليين «رؤساء البلديات» لتدارس أهم المشاريع في المخططات البلدية للتنمية، والتي سيتم تمويلها ضمن برنامج دعم النمو، كما تتناول هذه الاجتماعات تحديد الآثار المترتبة عن برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وكذا البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والبرنامج العادي بغية تحديد النقائص والوقوف على أهم العقبات، لتداركها وتحقيق نتائج أفضل، عند تطبيق برنامج دعم النمو، هذا مع إلزام المسؤولين الولائيين بتقديم تقارير سنوية مفصلة، عن حالة المشاريع التي يتم الشروع في تنفيذها وكذا واقع التنمية المحلية بالولاية، من أجل توضيح الصورة وتجنب الضبابية في العمل.

وبناءا على هذه التعليمات قدم المسؤولون الولائيون وكذا المحليون لولاية المدية، المخطط التنموي القطاعي الخماسي للفترة 2005-2006، والمخططات التنموية البلدية، لمجموع بلديات الولاية لنفس الفترة، إلى السلطات المركزية، وقد تضمنت هذه المخططات تحديدا شاملا لأهم الاحتياجات التنموية للولاية، موزعة على السنوات الخمس حسب مدى ضرورة المشروع وحاجة السكان الملحة له، ومن ثم تم الشروع في عدة لقاءات جمعت بين المسؤولين الولائيين بالسلطات المركزية، تم على إثرها تحديد المخصصات المالية لسنوات 2005-2006 وكذا سنة 2007،وقبل أن نتطرق إلى حجم هذه الحصص وهيكل توزيعها على مختلف القطاعات التنموية، ارتأينا التطرق ولو بشكل مختصر إلى البرنامج التنموي الخماسي القطاعي والبلدي للفترة 2005-2009 ،والمقترح من طرف المسؤولين الولائيين والمحليين والذي يعبر عن الحجم الفعلي لما تحتاجه الولاية من مشاريع تنموية، ومن ثم أتطرق إلى ما تم تقديمه من طرف السلطات الوصية من مخصصات مالية في إطار برنامج دعم النمو، لأترك المجال إلى المقارنة بين ما تم تقديمه وما تم طلبه في المبحث اللاحق، في إطار دراسة تقييميه لما ترتب عن البرنامج على التنمية المحلية بالولاية:

أولا:البرامج التنموية القطاعية غير الممركزة والبلدية المقترحة للفترة 2005-2009:

أ- البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية المقترح للفترة 2005-2009:

يلخص لنا الجدول رقم (4-35) أهم ما ورد في البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية للفترة (2005-2009) ،والمقترح من طرف السلطات الولائية، بناءًا على الاحتياجات التنموية المسجلة على أرض الواقع، وقد تضمن البرنامج 20 قطاعا بمجموع غلاف مالي قدره:000. 452. 242 82 دج موزعة كمايلي:

الجدول رقم (4-35) ملخص البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية المقترح خلال الفترة (2005-2009)/ الوحدة ألف دج

القطاع	رخصة 2005	رخصة 2006	رخصة 2007	رخصة 2008	رخصة 2009	المجموع
الفلاحة	700.000	588.620	591.760	595.530	615.550	3.091.640
الغابات	420.500	352.100	290.800	254.100	254.000	1.571.500
الري	898.000	1.830.000	420.000	655.000	173.000	3.976.000
المنشآت القاعدية	3.091.000	3.638.000	3687.000	4.510.000	5.650000	20.576.000
التربية	1.143.853	994.156	867.718	529.888	539.628	4.075.243
التعليم العالي	2.056.000	1.780.000	1.510.000	1.510.000	1.510000	8.366.000
التكوين	330.000	245.000	260.000	310.000	223.000	1.368.000
الصحة	573.000	420.000	371.000	385.000	472.000	2.221.000
الثقافة	585.000	390.000	330.000	325.000	135.000	1.765.000
البريد والمواصلات	829.019	313392	255.530	58.965	175.445	1.632.351
النشاط الاجتماعي	50.000	50.800	10.000	20.000	0	130.800
المنشآت الإدارية والحماية المدنية	422.000	350.000	278.000	272.000	260.000	1.582.000
التشغيل	6.510	6.510	6.510	6.510	237.960	264000
النقل	250.000	94.000	90.000	-	-	434.000
الشاب والرياضة	863.000	584.000	314.000	284.000	284.000	2.329.000
السياحة	130.000	400.000	220.000	90.000	90.000	930.000
الشؤون الدينية والأوقاف	250.000	-	-	-	-	250.000
السكن والتعمير	4.258.994	3.055.000	3.171.000	3.510.456	4.841.279	18.836.729
الصناعة	2.316.474	1.721.966	1.837.461	767.358	806.610	7.449.869
البيئة	358.500	227.000	227.000	227.000	354.000	1.393.500
المجموع	19.531.850	17.040.544	14.737.779	14.310.807	16.621472	82.242.452

المصدر:من إعداد الطالب بناءا علي تقرير لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،المخطط القطاعي الخماسي للتنمية بالولاية،2005..

ولمزيد من التفصيل في حجم وطبيعة المشاريع التنموية المقترحة، ضمن المخطط القطاعي غير الممركز الخماسي للتنمية بالولاية، نقسم المشاريع حسب طبيعتها إلى اقتصادية واجتماعية، وفيمايلي سنتناول مختلف المشاريع المقترحة:

1- **مجموع المشاريع المقترحة ذات الطبيعة الاقتصادية:** يلخصها الجدول الآتي:

الجدول:رقم (4-36):يوضح مجموع المشاريع المقترحة ذات الطبيعة الاقتصادية

ر/ب:رخص البرنامج ،ع/م:عدد المشاريع و/10^3دج

القطاع	الفرع	2005		2006		2007		2008		2009	
		ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م
الصناعة	الكهرباء	97.527	100.17 كلم	165.370	208.5 كلم	168.465	203.5 كلم	242.135	238 كلم	139.195	165 كلم
	الغاز الطبيعي	2.218.947	46,7 كلم	15.56.596	23,5 كلم	16.68.996	28,4 كلم	525.223	11,6 كلم	667.415	9,2 كلم
الفلاحة	استثمارات فلاحية متنوعة	221.340	-	168.300	-	208.140	-	195.910	-	228.350	-
	تطوير إنتاج الحبوب	182.000	-	108.640	-	164.780	-	114.770	-	227.200	-
	انتاج الحليب	9.160	-	9.510	-	10.520	-	12.350	-	14.400	-
	العتاد الفلاحي	116.000	-	44.570	-	107.520	-	112.400	-	127.400	-
	حماية الغابات	171.500	-	257.600	-	100.800	-	160100	-	18.200	-
الغابات والري	مكافحة التصحر	22.000	-	53.000	-	13.500	-	37.000	-	38.000	-
	تقوية الهياكل	189.000	-	64.000	-	49.000	-	30.000	-	34.000	-
	مياه صالحة للشرب	617.500	20 كلم	630100	5 مشاريع	498.300	5 مشاريع	39.3000	05	61.000	03
	القنوات	23.0000	3 مشاريع	13.35.000	5 مشاريع	55.000	3 مشاريع	26.2000	03	112.000	03
	ري فلاحي	260.000	3 سدود	100.000	سد واحد	95.000	2 سدود	-18.7100	-	182.000	-
الأشغال العمومية	الطرقات	3.091.000	594 كلم	3.638.000	337 كلم 11 مشروع	3.687.000	272.5كلم	4.510.000	227 كلم	650.000..5	158 5 كلم مشاريع
النقل	-	250.000	6 محطات للمسافرين	94.000	محطتين للمسافرين	90.000	03 محطات للمسافرين	-	-	-	-
البريد والمواصلات	-	829.019	1536 خط هاتفي و 26 مشروع	313.392	04 مشاريع متعلقة بالهياكل	255.530	10 آلاف خط هاتفي و 11 مشروع	58.965	5000 خط هاتفي مشروعين ملحقتين	175.445	5000 خط هاتفي و 09 مشاريع
الشغل	الغابات	-	-	-	-	-	-	-	-	6510 5سنوات	217 عامل
	الطرق	-	-	-	-	-	-	-	-	5 سنوات 3000	5 سنوات 1000 عامل
	الري	-	-	-	-	-	-	-	-	5 سنوات 61500	5 سنوات 2050
	البيئة	-	-	-	-	-	-	-	-	5 سنوات 126750	5 سنوات 4225
	الإدارات	-	-	-	-	-	-	-	-	5 سنوات 66240	5 سنوات 440
السياحة		130.000	06 مشاريع	400.000	04 مشاريع	220.000	04 مشاريع	90.000	04 مشاريع	90.000	مشروع واحد

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علي تقرير المخطط القطاعي الخماسي للتنمية بالولاية مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،2005.

2-**مجموع المشاريع المقترحة ذات الطبيعة الاجتماعية:** يلخصها الجدول التالي

جدول رقم:(4–37):يوضح مجموع المشاريع المقترحة ذات الطبيعة الاجتماعية *نفس ترميز الجدول السابق و/10^3دج

القطاع	الفرع	2005		2006		2007		2008		2009	
		ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م	ر /ب	ع/م
إدارات	-	370.000	03	270.000	02	22.0000	02	220.000	02	220.000	02
الحماية/مدنية	-	52.000	02	80.000	02	58.000	02	52.000	02	40.000	01
التربية	-	1.143.853	02 ثانويات 08 متوسطات تربوية 9 مشاريع متنوعة أخرى	994.156	02 ثانويات 08 متوسطات تربوية 10 مشاريع متنوعة أخرى	867.718	02 ثانويات 08 ابتدائيات 03 متوسطات 09 مشاريع متنوعة أخرى	529.888	08 ابتدائيات 02 متوسطات 07 مشاريع متنوعة أخرى	539.628	08 ابتدائيات 02 متوسطات 07 مشاريع متنوعة أخرى
التكوين	-	330.000	- 01 بناء مركز تكوين - ملحقة 06 مشاريع متنوعة أخرى	245.000	01 بناء مركز تكوين - ملحقة 03 مشاريع متنوعة أخرى	260.000	01 مركز تكوين 02 مشاريع متنوعة أخرى	310.000	04 مشاريع متنوعة	223.000	-01 مركز تكويني -01 ملحقة -03 مشاريع متنوعة أخرى
الشؤون الدينية	-	250.000	مشروع مديرية الشؤون الدينية	-	-	-	-	-	-	-	-
الصحة	-	573.000	- هياكل صحية سعة 80 سرير 06- هياكل صحية متنوعة	420.000	08 - هياكل صحية	371.000	10 هياكل صحية	385.000	08- هياكل صحية	472.000	07 هياكل صحية + هياكل إضافية سعة 25 سرير + 10 سكنات وظيفية
الشباب والرياضة	-	863.000	23 مشروع	584.000	19 مشروع	314.000	15 مشروع	284.000	14 مشروع	284.000	14 مشروع
الثقافة	-	585000	14 مشروع	390.000	14 مشروع	330.000	11 مشروع	325.000	12 مشروع	135.000	05 مشاريع
الحماية الاجتماعية	-	50.000	إنشاء دار للحماية الاجتماعية	50.800	مديرية الحماية الاجتماعية + 02 مشاريع أخرى	10.000	توسعة في إحدى هياكل الحماية الاجتماعية	20.000	01 مشروع واحد	-	-
السكن	السكنات الاجتماعية	1164.000	970مسكن	1.044.000	870 مسكن	996.000	830 مسكن	691.456	576 مسكن	893.279	744 مسكن
	للبيع بالإيجار	490.000	350 مسكن	210.000	مسكن 150	476.000	830 مسكن	1.224.000	مسكن 1020	1.968.000	مسكن 1640
	السكنات الريفية	1.275.000	2550 مسكن	1.210.000	2420 مسكن	1.065.000	2130 مسكن	1.025.000	2050 مسكن	1.325.000	2650 مسكن
	السكنات التساهمية	90.000	180 مسكن	155.000	310 مسكن	175.000	350 مسكن	210.000	420 مسكن	320.000	640 مسكن
	البناءات الذاتية	123.994	810	436.000	770 مسكن	459.000	830 مسكن	360.000	720 مسكن	335.000	670 مسكن

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علي تقرير المخطط القطاعي الخماسي للتنمية بالولاية،مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،2005.

ب- المخططات البلدية للتنمية المقترحة للفترة 2005-2009:

قامت مجموع بلديات الولاية 64 بتقديم مخططاتها التنموية الخماسية، في سياق الإجراءات المتخـــذة للحصول على الدعم المالي الممنوح في إطار تطبيق برنامج دعم النمو للفترة 2005-2006، ونظرا للعدد الكبير لبلديات الولاية فإنه لا يمكننا التطرق إلى هذه البرامج بنوع من التفصيل، ولكن حاولنـــا وضـــع ملخص لأهم القطاعات التي تضمنتها البرامج وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم:(4-38):ملخص المخططات البلدية الخماسية للتنمية 2005-2009 لمجموع بلديات ولاية المدية و/10^{3}دج

القطاع	رخصة 2005	رخصة 2006	رخصة 2007	رخصة 2008	رخصة 2009	المجموع
الفلاحة والغابات	30.000	30.000	30.000	30.000	30.000	150.000
الري المياه الـــصالحة للـــشرب والتطهير	350 .000	350. 000	250. 000	250. 000	200 .000	1400. 000
الطرق والمسالك	499 .000	495. 000	500. 000	500. 000	500. 000	249.4000
التربية	50. 000	50. 000	60.000	45 .900	50. 000	255. 900
التهيئـــة الحـــضرية والإنـــارة العمومية	270. 000	250. 000	270. 000	260. 000	294 .000	1.344 .000
الصحة	55. 000	.52 000	70 .000	55 .400	44 .000	276 .400
الرياضة	20 .000	20 .000	20 .000	20 .000	20 .000	100 .000
البريد والمواصلات والمنـــشآت الإدارية والأمنية	50 .000	50 .000	45 .000	40 .000	50 .000	235 .000
المجموع العام	1324.000	1.297.000	1.245.000	1.201.300	1.188.000	6.255.300

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علي تقرير المخططات البلدية الخماسية للتنمية بالولاية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،2005.

من خلال ما ورد في الجدول السابق، لنا أن نستشف مدى ضخامة الإحتياجات التنموية لبلديات الولاية، والتي بلغ مجموعها 6.255.300.000 دج هذا من جهة ومن جهة أخرى العجز الكبير الذي يعرفه هيكل التمويل المحلي الذاتي لمجموع هذه البلديات، والتي أصبحت تعول بصفة مطلقة على الدعم المقدم لها من طرف السلطات المركزية، على شكل إعانات لتنفيذ المخططات البلدية من أجل النهوض بوضعها التنموي.

ثانيا: حجم المخصصات المالية الممنوحة للولاية في إطار برنامج دعم النمو لسنتي «2005-2006»:

في إطار تطبيق برنامج النمو استفادت الولاية من مبالغ مالية معتبرة، بغية خلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي لها من خلال إطلاق عدد معتبر من المشاريع، التي كان قد تضمنها مسبقا البرنامج التنموي

القطاعي والبلدي المقترح، والذي كنا قد تناولناه بنوع من التفصيل، وفيمايلي سنتطرق إلى المخصصات المالية لسنتي 2005 و 2006 التي استفادت منها الولاية، في إطار برنامج دعم النمو، وكذا هيكل توزيع هذه المخصصات على مختلف القطاعات.

أ)– برنامج سنة 2005:إن العمليات المسجلة بعنوان سنة 2005 تركز أساسا على المشاريع التي تتضمن انجاز، اقتناء، أو تأهيل المنشآت الأساسية.

- وعليه ففي إطار البرامج التنموية القطاعية غير الممركزة والبلدية (PCD, PSD)، لسنة 2005 استفادت الولاية من غلاف مالي يقدر ب:19.881.740.000دج ،فضلا عن رخصة برنامج قطاعي ممركز بقيمة 241.700.000 دج ومجموع هذه البرامج موزعة كمايلي:

جدول رقم (4–39) يوضح مجموع المخصصات المالية لبرنامج سنة 2005 / و:دج

البرنامج	رخصة البرنامج	مبلغ إعادة التقييم	المجموع
البرنامج القطاعي غير الممركز العادي	11.799.000.000	347.000.000	12.146.000.000
البرنامج القطاعي غير الممركز التكميلي	5.572.600.000	365.000.000	5.937.600.000
المخططات البلدية للتنمية البرنامج العادي	500.000.000	100.440.000	600.440.000
المخططات البلدية للتنمية البرنامج التكميلي	583.000.000	93.000.000	676.000.000
المخططات البلدية للتنمية ،برنامج خاص بإعادة سكان الأرياف.	280.000.000	-	280.000.000
برنامج قطاعي ممركز	24.1700.000	-	241.700.000
المجموع العام	18.976.300.000	9.054.400.000	19.881.740.000

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص25.

أ–1– مخصصات البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية لسنة 2005: تم تقسيم المخصصات المالية للبرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية إلى شطرين، الشطر الأول يشمل المخصصات المالية للبرنامج العادي أما الثاني فيشمل البرنامج التكميلي ،وذلك نظرا لتقسيم الموازنة العامة للدولة سنويا إلى قانون مالية عادي وآخر تكميلي والجدولان الآتيان يوضحان هيكل توزيع كل منهما:

جدول رقم (4–40) يوضح هيكل توزيع رخصة البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز العادي لسنة 2005 و/10^3دج

القطاع	رخصة البرنامج	عدد العمليات
الغابات	34.000	1
الري	140.000	3
الفلاحة	174.000	-
الطرق	5.532.300	8
المنشآت الاقتصادية والإدارية	3.562.300	02
التربية والتكوين	2.422.700	21
التعليم العالي	1.300.000	02
الشباب	183.000	11
الصحة	40.000	03
الحماية الاجتماعية	115.000	03
المنشآت الاجتماعية والثقافية	338.000	-
التعمير والتهيئة	110.000	05
السكن	650.000	16000
التحسين الحضري وإنجاز 100 محل	760.000	2060محل
المجموع	1.179.9000	61عملية

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علي تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، لسنة 2005.

الجدول رقم: (4–41) : يوضح هيكل توزيع البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز التكميلي لسنة 2005 و/10^3دج

القطاع	عدد العمليات	رخصة البرنامج
الري	03	117.000
الغابات	02	64.000
الطرقات	20	3.532.300
التربية	21	1.180.700
التكوين	03	43.600
الصحة	01	300.000
الشباب	03	40.000
الحماية الاجتماعية	08	170.000
الحماية الاجتماعية	02	15.000
التعمير والتهيئة	01	110.000
المجموع	64	5.572.600

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علي تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، لسنة 2005.

أ-2- مخصصات المخططات البلدية للتنمية لسنة 2005 للمخططات البلدية للتنمية: تم تسجيل سنة 2005، 320 عملية برخصة إجمالية تقدر بـــ:1.083.940.000دج «تشمل البرنامج التكميلي والعادي» وموزعة على الأبواب كالآتي:

الجدول رقم (4-42):هيكل توزيع مخصصات المخططات البلدية للتنمية لسنة 2005 و/10^3دج

رقم الباب	عنوان الباب	عدد العمليات	رخصة البرنامج
391	التموين بالمياه الصالحة للشرب	36	140.357
392	التطهير الخضري	25	65.260
591	الطرق والمسالك	41	326.935
593	البريد والمواصلات	02	1.481
691	التربية والتكوين	19	33.240
793	التهيئة الحضرية	56	255.570
794	الصحة والنظافة	16	29.420
795	الثقافة	16	4.586
796	الشباب	14	7.400
797	الرياضة	16	27.500
891	المنشآت الإدارية	48	151.891
992	التسيير البلدي	31	403.00
	المجموع	320	1.083.940

المصدر: من إعداد الطالب بناءا علي تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، لسنة 2005.

- في إطار البرنامج المقترح لعودة السكان إلى مداشرهم، تم تخصيص مبلغ:280.000.000 دج موزع كمايلي[1]:
  - التزود بالمياه الصالحة للشرب ..... 16 عملية .بمبلغ :000 600 42 دج.
  - التطهير الحضري ..... 05 عمليات .بمبلغ:11.050.000 دج .
  - الطرق والمسالك ..... 19 عملية .بمبلغ:151.070.000 دج.
  - التهيئة الحضرية ..... 06 عمليات .بمبلغ 28.320.000 دج.
  - البنايات الإدارية ..... 07 عمليات .بمبلغ 46.960.000 دج.
  - بالإضافة إلى مبلغ تكميلي بقيمة: 25.960.000 دج خصص للجانب الأمني.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص30

أ-3- البرنامج القطاعي الممركز لسنة 2005:بغية تحفيز المواطنين للعودة إلى أريافهم خصصت السلطات المركزية برنامجا قطاعيا ممركزا بغلاف يقدر بـــ:241.700.000 دج موزع كالآتي[1]:

- التزود بالمياه الصالحة للشرب ..... 25 عملية .بمبلغ : 67.630.000 دج
- التطهير الحضري ..... 06 عمليات .بمبلغ:13.200.000 دج
- الطرق والمسالك ..... 06 عمليات .بمبلغ:143.670.000 دج
- الصحة والنظافة..... 06 عمليات .بمبلغ 17.200.000 دج

أ-4- عمليات إعادة التقييم:والمقصود بعملية إعادة التقييم، هو تلك المخصصات المالية الإضافية لبعض المشاريع بغرض إتمامها بعد استهلاك الأغلفة المالية المخصصة له، وفي هذا الشأن وفي إطار البرنامج التنموي القطاعي الغير الممركز العادي، فقد استفادت الولاية من مبلغ:000 000 347 دج كإعادة تقييم موزع حسب القطاعات على التوالي[2]:

- الطرقات..... 000 000 70 دج
- المنشآت الإدارية ..... 000 000 67 دج
- التربية ..... 000 000 80 دج
- التكوين ..... 000 000 73 دج
- التعليم العالي ..... 000 000 47 دج
- الشباب.....000 000 10 دج
- المجموع.....000 000 347 دج

- أما في إطار البرنامج التكميلي القطاعي غير الممركز، منح للولاية مبلغ: 000 000 365 دج لإعادة التقييم موزعة حسب القطاعات كمايلي[3]:

- مبلغ 200.000.000 دج لإعادة تقييم مشاريع قطاع الطرقات.
- مبلغ165.000.000دج لإعادة تقييم مشاريع قطاع الري.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص32

(2) - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص35

(3)-مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص35

- وبخصوص المخططات البلدية للتنمية، فقد تم إعادة تقييم 25 عملية بمبلغ يقدر ب:193.440.000 موزعة حسب الأبواب كالآتي:

- التموين بالمياه الصالحة للشرب..... 000 00 35 دج (عملية واحدة).
- الطرق..... 000 570 124 دج(07عمليات).
- التهيئة الحضرية ..... عمليتان بمبلغ 19.000.000دج.
- الصحة..... 000 00 16 دج (عملية واحدة).
- الرياضة..... 000 000 25 دج (6 عمليات).
- البناءات الإدارية..... 00 700 197 دج (8 عمليات).
- المجموع..... 000 440 193 دج.

أ-5- اختتام العمليات:

- لقد عرف المخطط التنموي القطاعي غير الممركز عادي وتكميلي تأخيرا كبيرا في الإنجاز نظـــرا لكونه ورد في القانون التكميلي للمالية، وشُرع في انجازه ابتداءً من أوت 2005 ،ورغم ذلك
- فقد تم اختتام 56 عملية بغلاف مالي يقدر بـــ:10.249.244.000 دج موزعة كمايلي[1]:

- البرنامج العادي..... 32 عملية بغلاف مالي يقدر بـــ:8.300.540.000 دج
- البرنامج التكميلي..... 24 عملية بغلاف مالي يقدر بـــ:1.948.704.000دج

- أما فيما يخص المخططات البلدية فقد تم غلق 259 عملية بغلاف مالي يقدر بـــ: 874.494.000دج موزعة كمايلي[2]:

- البرنامج العادي..... 634.456.000 دج بـــ:175 عملية.
- البرنامج التكميلي..... 240.038.000 دج بـــ:84 عملية.

- بناءا على ما جاء من تسجيل واستهلاك خلال سنة 2005، فإن باقي الانجاز إلى غاية 31-12-2005 يقدر بـــ:7.122.356.000 دج بما يعادل: 41 % من رخصة البرنامج المقدرة بـــ: 17.371.600.000دج وهذا لفائدة 69 عملية في طور الإنجاز، وبالمقارنة مع باقي الإنجاز إلى غاية 31-12-2004 المقدرة بـــ:34 % نلاحظ أن الفارق بين السنتين بلغ+7% ،أما

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص37

(2): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة 2005،ص38

بخصوص برامج التنمية البلدية، فإن باقي الانجاز إلى غاية 31-12-2005 يقدر بـــ: 209.446.000دج أي بنسبة19.33%من رخصة البرنامج المقدرة بـــ: 1.083.940.000 دج.

ب- برنامج سنة 2006 : في إطار البرنامج العادي للتنمية لسنة 2006 ،استفادت الولاية من غلاف مالي إجمالي يقدر بـــ:9.546.746.000 دج موزعة كمايلي[1]:

- البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD):.....751.0746.000 دج
  - منه تمويل خارجي بقيمة..... 452.000.000 دج.
- المخططات البلدية للتنمية العادية (PCD)..... 1.269.000.000دج.
- إعادة تقييم البرامج الجارية..... .....67.000.000 دج.
- مشاريع تنموية قطاعية ممركزة..... 700.000.000دج

ب-1- الغلاف المالي للمخطط التنموي القطاعي غير الممركز العادي لسنة 2006:

الجدول رقم:(4-43):يوضح هيكل توزيع الغلاف المالي للمخطط التنموي القطاعي غير الممركز العادي (PSD- 2006)

و/10^3دج

القطاع الفرعي	المبلغ	النسبة	عدد المشاريع
الري	833.000	% 11,09	06
الغابات	150.214	% 2	03
البيئة	30.786	% 0,4	-
الطرقات	1.542.000	% 20,53	05
المنشآت الإدارية	139.000	% 1,85	03
التربية	1.604.746	% 21,39	27
التكوين	179.000	% 39.,2	07
التعليم العالي	970.000	% 13	03
منشآت صحية	330.000	% 4,39	05
الشبيبة	92.000	% 1,23	09
الثقافة	60.000	% 0,79	03
التعمير والتهيئة	180.000	% 3 ,2	02
السكنات (محلات ذات استعمال حرفي)	1.400.000	% 18,64	-
المجموع	7.510746	% 100	73

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل 2006،ص36،بتصرف من الطالب.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل. 2006 ،ص06

ب-2-المخططات البلدية للتنمية لسنة 2006:تم تسجيل 272 عملية فيما يتعلق بالمخططات البلدية لسنة 2006، بغلاف مالي يقدر بـــ:963.000.000 دج من مجموع الغلاف المالي المقدم والمقدرب: 1.269.000.000دج والجدول الآتي يلخص لنا هيكل توزيعها على الأبواب المختلفة :

الجدول رقم (4-44):يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية للمخططات البلدية لسنة 2006(البرنامج العادي) و/10^{3}دج

الباب	عدد المشاريع المسجلة	رخصة البرنامج
391- التغذية بالمياه الصالحة للشرب	36	69.550
392- التطهير	65	116.350
591- الطرق والمسالك	14	63.400
793- التهيئة الحضرية	77	494700
794- الصحة والنظافة	07	14.800
795- الثقافة والتسلية	03	16.500
796-الشبيبة	06	11.800
797- الرياضة	58	159.600
891- المنشآت الإدارية	06	16.300
المجموع	272	963.000

المصدر:من إعداد الطلب بناءا علي تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية، أفريل 2006.

ب-3- البرامج الممركزة لسنة 2006:

من ضمن العمليات التي تم تسجلها في إطار البرنامج الممركز لسنة 2006 والتي لها أثر ايجابي على مستوى تلبية حاجيات المواطنين نجد:

- الكهرباء الريفية أين تم تحسين نسبة هذه الأخيرة والتي فاقت 94 % وستعزز بصفة ملموسة عند الانتهاء من البرنامج المقدم سنة 2006 والذي يتكون من 42 كلم، كما سيتم تـــدعيم الأحياء والتجزءات الاجتماعية ببرنامج يقدر بـــ:30 كلم.
- سيعرف إدخال الغاز الطبيعي قفزة هامة سنة 2006 عند الانطـــلاق في انجـــاز 20 كلـــم والانتهاء من الأشغال الجارية.
- قطاع النقل هو الآخر استفاد من جهته من عملية خاصة بدراسة وانجاز محطتين من الصنف أ، وهي العملية التي رصد لها مبلغ 20 مليون دينار جزائري.

- استفاد قطاع الأشغال العمومية من مبلغ 507.681.481دج من أجل إنجاز أشغال تعبيد الطريق رقم 64 على مسافة 20 كلم.

المطلب الثالث:الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية المدية لسنتي 2005-2006 والمتوقعة للفترة 2007-2009

من أجل تحديد دقيق لمدى الآثار الفعلية الناجمة عن المخصصات المالية المعتبرة، التي استفادت منها الولاية، فيما يتعلق بمجال التنمية المحلية، من خلال تمويل مجموع المشاريع المسجلة ضمن البرامج القطاعية غير الممركزة، أو المخططات البلدية للتنمية، فضلا عن تسجيل عدة مشاريع لصالح الولاية، تندرج ضمن البرامج القطاعية الممركزة، لا بد لنا من التطرق إلى ما ترتب من آثار عن تطبيق الحصتين الأوليتين للبرنامج لسنتي 2005 و 2006 ومن ثم العمل على المقارنة بين ما تم تخصيصه للولاية وما كان مسجلا فعلا ضمن البرامج التنموية المقترحة ،بناءا على الحاجات التنموية للولاية، لنعرج إلى إعطاء نظرة عن آفاق التنمية الولائية للسنوات الثلاث القادمة من تطبيق برنامج دعم النمو.

أولا:الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو لسنتي 2005-2006 على التنمية المحلية بولاية المدية:

إن العمل على تحديد الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو لسنتي 2005-2006 تقتضي منا حصر مجموع المشاريع التي استفادت منها الولاية، والمدرجة ضمن البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز والمخططات البلدية للتنمية، وكذا البرنامج القطاعي الممركز، وانعكاس هذه المشاريع على المؤشرات المتعلقة بواقع التنمية المحلية بالولاية:

أ- مجموع المشاريع المدرجة ضمن مخصصات برنامج دعم النمو لسنتي 2005-2006:

من خلال التطرق إلى المشاريع المجسدة خلال سنة 2005 أو الجاري انجازها لسنة 2006، لم يكن في نيتنا التعداد الحصري لكل العمليات مهما كانت أهميتها أو لأي البرامج تخضع، وإنما يتعلق الأمر بإبراز الأثر الناجم عن المخصصات المالية لسنتي 2005-2006 ،والمدرجة ضمن برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالولاية ،مما حتم علينا بالنظر لكثرة المشاريع وتنوعها في إطار ماهو متاح من إمكانية التوسع لإعطاء نظرة واقعية لأهم العمليات المنجزة، والتي تم تسجيلها في أي من المخططات (قطاعية، أو بلدية أو ممركزة) فقد قمنا بتلخيصها فيما يلي :

أ-1- حصيلة المشاريع المنجزة خلال سنة 2005:تتنوع هذه المشاريع على عدة قطاعات هي[1]:

أ-1-1- الري:ستة عشرة مشروعا (16) وهي حصيلة الانجازات التي تحققت خلال هذه السنة وتتعلق بانجاز 18 بئرا يستفيد منها ما يقارب 2300 مسكن، وكذلك تحديد وانجاز قنوات المياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه القذرة، إلى جانب أشغال المحافظة الخاصة بالمنشآت والمدن المعرضة لفيضان الأودية وكذلك التجهيزات التي تخص المولدات الكهربائية، والشاحنات، والصهاريج، حيث تم استلام 12 شاحنة صهريج تخصص لتزويد المناطق التي تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب، و من جهة أخرى تم الشروع في مشروع تزويد مدينة السواقي مركز بالمياه الصالحة للشرب، ومدة الأشغال سنة واحدة.

أ-1-2- قطاع الفلاحة والغابات:تم خلال هذه الفترة وفي إطار محاربة التصحر الانطلاق في 12 مشروعا جواريا، بمبلغ استثمار يساوي 289 مليون دينار، حيث مست هذه المشاريع 1296 عائلة أي 6714 شخص موزعين على 12 بلدية أدت إلى توفير 150 منصب عمل.

أما المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) فقد مكنت من انجاز 1960 خلية نحل لفائدة 181 مستفيد ووفرت 191 منصب عمل من بينها 181 منصبا دائما، إضافة إلى انطلاق 11 مشروع على مستوى 11 بلدية كلها تساهم في إنشاء 825 منصب عمل.

وفي إطار التنمية الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، عرف القطاع زيادة 84 وحدة ما بين المناقب والآبار، إلى جانب زيادة في قدرة التخزين للمياه بـــ:9500 م^3 وقدرة التخزين بالتبريد بـــ:2500 م^3.

ومن جهة أخرى وفي إطار البرنامج القطاعي غير الممركز فقد تمثلت حصيلة هذه الفترة في محورين أساسيين هما:

- محور متعلق بفك العزلة:تمثل فتح مسالك فلاحية على مسافة تبلغ 6 كلم.
- محور يتعلق بالتحسين العقاري:تتمثل في توسعة المساحة الزراعية بسبعين هكتارا إضافة إلى البرنامج التكميلي الذي يمس 550 هكتار.

أما برنامج التشغيل الريفي فقد انطلق في 13 بلدية على مستوى خمس دوائر تضم 25 مشروعا وتشغل 334 عامل.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل. 2006 ،ص03

أ-1-3- قطاع التعليم:إن المعطيات المتوفرة حول قطاع التعليم تفيد أن جهدا معتبرا تم بذله خلال سنة 2005 ،تجسد من خلال عدة مشاريع على النحو التالي:

- **التعليم الابتدائي**:استفاد من تسليم 5 مجمعات مدرسية و 9 مطاعم مدرسية تقدم في مجملها 1800 وجبة غذائية.
- **التعليم المتوسط**:شهد هو الآخر استلام 05 متوسطات و 07 نصف داخليات تقدم 1300 وجبة كما تم استلام داخلية بـــ:300 سرير.

أ-1-4- التعليم العالي:شهد هذا القطاع استلام معهد علوم التسيير التابع للمركز الجامعي بالمدية إلى جانب انطلاق مشروع انجاز 500 سرير بالإقامة الجامعية للبنات، المدية.

أ-1-5- قطاع الأشغال العمومية:عرف هذا القطاع حركية هائلة من خلال إعادة تأهيل أكثر من 20 طريق بلدي كان أو ولائي أو وطني بمجموع 94 كلم.

أ-1-6- قطاع السكن والعمران: يعتبر هذا القطاع ذو أولوية خاصة لما له من علاقة وطيدة بحياة المواطن اليومية، ومن هنا فإن البرامج التي شملته تعددت بتعدد الانشغالات وتعدد المشاريع التي يمكن إيجازها فيمايلي :

- في ميدان الدراسات العمرانية تم الشروع في دراستين لما يفوق 280 هكتار لتهيئة القطب الحضري بالمدية، وكذا القطب الجامعي، إضافة إلى الشروع في دراسة محطتين للتهيئة والتعمير لبلدتي وزرة و الميهوب.
- في ميدان التحسين الحضري فقد تم استلام أحد عشرة (11) مشروعا في (08) بلديات تعلقت بالتهيئة الخارجية وصرف المياه والطرق وما يقارب 1400 سكن.
- أما في ميدان السكن فقد تم تسلم 182 مسكن اجتماعي من أصل 619 سكن مبرمج للاستلام، إضافة إلى انتهاء الأشغال بالنسبة لـــ:114 سكن تساهمي وتبقى 496 سكن في طور الإنجاز.

أ-1-7- قطاع الطاقة: تتمثل أهم منجزاته في استلام الطاقة الكهربائية لـــ:(32) مركزا حضريا متواجدين عبر 19 بلدية، حيث بلغت الشبكة المنجزة 100 كلم استفادت منها 439 عائلة، أما ميدان توزيع الغاز الطبيعي فشهد هذه السنة تجسيد مشروع الغاز لبوغزول.

أ-1-8- قطاع الصحة: تسلم قطاع الصحة مركزين بكافة تجهيزاتهم، كما تم إعادة تهيئة أحد المراكز الصحية، فضلا عن تجهيز عدة مراكز بأجهزة متنوعة منها السكانير بمستشفى مركز الولاية، كما تحصلت الولاية على 22 سيارة إسعاف.

أ-1-9 -قطاع الشباب والرياضة:عرف انجاز مركبين رياضيين، وترميم 13 منشأة فضلا عن انجاز مديرية القطاع بالولاية، إلى جانب تجهيز المنشآت الشبابية بالعتاد التربوي والترفيهي.

أ-1-10- قطاع البريد والمواصلات:تم تجسيد عمليات متعلقة بالترميم وتهيئة 05 مكاتب بريد، وإعادة بناء 07 وكالات تجارية، فضلا عن فتح 3581 خط هاتفي و 15000 خط هاتفي ريفي لا سلكي (WLL).

أ-1-11- قطاع التشغيل:لقد تم تسجيل فتح 721 منصب في إطار عقود ما قبل التشغيل ، ممولة من طرف البرنامج التكميلي لسنة 2005 ،ففضلا عن حوالي 10000 منصب عمل ضمن 83 ورشة موزعة على 64 بلدية في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة «Tup-Himo» هناك 800 منصب على شكل مناصب إضافية مخصصة للعمل المأجور، موزعة على مختلف القطاعات مما يجعل العدد الإجمالي لسنة 2005 يقدر بـ:1297 منصب عمل.

أ-1-12- قطاع التكوين المهني:تم إنشاء كمرحلة أولى 15 فرعا يضم 450 متربص، كما تم تسلم 3 مشاريع لتهيئة بعض مراكز التكوين.

أ-1-13- قطاع النشاط الاجتماعي: في مجال مشاريع هذا القطاع، تم تجسيد برنامج تهيئة وتجهيز ثلاث منشآت هي مدرسة صغار الصم والبكم ونادي الأطفال المسعفين والمركز المتخصص في إعادة التربية كما تم تجهيز مركزين طبيين بيداغوجيين.

أ-1-14- قطاع مسح الأراضي:تم الانتهاء كلية من عمليات مسح الأراضي بالنسبة للأكثر من 2000 هكتار.

أ-1-15- قطاع الحماية المدنية:تحصل القطاع على 8 شاحنات للإطفاء.

أ-1-16- النقل المدرسي:شهد هذا القطاع استلام 8 حافلات للنقل المدرسي من أصل 51 حافلة مبرمجة.

أ-1-17- قطاع الثقافة: شهد القطاع انطلاق الشطر الأول من إعادة الاعتبار للمعلمين الأثريين للكاف الأخضر وجواب ،إلى جانب الانطلاق في الأشغال المتعلقة بترميم دار الأمير عبد القادر.

أ-2 - المشاريع الجاري انجازها خلال سنة 2006[1]:

يبلغ عدد العمليات الجاري انجازها خلال سنة 2006 (62 مشروعا) موزعة على مختلف القطاعات كالآتي:

أ-2-1- قطاع الري: يشمل 6 عمليات تتنوع بين توصيل المياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه القذرة، وحماية المدن من فيضانات الأودية، وانجاز محجرين مائيين صغيرين فضلا عن انجاز محيط للسقي ببلدية دراق.

أ-2-2- الغابات: يشمل ثلاث مشاريع تتنوع بين التشجير وتهيئة المسالك.

أ-2-3- الفلاحة: ينتظر فتح أكثر من 50 كلم من المسالك الفلاحية وتهيئة25 كلم أخرى وزيادة المساحة الزراعية بـ:1500 هكتار في إطار التحسين العقاري.

أ-2-4- الطرقات: احتوى على أربعة (04) عمليات متنوعة بين تعبيد 29 كلم من الطرقات العادية و 07 كلم على شكل طريق مزدوج، ومفترق الطرق بالطريق الوطني رقم 01.

أ-2-5- قطاع التعليم: شمل هذا القطاع أكثر من 21 عملية ،يترتب عنها انجاز 39 قسم و10 متوسطات وثانويتين فضلا عن الشروع في انجاز مطاعم مدرسية بطاقة 200 وجبة للواحد.

أ-2-6- قطاع التعليم العالي: ضم ثلاث عمليات هي:انجاز 3000 مقعد بيداغوجي وإقامة جامعية بألف سرير إلى جانب مطعم مركزي.

أ-2-7- قطاع التكوين المهني: يشمل انجاز 05 مشاريع اثنين منها تحتوي على داخليتين.

أ-2-8- قطاع السكن: يتوقع انجاز سنة 2005 مايلي:

- 1674 وحدة سكنية في مجال السكن الاجتماعي.
- 2734 وحدة سكنية فير مجال السكن الريفي.
- 810 وحدة سكنية في إطار السكن التساهمي.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ،ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل. 2006 ،ص12 .

أ-2-9- قطاع الطاقة:الشروع في انجاز شبكة تقارب 66 كلم في مجال الطاقة الكهربائية الريفية تمس 16 بلدية، أما في مجال توزيع الغاز الطبيعي فقد تم الشروع في إيصال هذه المادة إلى كل من عين بوسيف وقصر البخاري، وكذا تسع بلديات أخرى هي:وامري، شلالة العذاور، أولاد إبراهيم، حربيل، تمزقيدة، سائق، أم الجليل، وبوغار.

أ-2-10-قطاع الصحة:ضَمَ 04 عمليات متعلقة بانجاز هياكل صحية فضلا عن اقتناء 06 سيارات إسعاف واقتناء تجهيزات طبية.

أ-2-11- قطاع البيئة:ضَمَ عملية واحدة تتعلق بدراسة المخططات التوجيهية البلدية لتسيير النفايات.

أ-2-12- قطاع المنشآت الإدارية:تخص المشاريع الجارية انجازها وحدة للحماية المدية ومقر لمفتشيه العمل وتجهيز مقر إداري.

أ-2-13- قطاع الشباب والرياضة:استفاد من 05 عمليات تخص هياكل رياضية و 08 مشاريع متعلقة بهياكل شبانية.

أ-2-14- قطاع التهيئة الحضرية:يضم 10 عمليات جارية تخص أحياء بـ:10 بلديات مختلفة.

أ-2-15- قطاع البريد والمواصلات:يجري انجاز مكاتب بريدية جديدة اثنان منها بمقر الولاية.

أ-2-16- قطاع الثقافة:استفاد من 03 عمليات جاري تنفيذها تتعلق بتجهيز إحدى دور الثقافة و انجاز دراسة لإعداد خطة لحماية المواقع الأثرية إلى جانب مشروع انجاز المركز الثقافي الإسلامي.

ب- أثر مخصصات برنامج دعم النمو لسنتي 2005-2006 على أهم مؤشرات التنمية المحليةبالولاية:

لا شك أن الانجازات المحققة خلال سنة 2005، والجاري انجازها لسنة 2006 ،ستساهم بقسط كبير في دفع وتيرة التنمية عبر الولاية، من خلال التجسيد الفعلي للبرامج، واستلام مرافق لها صلة وطيدة بتحسين ظروف العيش، ومن جهة أخرى فإنها ساهمت أيضا في تخفيف حدة البطالة، سيما ما تحقق في إطار برامج التنمية الريفية ومشاريع الفلاحة والأشغال ذات اليد العاملة المكثفة، حيث قدر عدد المناصب المنشأة في هذا الإطار 3740 بين دائم ومؤقت، وعلى العموم وحتى نستطيع إعطاء تقييم أدق للأثر الناجم عن هذه المشاريع على واقع التنمية المحلية بالولاية، فإننا نستدل بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي تظهر لنا مدى حجم هذا التحسن، بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع سنة 2004 حيث

كنا تطرقنا إلى القيم التي عرفتها هذه المؤشرات خلال سنة 2004 ،كأثر ناجم عن مجموع البرامج التنموية المنجزة خلال الفترة (2001-2004) وجدير بالذكر أن هذه المؤشرات تقوم بتقديمها سنويا مصلحة التنمية المحلية التابعة لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ويتضمنها سنويا التقرير المفصل لواقع التنمية المحلية بالولاية والجدول الآتي يبين حجم التطور في هذه المؤشرات:

جدول رقم (4-45):يوضح قيم بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية لسنتي 2004-2005

السنوات / المؤشر	2004	2005	نسبة التطور
نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب (لتر/يوم)	144	150	06
نسبة ربط المياه الصالحة للشرب (%)	89	92	03
نسبة ربط التطهير (%)	87	95	08
نسبة التمدرس (%)	83,50	85	1,50
قدرات التكوين(عدد المقاعد)	5200	6100	900
نسبة ربط الكهرباء الريفية (%)	93,52	95,04	1,52
نسبة شغل المسكن (عدد الأفراد في المسكن الواحد)	7,22	7,88	0,66

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل 2006،ص51.

ثانيا:حجم تغطية المخصصات المالية المقدمة خلال سنتي 2005 و 2006 للاحتياجات التنموية للولاية:

رغم أن الولاية استفادت من مخصصات مالية معتبرة ضمن الشطرين الأوليين لبرنامج دعم النمو لسنتي 2005 و 2006، إلا أن هذه الأخيرة تبقى دون الطموحات التنموية للولاية، بالنظر إلى ما تم برمجته ضمن البرنامج التنموي القطاعي والبلدي المقترح من طرف المسؤولين الولائيين والذي يلبي الاحتياجات التنموية الفعلية للولاية، والجدول الآتي يوضح لنا حجم الفارق بين ما تم الحصول عليه وما تم اقتراحه:

الجدول:(4-46):يوضح حجم تغطية المخصصات المالية المقدمة للاحتياجات التنموية الفعلية للولاية و/10^3دج

نوع البرنامج	الغلاف المالي المقدم لسنة 2005	المقترح لسنة 2005	نسبة التغطية%	الغلاف المالي المقدم لسنة 2006 (الشطر الأول)	الغلاف المالي المقترح لسنة 2006	نسبة التغطية%
البرنامج القطاعي	17.371.600	19.531.850	88,93	7.510.746	17.040.544	44,07
البرنامج البلدي	1.083.940	1.324.000	81,86	963.000	1.297.000	74,24
المجموع	18.455.540	20.855.850	88,49	17.140.746	30.010.544	57,11

المصدر:من إعداد الطالب بناءا علي المعلومات سابقة الذكر.

من خلال ما ورد بهذا الجدول يمكن أن ندرج مجموعة من الملاحظات الآتية:

- بلغت نسبة تغطية مجموع الغلاف المالي المقدم للولاية لكلا البرنامجين القطاعي والبلدي معدل:88,49 % من حجم البرامج المقترحة، بحيث بلغت نسبة تغطية البرنامج القطاعي المجسد معدل 88,94 من البرنامج المقترح، أي بتسجيل نقص قدره:11,06 % لكن هذا لا يقلل من شأن المعدل الجد ايجابي لنسبة التغطية، والتي تشكل نقلة نوعية حيث لم تتجاوز هذه الأخيرة معدل 40 % طيلة الأربع سنوات السابقة (2000-2004) ،بالإضافة إلى البرنامج القطاعي الممركز الذي استفادت على أثره الولاية بمبلغ قدره:241.700.000 دج، وجهت في معظمها إلى مشاريع من شأنها رفع العزلة عن سكان الأرياف بالولاية وإن جئنا إلى نسبة تغطية المخططات البلدية المجسدة، فقد بلغت معدل 81,87 % من حجم البرنامج المقترح أي بتسجيل نقص قدره 18,13 % في حين أنه سنة 1999 لم تسجل بلديات الولاية أي مخصصات مالية لمخططاتها التنموية أي بمعدل 0 %، وهذا ما يدل على أن القائمين على برنامج دعم النمو، من خلال نسب التغطية هذه، عازمون على التخلص نهائيا من عقلية تأخير المشاريع المقترح تمويلها مما يؤدي إلى عدم تراكم المشاريع المبرمجة للتنفيذ.

وبالرغم من معدلات التغطية الايجابية هذه، يبقى أن نشير إلى ضعف نسب الانجاز، والتي تشكل أحد أهم الجوانب السلبية للبرنامج حيث سجلت سنة 2005 تأخرا كبيرا في نسب الانجاز فاقت 40 % ،لمجموع البرامج القطاعية والبلدية، وهو ما يجسد بقاء نفس العقلية السائدة في مجال عدم إتمام انجاز المشاريع في آجالها المحددة، مما يؤدي إلى تراكم المشاريع، ومن ثمة الإسراع في إغلاق العمليات الجاري انجازها دون الالتزام الكامل بشروط الانجاز، وبالتالي إهدار المال العام، وانجاز مشاريع لا تستوفي كامل المعايير، مما دفعنا للتنويه إلى ضرورة تفعيل أدوات الرقابة الخاصة بجانب المعايير ومقاييس الانجاز فضلا عن ضرورةتحلي الأعوان القائمين عليها بالنزاهة والشفافية.

- بخصوص سنة 2006 نلاحظ أن نسبة تغطية مجموع الغلاف المالي العادي (الشطر الأول في انتظار البرنامج التكميلي، الذي يمثل الشطر الثاني)، لكلا البرنامجين القطاعي والبلدي بلغت معدل 57,12% ، بنسبة 74,25% للمخططات البلدية و 44,08 % للبرامج القطاعية، مما يبن لنا الاهتمام الواضح لتلبية الاحتياجات التنموية المسجلة بالمخططات البلدية والتي من المنتظر مع تنفيذ البرنامج التكميلي أن يصل معدل تغطيتها نسبة تفوق 90 % ،مما من شأنه تخفيف حدة الأعباء التنموية لبلديات الولاية، ومساعدة سكان الأرياف لها على الرجوع إلى قراهم ومداشرهم، أما

المخططات القطاعية غير الممركزة فمن المنتظر أن يبلغ معدل تغطيتها نسبة تفوق 80 % لتبقى بذلك في نفس الحدود المسجلة لسنة 2005 ،وهذا نظرا للزيادة المسجلة في حجم المخصصات المالية المبرمجة ضمن البرنامج القطاعي الممركز والذي سجل ارتفاعا بنسبة 22,5 % ،بغلاف مالي يقدر بـ:296.082.500 دج وجدير بالذكر هنا أن ننوه إلى أن الوالي اتخذ قرارا بضرورة إغلاق العمليات التي عرفت تأخيرا سنة 2005 قبل نهاية السداسي الأول من سنة 2006 وهذا الأجل اعتبر كحد أقصى وهو ما يعبر عن صرامة الإدارة في تجنب التأخير في انجاز المشاريع المدرجة ضمن برنامج دعم النمو.

ثالثا:الآثار المتوقعة عن تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية المدية للفترة 2007-2009:

إن أحد أهم الخصوصيات التي ميزت برنامج دعم النمو، تركه باب المبادرة في تحديد الاحتياجات التنموية للجماعات المحلية، من خلال البرامج التنموية الخماسية المقترحة من طرفها، ونظرا لكون حجم هذه الاحتياجات التنموية فضلا عن الإيرادات السنوية للخزينة العمومية تشكلان أحد أهم العوامل المحددة لحجم الغلاف المالي، المخصص للبرنامج، فإنه وعلى اثر الارتفاع الحاصل في الإيرادات السنوية للدولة نتيجة لعدة أسباب، أهمها ارتفاع إيرادات الجبائية البترولية لسنتي 2005-2006، بدأ الحديث عن رفع حجم الغلاف المالي العام لبرنامج دعم النمو، من 3850 مليار دينار، بما يعادل 55 مليار دولار، إلى 4900 دينار بما يعادل 70 مليار دولار ،مما يترتب عنه ارتفاع في حجم المخصصات المالية الموجهة للبرامج التنموية غير الممركزة، مما يشجعنا لتوقع نسبة تغطية البرامج الممولة بما يفوق 90 % من البرنامج المقترح، فضلا عن المخصصات المالية المعتبرة التي ستحصل عليها الولاية في إطار تجسيد البرامج القطاعية الممركزة الممولة والمدرجة ضمن برنامج دعم النمو خلال الفترة 2007-2009.

أ- الآثار المتوقعة عن تجسيد البرنامج التنموي القطاعي غيرالممركز والبلدي المقترح للفترة 2007-2009:

إن الآثار المتوقعة عن تجسيد البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز والبلدي المقترح للفترة 2007-2009 جد متنوعة منها:

- يبلغ حجم الغلاف المالي الموجه لتفعيل التنمية المحلية بالولاية، خلال هذه الفترة 2007-2009 ما مقداره 50.950.623.000 دج ،مقسم بين البرامج القطاعية غير الممركزة للتنمية بغلاف مالي

قـــدره:47.316.323.000 دج والمخططـــات البلديـــة للتنميـــة بغـــلاف مـــالي قـــدره : 3.634.300.000 دج.

- يبلغ عدد المشاريع المسجلة في المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية لهذه الفترة أكثر من600عمليـــة موزعة على مختلف القطاعات فضلا عن مئات المشاريع الأخرى المسجلة ضمن القطاعـــات البلديـــة للتنمية لهذه الفترة 2007-2009.
- يتوقع أن يحقق قطاع التشغيل قفزة نوعية، بتسجيله تشغيل أكثر من 8000 منصب شغل موزعة على مختلف القطاعات.
- ستنعكس المشاريع المسجلة على ظروف حياة سكان الولاية من خلال الرفع من حضيرة الـــسكان و توسيع شبكة ربط الكهرباء الريفية فضلا عن توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي والغاز الطبيعي والطرقات، وكذا تحسين قطاع الري وظروف التمدرس والتكوين والتعليم والـــصحة وغيرها من القطاعات الحيوية التي تعود بالأثر الايجابي على ظروف المعيشة لسكان الولاية.

ب- الآثار المتوقعة عن تجسيد البرنامج التنموي القطاعي الممركز للفترة 2007-2009:

لقد حضيت ولاية المدية بعدة مشاريع تندرج ضمن البرنامج القطاعي الممركز للفتـــرة 2004-2009، والتي لها أثر على واقع التنمية المحلية، ليس علي مستوي الولاية فقط، بل تتعـــداها إلي المـــستوي الوطني، وأنا هنا اخص بالذكر مشروع انجاز المدينة الجديدة لبوغزول، والتي يعول عليها كثرا في مجال خلق توازن جهوي بين مجموع مناطق الوطن، نظرا لتوسطها مناطق العمق الجزائري القريبة جدا من المنـــاطق الصحراوية، فضلا عن قربها كذلك من منطقة التل الجزائرين وفيمايلي سنلقي نظرة على أهـــم جوانـــب البرامج القطاعية الممركزة الكبرى التي حضيت بها الولاية لفترة 2007-2009 :

ب-1- المدينة الجديدة بوغزول[1]:

إن الصورة الأولية لانجاز هذه المدينة الجديدة والتي تدخل ضمن مخطط التهيئة العمرانية، ترتكز على البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة للإعلام الآلي وكذا البيوتكنلوجيا والطاقات المتجددة...الخ، بالإضافة إلى برنامج خاص بهيكل المدينة من سكنات وتجهيزات اجتماعية ومنشآت متعددة موزعة كاللآتي :

- تمتد المساحة الحضرية للمدينة على مساحة 3653 هكتار مخصصة لانجاز مجمعات سكنية ذات طاقة استيعاب تقدر بـــ:4,5 مليون نسمة في المسكن الواحد، وكذا منطقة نشاطات تتربع علـــى

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل. 2006 ،ص24

589 أين ستبنى متاجر وفنادق و قطب إداري بالإضافة إلى قطب للمنافسة والصناعة الحديثة وتجهيزات اجتماعية هذه الأخيرة تمتد على مساحة 533 هكتار، إضافة إلى مساحة أخرى تقدر بـ:13724 هكتار تضاف إلى المنطقة الحضرية وتتكون من عدة تجمعات تجارية (116 هكتار)، قاعدة لوجستيكية (335 هكتار)، محطة متعددة الخدمات، أرضية للتخزين (305 هكتار)، منطقة توسعية (1301 هكتار)، منطقة للمطار (500 هكتار)، بحيرة تمتد على مساحة (1886 هكتارا) ومناطق من الاستغلال الفلاحي (1839 هكتار) ومنطقة لحماية المدينة 2578 هكتار.

- ولإعطاء المدينة طابعا ايكولوجيا سيتم خلق شريط أخضر يمتد على طول 15 كلم وعرض يتراوح بين 300 و 700 متر ويتم فيه إنشاء بيوت للشباب، مرافق للتسلية، فنادق صغيرة...الخ.
- وتظهر مختلف الدراسات المعدة حول المدينة الجديدة أم مدينة بوغزول سوف تستقطب حوالي350.000 نسمة في آفاق 2025 .

ب-2- القطب الحضري بسيدي اعمر[1]:

بيستطيع هذا القطب عند تجسيده أن يغير مجرى الحياة الروتينية لعاصمة الولاية، باعتباره توسعة للمدينة، له إمكانية جلب الكثير لهذه الولاية وهذا لاحتوائه على عدة مشاريع هامة، ستعمل علي استقطاب المستثمرين الخواص وحتى الأجانب، ومن هذه المشاريع نذكر:

- إنشاء سكنات اجتماعية،
- انتشاء بناءات إدارية،
- إنشاء قطب جامعي جديد
- إنشاء طرق جديدة.

وبتعبير أصح إن إنشاء القطب الحضري بسيدي اعمر هو بناء لمدينة جديدة بأتم معنى الكلمة، حيث تتوفر هذه المدينة على جميع المرافق الحيوية والاجتماعية.

(1): مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006، أفريل. 2006 ،ص23

خاتمة الفصل الرابع:

تعد ولاية المدية إحدى أهم ولايات الوطن، نظرا للموقع المميز لها، فضلا عن إمكانياتها المادية والبشرية، ورغم ذلك شهدت الولاية على إثر الأزمة الخانقة لفترة التسعيناتمن القرن الماضي، ظروفا تنموية جد سيئة في ظل تراكم المشاكل والأعباء التنموية، والتي بقيت أمامها مجموع بلديات الولاية جامدة نتيجة للعجز التمويلي الذي تعرفه، والمترتب عن عدة عوامل، تشكل أهم جوانب الاختلال في هيكل التمويل المحلي وهو بذلك يطرح نفسه كأحد أهم العوامل التي تقف وراء تعطيل حركة التنمية المحلية بالولاية ،مما أدى إلى ضرورة التدخل المباشر للهيئات المركزية من أجل تغطية هذا العجز، عن طريق الإعانات المقدمة لإنجاز المخططات التنموية القطاعية، PSD والبلدية PCD، فكان بذلك إطلاق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، كمرحلة أولى ساهمت بشكل ملموس في تفعيل حركة التنمية المحلية بالولاية، حيث شكلت هذه الأخيرة محورا رئيسيا لكليهما، ومن ثم جاء برنامج دعم النمو (2005-2009) والذي تشكل التنمية المحلية أهم محاوره، ليحمل معه آفاقا تنموية جد طموحة للولاية، من خلال التمويل شبه التام للمشاريع المسجلة ضمن المخططات القطاعية الممركزة، وغير الممركزة، و البلدية للتنمية، ومن هنا يمكن أن نقسم الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية إلى أثرين هامين هما:

- **أثركمي (ايجابي)**:ويظهر من خلال التحسن الملاحظ في واقع التنمية المحلية بالولاية، نظرا لإنجاز عدد لا بأس به من المشاريع المسجلة ضمن السنة الأولى والثانية من تنفيذ البرنامج (2005-2006) والتي تلبي احتياجات أفراد المجتمع المحلي المتنوعة، فضلا عن العدد الكبير من المشاريع التي تنتظر الإنجاز في السنوات القادمة (2007-2009) ،والتي سيكون لها آثار جد ايجابية على واقع التنمية المحلية خلال هذه الفترة (2007-2009)، بالإضافة إلى هذا فقد تم تسطير عدد من البرامج الممركزة وأهمها المدينة الجديدة لبوغزول والتي سيتعدى الأثر الايجابي لها حدود الولاية ليشمل عدد من الولايات المجاورة كالجلفة والمسيلة.
- **أثركيفي(سلبي)**:لقد ساهمت المبالغ المالية المعتبرة المقدمة من طرف السلطات المركزية للجماعات المحلية بالولاية، من أجل تغطية المشاريع المسجلة في المخططات التنموية القطاعية والبلدية، إلى تنمية روح التواكل لدى مسؤولي الجماعات المحلية، خاصة رؤساء البلديات والذين أصبح همهم الوحيد، كيفية تحصيل أكبر عدد ممكن من الإعانات دون التفكير في ضرورة تنمية الهياكل التي بإمكانها زيادة حجم التمويل الذاتي لها، مما يوفر لها أكبر هامش من الاستقلالية، إذ أن الأصل في طبيعة التمويل أن يكون ذاتيا، غير أن ما فرضه واقع العجز المالي للجماعات المحلية

وبالتالي إطلاق هذه البرامج التنموية جعل من التمويل الخارجي هو الغالب، وما يترتب عنه من تفعيل لآليات الرقابة المركزية على المشاريع المنجزة، و بالتالي التعدي على العديد من الصلاحيات المحلية، فضلا عن انتشار عقلية التواكل هذه لدى أفراد المجتمع المحلي مما يؤدى إلى غياب جميع مظاهر المشاركة الشعبية في تفعيل الحركية التنموية لولايتهم، وبروز عقلية الجمعيات الباحثة عن الدعم والبعيدة كل البعد عن العمل التنظيمي الميداني للجماهير، وبالتالي عدم استغلال أهم مصدر من مصادر التمويل الذاتي للجماعات المحلية، وهذا ما يتنافى مع تجسيد المفهوم الفعلي للتنمية المحلية، والذي يركز على ضرورة تفعيل مقوماتها الأربعة وأهمها التمويل الذاتي أصلا، والمشاركة الشعبية.

الجدول رقم(4-14)يوضح تطور عناصر مصادر ميزانية ولاية المدية خلال الفترة (1998-2006)

	1998	1999	2001	2000	2002	2003	2004	2005	2006
ناتج الأملاك العمومية	9.66751400	12.572.001.01	10.610.75600	10.621.15300	10.6105600	10.61074480	5.60000000	13.70718068	10.66093068
تحصيلات وإعانات ومساهمات	870.81866788	1264.51169682	1266.06746640	1273.044744	1266.0674664	1640.68633462	1526.11248581	1649.977.787.58	1800.730.16568
ممنوحات صندوق التضامن	80.35687800	81.92771500	101.27192600	95.56077454	84.10765000	75.51748800	110.801.95900	219.52751700	219.52751700
ضرائب مباشرة	126.00000000	196.64557300	201.81917700	216.17917046	218.98345300	212.33392900	163.82925900	157.861.56100	126.197.70300
ناتج استثنائي	-	44.22481024	-	23.22481024	-	-	-	-	-
ناتج وأعباء الأسواق العالمية السابقة	-	-	-	-	-	-	419.75886308	726.46191085	-
العجز أو الفائض المراحل	-	65.67884030	-	-	-		363.44581911	225.92578851	-
مساهمات الغير في أشغال التجهيز	-	31.41101283	-	-	-	-	-	-	-
أملاك عقارية منقولة	-	0.65613902	-	-	-	-	0.01074480	0.00716289	-
مجموع الإيرادات	1086.84285988	1777.58436288	157.76932540	1619.50535568	1579.76932540	1939.14849642	2589.55913046	2993.46887851	2157.11631654

المصدر : من إعداد الطالب بناءا علي الملاحق رقم 5،6،7،8،9،10.

الملحق رقم(11) : يوضح الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية المدية خلال السنوات **2000-2005**. الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	نوع الضريبة	2002	2003	2004	2005
الـــمدية	المدية	TAP	86181148	111.023.198.00	92.570.643.00	98.812.91.00
		VF	22402922	57.287.672.00	37.332.555.00	15.447.24.00
		TVA	15200069	11.976.165.00	9.917.442.00	8.906.45.00
		TF + TA	7786293	9.827.113.00	7.710.973.00	6.650.39.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	116370363	190.114.622.00	147.351.014.00	1298116900
	ذارع السمار	TAP	12710105	11.065.956.00	7.794.535.00	6.123.943.00
		VF	3754523	2.601.987.00	2.288.997.00	2.375.567.00
		TVA	2125300	1.227.638.00	1.225.166.00	1.155.449.00
		TF + TA	2826382	894.280.00	741.009.00	2.709.754.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	137786673	15.789.61.00	12.049.707.00	12.364.713.00
	تـــمزقيدة	TAP	470874	290.256.61.00	197.030.00	380.491.00
		VF	1726358	62.158.00	1.672.375.00	326.657.00
		TVA	2125300	5.516.00	5.762.00	168.066.00
		TF + TA	2826382	29.483.00	12.457.00	24.276.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	144935587	387.412.00	1.887.624.00	0.00

المصدر : مديرية الضرائب لولاية المدية .

تابع الملحق رقم(11)

الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
تابلاط	تابلاط	TAP	8.218.439.00	6.180.245.00	4.671.347.00	6.103.420.00
		VF	3.191.629.00	2.033.725.00	1.143.369.00	1.388.169.00
		TVA	515.262.00	379.319.00	402.772.00	1.388.169.00
		TF + TA	2.010.746.00	1.119.538.00	967.863.00	1.010.332.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	13.936.076.00	9.712.827.00	7.185.351.00	9.050.600.00
	العيساوية	TAP	271.234.00	149.638.00	189.194.00	29.110.00
		VF	447.853.00	563.762.00	50.864.00	92.449.00
		TVA	9.109.00	271.00	438.00	0.00
		TF + TA	0.00	0.00	0.00	0.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	728.196.00	713.971.00	240.496.00	124.118.00
	مزغنة	TAP	607.259.00	719.491.00	477.878.00	528.874.00
		VF	174.361.00	503.354.00	147.980.00	53.731.00
		TVA	43.801.00	70.053.00	58.588.00	96.661.00
		TF + TA	13.048.00	11.318.00	10.370.00	17.999.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	837.469.00	1.304.216.00	694.818.00	627.269.00
	فج الحوضين	TAP	261.292.00	1.025.73.00	842.347.00	961.687.00
		VF	931.994.00	687.269.00	40.481.00	42.103.00
		TVA	5.868.00	5.828.00	7.810.00	32.755.00
		TF + TA	4.292.00	10.356.00	18.504.00	0.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.203.446.00	1.729.183.00	909.142.00	1.036.545.00

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
وزرة	وزرة	TAP	2.815.280.00	2.868.046.00	1.520.509.00	1.942.928.00
		VF	890.598.00	499.895.00	306.314.00	140.806.00
		TVA	230.788.00	226.528.00	321.903.00	216.411.00
		TF + TA	429.695.00	497.735.00	1.096.628.00	538.957.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	4.402.361.00	4.592.099.00	3.245.354.00	2.839.102.00
	بن شكاو	TAP	1.902.268.00	1.608.939.00	1.608.017.00	1.525.477.00
		VF	551.241.00	522.461.00	190.546.00	190.561.00
		TVA	5.751.00	80.749.00	133.183.00	133.016.00
		TF + TA	65.938.00	138.542.00	114.790.00	104.360.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	2.525.198.00	2.292.006.00	2.378.451.00	1.953.399.00
	الحمدانية	TAP	369.755.00	182.640.00	5.997.519.00	4.424.911.00
		VF	123.474.00	23.112.00	493.311.00	207.969.00
		TVA	19.981.00	17.482.00	1.665.610.00	845.841.00
		TF + TA	37.103.00	28.154.00	14.689.00	23.407.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	550.313.00	251.388.00	8.171.129.00	5.502.128.00
	تيزي مهدي	TAP	113.695.00	217.912.00	251.145.00	171.841.00
		VF	169.169.00	67.181.00	57.086.00	19.525.00
		TVA	4.523.00	9.229.00	21.960.00	3.794.00
		TF + TA	836.00	69.753.00	56.340.00	9.647.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	138.223.00	364.075.00	386.531.00	10.499.436.00

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
سي المحجوب	سي المحجوب	TAP	589.699.00	741.468.00	831.662.00	921.403.00
		VF	181.876.00	230.510.00	78.601.00	77.369.00
		TVA	29.059.00	38.491.00	42.691.00	42.732.00
		TF + TA	78.344.00	33.630.00	37.542.00	39.691.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	878.978.00	1.044.099.00		
	بوعيشون	TAP	370.071.00	308.241.00	489.227.00	521.432.00
		VF	90.977.00	137.056.00	97.610.00	48.902.00
		TVA	46.504.00	34.109.00	51.723.00	56.751.00
		TF + TA	8.095.00	1.459.00	2.723.00	2.013.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	515.647.00	480.865.00		
	أولاد بوعشرة	TAP	195.886.00	236.256.00	304.681.00	321.754.00
		VF	57.086.00	30.721.00	22.493.00	11.972.00
		TVA	0.00	5.029.00	6.315.00	5.988.00
		TF + TA	0.00	2.601.00	2.862.00	2.993.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	252.972.00	274.607.00		

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
البرواقية	البرواقية	TAP	42.900.639.00	48.069.879.00	39.961.337.00	41.883.529.00
		VF	14.603.663.00	15.566.150.00	19.261.828.00	5.437.797.00
		TVA	14.949.001.00	3.863.300.00	3.278.923.00	4.679.869.00
		TF + TA	7.645.981.00	8.950.623.00	14.420.397.00	13.655.806.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	80.099.284.00	76.449.952.00	76.922.480.00	65.457.001.00
	الربعية	TAP	1.493.599.00	1.213.429.00	1.033.770.00	998.009.00
		VF	385.010.00	2.794.935.00	192.016.00	161.257.00
		TVA	30.430.00	26.442.00	101.131.00	152.142.00
		TF + TA	72.879.00	43.508.00	140.278.00	71.040.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.981.936.00	4.078.314.00	1.467.195.00	1.382.448.00
	أولاد ذايد	TAP	268.589.00	441.965.00	433.640.00	613.646.00
		VF	323.666.00	2.129.983.00	40.950.00	103.078.00
		TVA	11.787.00	18.240.00	6.431.00	23.857.00
		TF + TA	338.145.00	218.278.00	128.004.00	92.655.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	942.187.00	2.808.466.00	609.025.00	833.236.00

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
		TAP	2.145.529.00	2.080.388.00	1.753.325.00	2.943.623.00
		VF	903.799.00	949.171.00	271.930.00	232.697.00
		TVA	74.064.00	243.538.00	118.759.00	91.317.00
	وامري	TF + TA	162.570.00	186.466.00	190.707.00	58.520.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	3.285.962.00	3.459.563.00	2.664.721.00	3.336.157.00
		TAP	148.607.00	214.721.00	7.226.535.00	3.587.942.00
		VF	283.793.00	58.118.00	923.755.00	17.617.00
		TVA	14.702.00	21.887.00	47.887.00	167.548.00
	حناشة	TF + TA	4.443.00	26.366.00	6.969.00	10.517.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	451.454.00	320.222.00	8.205.14600	3.783.624.00
		TAP	15.810.507.00	33.784.26.00	21.662.083.00	19.741.109.00
		VF	7.157.684.00	7.013.656.00	5.919.680.00	3.188.655.00
		TVA	48.957.00	69.553.00	46.361.00	17.745.00
	وادي حربيل	TF + TA	378.458.00	3.603.759.00	1.962.912.00	130.850.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.000.00	
		المجموع	23.395.606.00	44.471.228.00	29.590.036.00	23.078.359.00
وامري						

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
سيدي نعمان	سيدي نعمان	TAP	2.135.961.00	1.594.082.00	1.938.347.00	1.127.514.00
		VF	173.726.00	200.356.00	209.003.00	244.768.00
		TVA	170.000.00	170.000.00	1.346.817.00	259.900.00
		TF + TA	1.147.225.00	555.871.00	555.220.00	467.593.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	3.653.912.00	2.520.309.00	4.049.387.00	3.099.775.00
	خمس الجوامع	TAP	457.999.00	419.392.00	300.680.00	571.674.00
		VF	335.755.00	37.240.00	37.240.00	50.569.00
		TVA	14.259.00	12.588.00	41.062.00	33.354.00
		TF + TA	21.146.00	12.267.00	18.634.00	23.534.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	829.159.00	481.487.00	397.616.00	679.131.00
	بوشراحيل	TAP	1.014.367.00	932.553.00	1.190.176.00	685.949.00
		VF	554.532.00	116.660.00	122.260.00	70.947.00
		TVA	20.376.00	13.792.00	24.615.00	25.151.00
		TF + TA	179.448.00	150.709.00	190.225.00	167.022.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.213.714.00	1.213.714.00	1.527.276.00	949.069.00

تابع الملحق رقم(11)

الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
قصر البخاري	قصر البخاري	TAP	39.357.827.00	28.832.425.00	29.945.754.00	18.164.834.00
		VF	7.834.064.00	39.310.593.00	4.132.108.00	4.204.718.00
		TVA	2.800.199.00	4.178.267.00	5.028.986.00	4.043.176.00
		TF + TA	3.919.651.00	4.434.818.00	5.547.777.00	3.529.748.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	53.911.741.00	41.376.103.00	44.654.625.00	30.942.476.00
	سائق	TAP	0.00	933.912.00	254.891.00	453.257.00
		VF	30.052.00	13.292.00	193.545.00	40.280.00
		TVA	0.00	0.00	0.00	0.00
		TF + TA	2.220.00	72.448.00	171.863.00	11.475.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	32.272.00	1.019.652.00	620.299.00	505.012.00
	المفتحة	TAP	0.00	0.00	116.425.00	263.220.00
		VF	95.536.00	61.661.00	300.778.00	155.575.00
		TVA	0.00	0.00	0.00	0.00
		TF + TA	11.740.00	0.00	12.325.00	11.860.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	107.276.00	61.661.00	429.528.00	430.655.00

تابع الملحق رقم(11)

الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
عين بوسيف	عين بوسيف	TAP	5.364.393.00	4.142.804.00	5.003.839.00	5.629.843.00
		VF	1.086.667.00	1.106.970.00	603.835.00	525.737.00
		TVA	172.062.00	159.287.00	1.102.907.00	143.605.00
		TF + TA	697.925.00	440.984.00	1.544.492.00	914.173.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	
		المجموع	7.321.047.00	5.850.045.00	8.255.073.00	7.213.358.00
	أولاد معرف	TAP	314.517.00	262.389.00	347.704.00	399.544.00
		VF	79.294.00	167.294.00	182.215.00	40.731.00
		TVA	4.602.00	4.624.00	19.964.00	3.887.00
		TF + TA	80.887.00	40.838.00	54.153.00	81.367.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	479.430.00	475.145.00	604.036.00	525.525.00
	العوينات	TAP	32.474.00	64.799.00	31.190.00	200.778.00
		VF	2.016.00	25.818.00	23.378.00	31.867.00
		TVA	212.00	472.00	1.710.00	1.386.00
		TF + TA	1.100.00	373.00	3.505.00	23.560.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	35.802.00	91.462.00	59.783.00	257.591.00
	سيدي دمد	TAP	83.535.00	45.973.00	128.399.00	160.012.00
		VF	42.103.00	48.853.00	83.059.00	30.883.00
		TVA	53.00	2.479.00	606.00	1.595.00
		TF + TA	4.435.00	7.404.00	5.934.00	3.497.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	130.162.00	104.709.00	217.998.00	195.987.00
	الكاف لخضر	TAP	107.934.00	121.166.00	126.106.00	116.649.00
		VF	23.320.00	19.593.00	49.480.00	16.169.00
		TVA	15.450.00	2.576.00	1.310.00	1.272.00
		TF + TA	15.882.00	29.566.00	20.588.00	10.010.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	162.586.00	172.901.00	197.484.00	151.100.00

تابع الملحق رقم(11) الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
العزيزية	العزيزية	TAP	1.525.547.00	2.268.261.00	4.570.983.00	1.921.696.00
		VF	747.859.00	.609.611.00	1.325.191.00	4.331.465.00
		TVA	83.302.00	97.636.00	103.508.00	140.320.00
		TF + TA	176.497.00	263.015.00	218.723.00	314.775.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	2.533.205.00	3.238.523.00	6.218.405.00	6.708.256.00
	مغراوة	TAP	483.255.00	2.244.768.00	606.848.00	2.471.888.00
		VF	316.314.00	316.569.00	645.615.00	42.193.00
		TVA	5.095.00	89.392.00	12.430.00	7.833.00
		TF + TA	0.00	428.237.00	6.115.00	7.765.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	804.664.00	3.078.966.00	1.271.008.00	2.529.679.00
	الميهوب	TAP	1.069.284.00	468.446.00	1.356.448.00	890.015.00
		VF	225.806.00	438.885.00	718.217.00	72.858.00
		TVA	70.963.00	26.263.00	27.037.00	33.101.00
		TF + TA	3.464.00	126.835.00	27.587.00	41.814.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.369.517.00	1060.429.00	2.129.289.00	1.037.788.00

تابع الملحق رقم(11) الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
السواقي	السواقي	TAP	3579.698.00	2.471.635.00	2.359.740.00	3.111.518.00
		VF	188.751.00	685.772.00	605.192.00	811.303.00
		TVA	166.880.00	83.815.00	71.381.00	47.329.00
		TF + TA	151.364.00	319.316.00	709.191.00	192.587.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	4.086.693.00	3.560.556.00	3.745.504.00	4.162.737.00
	سيدي زهار	TAP	655.326.00	431.502.00	422.363.00	354.906.00
		VF	169.725.00	165.079.00	306.155.00	366.021.00
		TVA	2.436.00	14.515.00	9.061.00	15.349.00
		TF + TA	2.634.00	3.910.00	12.344.00	12.344.00
		DIVERS	81.793.00	171.941.00	531.058.00	255.00
		المجموع	830.124.00	615.006.00	749.923.00	718.620.00
	سيدي زيان	TAP	164.095.00	223.663.00	1.286.056.00	19.808.00
		VF	81.793.00	171.941.00	531.058.00	255.00
		TVA	3.754.00	1.528.00	628.00	554.618.00
		TF + TA	11.325.00	1.739.00	3.435.00	4.241.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	260.967.00	398.925.00	1.821.177.00	578.922.00
	جواب	TAP	1.858.772.00	772.819.00	1.081.410.00	1.088.433.00
		VF	250.976.00	506.543.00	737.324.00	712.357.00
		TVA	71.012.00	51.159.00	112.164.00	20.737.00
		TF + TA	61.663.00	200.294.00	66.164.00	37.036.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	2.242.423.00	1.480.815.00	1.997.225.00	1.858.562.00

تابع الملحق رقم(11)

الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
القلب الكبير	القلب الكبير	TAP	2.912.487.00	3.235.981.00	3.774.821.00	4.206.341.00
		VF	829.799.00	3.788.543.00	2.525.333.00	1.262.361.00
		TVA	474.218.00	322.347.00	454.4743.00	463.985.00
		TF + TA	133.576.00	136.176.00	221.382.00	236.859.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	4.350.080.00	7.483.047.00		
	بئر بن عابد	TAP	470.996.00	398.862.00	446.648.00	461.832.00
		VF	168.765.00	277.312.00	184.692.00	93.965.00
		TVA	9.874.00	21.031.00	26.432.00	28.641.00
		TF + TA	8.236.00	21.241.00	21.489.00	23.682.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	657.807.00	718.446.00		
	سدراية	TAP	2.076.354.00	910.986.00	1.091.652.00	1.123.451.00
		VF	132.724.00	58.999.00	38.761.00	19.456.00
		TVA	32.652.00	20.120.00	22.632.00	24.751.00
		TF + TA	52.357.00	73.110.00	81.036.00	82.618.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	2.294.087.00	1.063.512.00		

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
شلالة العذاورة	شلالة العذاورة	TAP	4.193.762.00	4.223.797.00	2.663.342.00	6.080.559.00
		VF	1.822.930.00	1.925.893.00	491.610.00	263.629.00
		TVA	113.060.00	172.701.00	335.490.00	205.389.00
		TF + TA	823.230.00	708.781.00	595.942.00	329.815.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	6.952.982.00	7.031.172.00	4.086.384.00	6.879.392.00
	شنيقل	TAP	492.943.00	716.862.00	775.107.00	513.190.00
		VF	310.037.00	290.278.00	112.278.00	40.499.00
		TVA	1.013.00	3.277.00	10.093.00	5.584.00
		TF + TA	48.666.00	17.826.00	68.198.00	20.417.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	852.659.00	1.028.018.00	965.676.00	579.960.00
	عين القصير	TAP	209.755.00	168.843.00	198.486.00	440.678.00
		VF	80.222.00	190.086.00	79.225.00	46.122.00
		TVA	3.256.00	1.267.00	1.431.00	17.045.00
		TF + TA	5.510.00	733.00	60.991.00	18.202.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	298.743.00	360.929.00	340.133.00	522.047.00
	تافراوت	TAP	115.426.00	283.536.00	157.068.00	134.213.00
		VF	247.421.00	252.198.00	107.751.00	53.639.00
		TVA	13.613.00	1.500.00	532.00	780.00
		TF + TA	18.798.00	9.621.00	34.472.00	19.447.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	395.258.00	546.853.00	299.823.00	208.079.00

تابع الملحق رقم(11) الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
عزيز	عزيز	TAP	1.046.196.00	686.599.00	1.289.761.00	1.024.012.00
		VF	373.074.00	496.503.00	406.001.00	59.495.00
		TVA	59.473.00	13.042.00	22.581.00	14.867.00
		TF + TA	256.489.00	194.326.00	183.911.00	148.996.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.735.232.00	1.390.470.00	1.902.254.00	1.247.370.00
	دراق	TAP	23.415.00	94.312.00	135.346.00	173.463.00
		VF	13.222.00	17.320.00	23.317.00	24.213.00
		TVA	600.00	0.00	23.102.00	0.00
		TF + TA	0.00	0.00	1.310.00	2.125.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	37.237.00	111.632.00	183.075.00	199.801.00
	أم الجليل	TAP	147.993.00	183.205.00	152.746.00	522.234.00
		VF	34.297.00	130.305.00	33.517.00	101.284.00
		TVA	1.332.00	545.00	2.492.00	6.919.00
		TF + TA	202.606.00	77.676.00	76.847.00	19.248.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	386.228.00	503.363.00	265.602.00	649.685.00

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
أولاد عنتر	أولاد عنتر	TAP	229.199.00	471.752.00	345.684.00	589.712.00
		VF	51.720.00	56.203.00	48.873.00	248.735.00
		TVA	8.462.00	21.827.00	91.127.00	1.254.00
		TF + TA	31.426.00	34.526.00	68.182.00	22.726.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	320.807.00	584.308.00	533.866.00	862.427.00
	أولاد هلال	TAP	347.533.00	270.024.00	216.066.00	191.831.00
		VF	52.167.00	53.312.00	43.092.00	31.800.00
		TVA	490.00	1.103.00	0.00	1.907.00
		TF + TA	32.881.00	24.136.00	42.741.00	25.507.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	433.171.00	348.575.00	301.899.00	251.045.00
	بوغار	TAP	571.988.00	588.230.00	1.134.053.00	354.950.00
		VF	347.408.00	305.797.00	90.700.00	41.965.00
		TVA	11.236.00	9.395.00	22.380.00	24.449.00
		TF + TA	205.023.00	159.870.00	193.086.00	139.689.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.135.655.00	1.033.256.00	1.144.219.00	561.053.00

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
الشهبونية	الشهبونية	TAP	1.126.604.00	985.061.00	3.123.324.00	1.205.342.00
		VF	183.179.00	284.092.00	290.802.00	67.766.00
		TVA	38.879.00	30.641.00	36.647.00	92.582.00
		TF + TA	353.808.00	201.171.00	242.606.00	196.033.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.702.470.00	1.500.965.00	3.693.379.00	1.561.723.00
	بوقزول	TAP	1.671.415.00	1.369.783.00	3.856.829.00	4571.883.00
		VF	530.562.00	188.815.00	198.814.00	77.494.00
		TVA	114.327.00	63.549.00	85.839.00	0.00
		TF + TA	289.405.00	278.025.00	348.363.00	165.430.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	2.605.709.00	1.900.172.00	4.489.845.00	4.994.777.00
	البواعيش	TAP	304.381.00	467.867.00	631.405.00	2.141.919.00
		VF	61.656.00	22.075.00	2.754.00	668.942.00
		TVA	1.679.00	4.816.00	1.450.00	0.00
		TF + TA	264.041.00	102.613.00	175.040.00	185.184.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	631.757.00	597.371.00	810.649.00	2.996.045.00

تابع الملحق رقم(11)

الوحدة:م. دينار جزائري

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
سغوان	سغوان	TAP	8.278.460.00	1.932.343.00	1.005.743.00	1.124.035.00
		VF	401.967.00	591.451.00	144.059.00	75.268.00
		TVA	421.238.00	41.329.00	40.905.00	28.437.00
		TF + TA	10.614.00	313.078.00	118.337.00	264.621.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	4.210.279.00	2.878.201.00	1.309.044.00	1.492.361.00
	الزبيرية	TAP	2.976.754.00	2.236.363.00	2.400.847.00	1.988.814.00
		VF	737.484.00	479.538.00	244.845.00	122.046.00
		TVA	35.718.00	36.303.00	53.594.00	42.506.00
		TF + TA	365.015.00	608.493.00	455.063.00	569.801.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	4.114.971.00	3.360.697.00	3.154.349.00	2.723.167.00
	ثلاثة الدوائر	TAP	905.285.00	766.383.00	1.237.983.00	987.255.00
		VF	482.189.00	420.500.00	136.494.00	53.056.00
		TVA	35.930.00	30.991.00	42.846.00	19.213.00
		TF + TA	95.772.00	315.975.00	181.177.00	177.216.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.519.176.00	1.533.849.00	1.598.500.00	1.236.710.00
	مجبر	TAP	421.353.00	449.678.00	1.078.638.00	1.049.559.00
		VF	260.989.00	391.826.00	87.098.00	61.043.00
		TVA	29.038.00	32.375.00	23.685.00	24.971.00
		TF + TA	56.717.00	203.531.00	138.332.00	181.205.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع				

تابع الملحق رقم(11) **الوحدة:م. دينار جزائري**

الدائرة	البلديات	الطبيعة	2002	2003	2004	2005
بني سليمان	بني سليمان	TAP	11.150.479.00	7.309.494.00	9.865.643.00	9.138.715.00
		VF	466.167.00	2.535.994.00	2.865.888.00	1.455.823.00
		TVA	175.500.00	277.920.00	513.724.00	8.192.565.00
		TF + TA	1.346.870.00	979.363.00	2.031.211.00	2.031.211.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	13.139.016.00	11.102.771.00	15.276.466.00	19.513.619.00
	بوسكن	TAP	1.173.991.00	1.265.920.00	1.203.142.00	954.407.00
		VF	27.785.00	617.382.00	76.091.00	263.097.00
		TVA	0.00	24.442.00	0.00	6.365.00
		TF + TA	42.097.00	35.651.00	105.335.00	24.611.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	1.243.873.00	1.943.395.00	1.384.568.00	1.248.480.00
	سيدي الربيع	TAP	169.128.00	290.893.00	328.329.00	267.142.00
		VF	140.00	546.00	66.528.00	1.335.296.00
		TVA	0.00	0.00	0.00	11.419.00
		TF + TA	3.272.00	270.00	2.355.00	1.165.00
		DIVERS	0.00	0.00	0.00	0.00
		المجموع	172.540.00	291.709.00	397.212.00	1.615.022.00

السنوات التعيين	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الإيرادات	1086.84285988	1777.584362.00	1619.50535568	1579.76932540	1979.76932540	1939.14849642	2589.55913046	2993.46887851	2157.11631654
مجموع النفقات	1086.84285988	177758436288	1619.50535568	1579.35305352	1579.769.32540	1939.1484942	2589.55913046	2993.55913046	2157.11631654
مجموع نفقات التسيير	1034.12930088	1679.83837073	1493.05387243	1521.94229752	1522.35856940	1893.31352204	226.10256655	27667.53592711	2157.11631654
مجموع نفقات التجهيز	52.71355900	97.74599215	126.45148325	57.41075600	57.41075600	45.83497438	363.45656391	225.932951140	-
قيمة العجز في الموازنة	-	-	-	0.41627188	-	-	-	-	-

الجدول رقم(4-16):يوضح تطور عناصر مصادر ميزانية ولاية المدية خلال الفترة (1998-2006) الوحدة /مليون دج

	1998	1999	2001	2000	2002	2003	2004	2005	2006
ناتج الأملاك العمومية	9.66	12.57	10.61	10.62	10.61	10.61	5.60	13.70	10.66
تحصيلات وإعانات ومساهمات	870.81	1264.51	1266.06	1273.04	1266.06	1640.68	1526.11	1649.97	1800.73
ممنوحات صندوق التضامن	80.35	81.92	101.27	95.56	84.10	75.51	110.80	219.52	219.52
ضرائب مباشرة	126	196.64	201.81	216.17	218.98	212.33	163.82	157.86	126.19
ناتج استثنائي	-	44.22	-	23.22	-	-	-	-	-
ناتج وأعباء السابقة	-	-	-	-	-	-	419.75	726.46	-
العجز أو الفائض المراحل	-	65.67	-	-	-		363.44	225.92	-
مساهمات الغير في أشغال التجهيز	-	31.41	-	-	-	-	-	-	-
أملاك عقارية منقولة	-	0.65	-	-	-	-	0.01	0.007	-
مجموع الإيرادات	1086.82	1697.59	1579.75	1618.61	1579.75	1939.13	2589.53	2993.43	2157.11

المصدر : من إعداد الطالب بناءا علي ميزانيات الولاية للسنوات : ،،2006،2005،2004،2003،2002،2001،2000 ,1999, 1998 والمقدمة من طرف مصلحة الميزانية لولاية المدية.

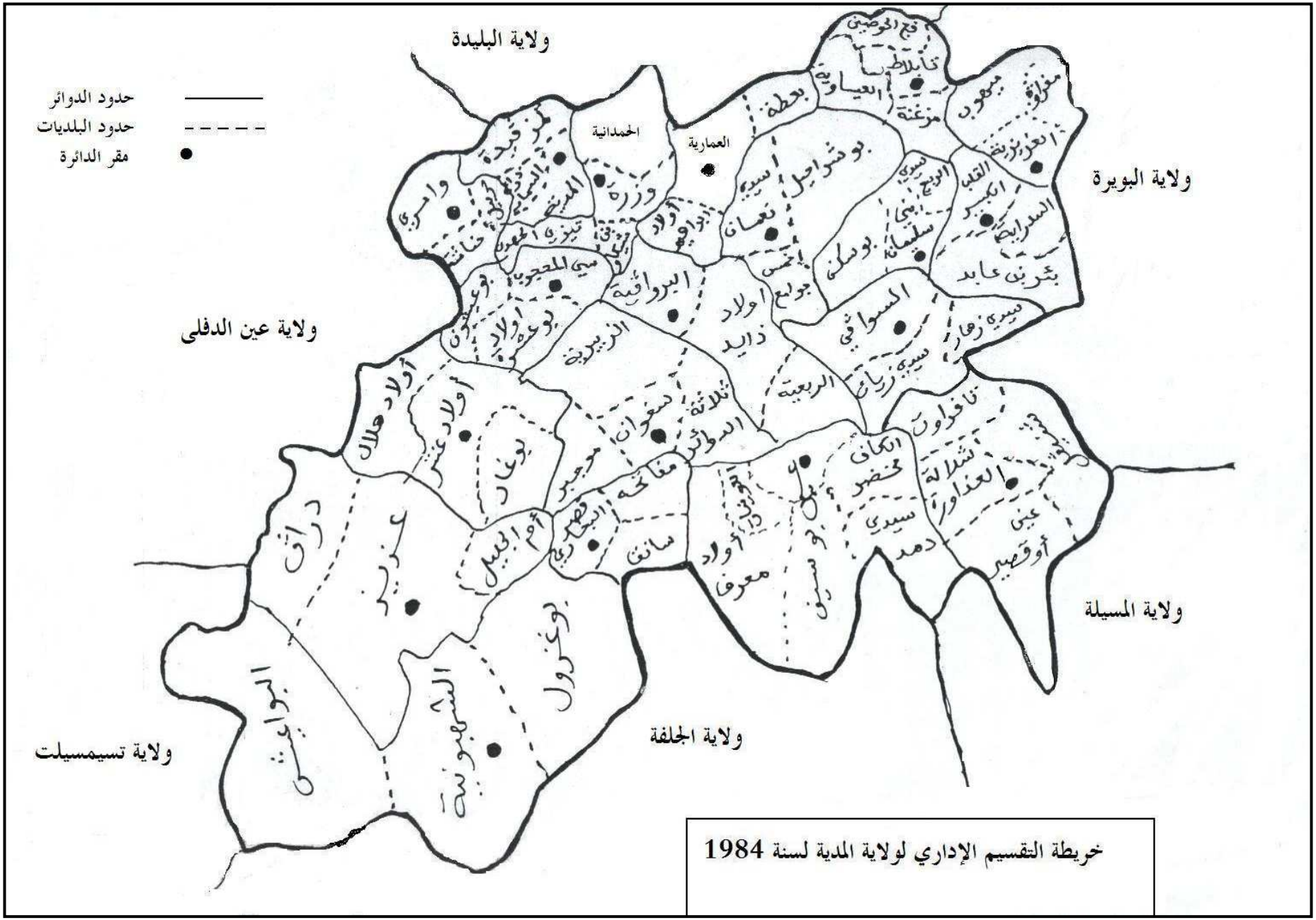

خريطة التقسيم الإداري لولاية المدية لسنة 1984

الملحق رقم 08

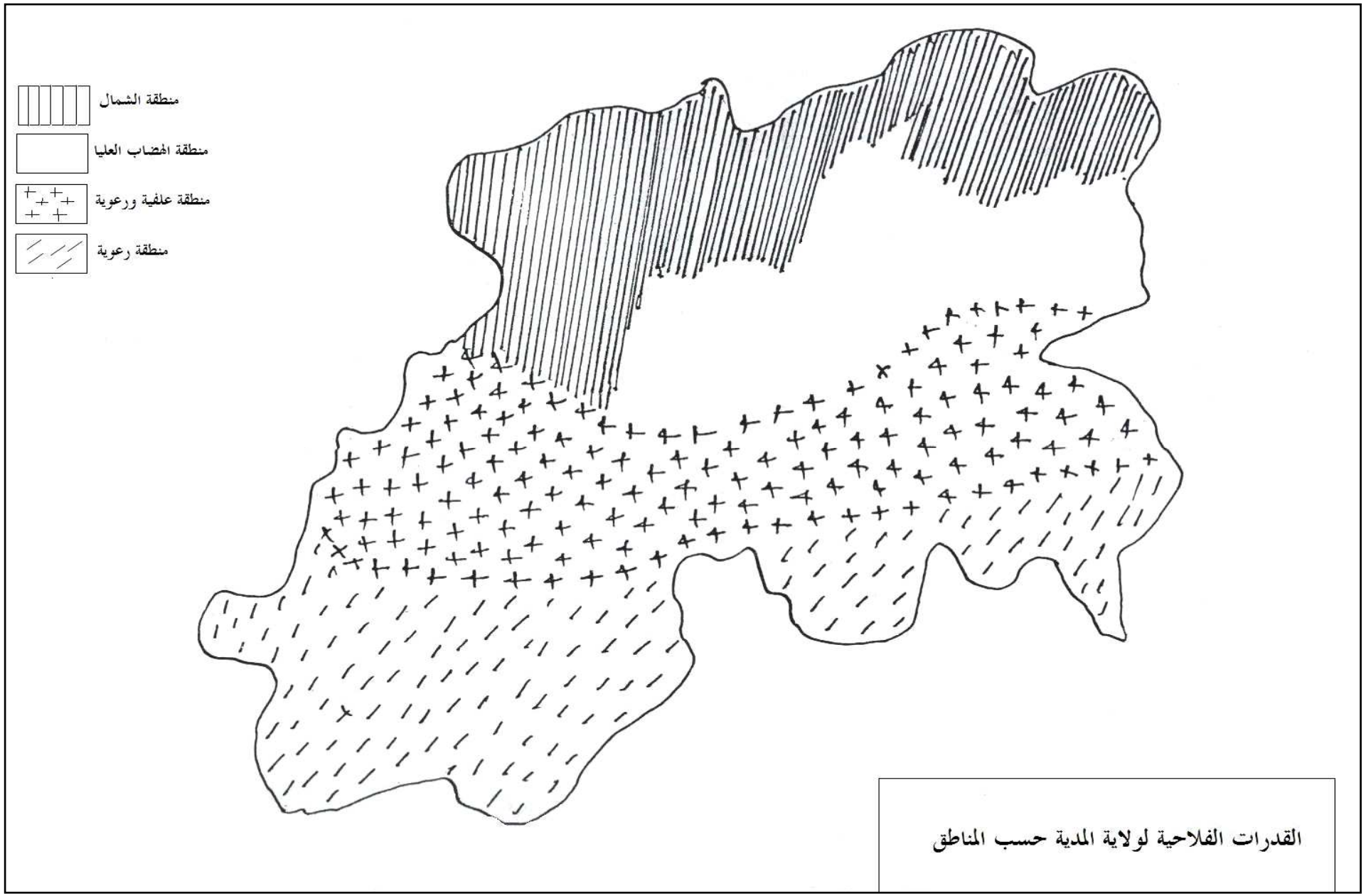

الملحق رقم 09

الخـــــــاتمة العامة:

من خلال تناولنا للفصول الأربعة السابقة، والتي تدور في مجملها حول إشكالية الموضوع، المتعلقة بالآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالجزائر، تطرقنا إلى كل من:

- المفهوم الموسع للتنمية المحلية والشامل لمختلف مقومات إدارتها.
- واقع مقومات تجسيد التنمية المحلية بالجزائر، من خلال التركيز على نظام الجماعات المحلية بالجزائر وهيكل التمويل المحلي لها، وأهم الإختلالات التي يعرفها، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المشاركة الشعبية والمتمثلة في الجمعيات والتنظيمات الأخرى.
- آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج دعم النمو، وكذا آثار البرامج السابقة له، كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، باعتبارهم أدوات تجسيد سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالجزائر، وذلك بالتطرق إلى حالة ميدانية متمثلة في ولاية المدية.

أما فيما يتعلق بالفرضيات التي وضعناها في بداية هذا البحث، فنستخلص إجاباتها كمايلي:

بالنسبة **للفرضية الأولى**، والتي محتواها أن مقومات إدارة التنمية المحلية تتضح من خلال تحديد مفهوم واضح ودقيق لها،فقد قمنا بتعريف التنمية المحلية بأنها «العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية، والجهود الحكومية، للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية » وهي بذلك تقوم على أربعة ركائز أساسية هي:

- اللامركزية الإدارية، مما يضمن نوع من الاستقلالية للوحدات المحلية.
- التمويل المحلي والمتضمن لعدد من مصادر التمويل الذاتيةو الخارجية.
- التخطيط وضرورة تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة له، والداخلة في عملية التنمية.
- تشجيع المساعدة الذاتية، باعتبارها حجز الزاوية في برنامج التنمية عامة ونعني بذلك المشاركة الشعبية.

هذا ولتجسيد التنمية المحلية، لابد من توفر مناخ ملائم لها، يحتوي عددا من العناصر الواجب استيفاؤها، كما يواجهها العديد من المعوقات والصعوبات ،التي تقف حائلا أمام الوصول إلى الأهداف

المختلفة التي ترمي التنمية المحلية إلى تحقيقها، فضلا عن أن هذه العناصر مجتمعة تشكل الأساس الذي تنطلق منه أي إستراتيجية تنموية محلية يراد تطبيقها على أرض الواقع.

وبالنسبة **للفرضية الثانية**، والتي تتلخص في أن هناك نقائص عديدة أثرت سلبا على نجاعة التجسيد الفعلي لمقومات إدارة التنمية المحلية بالجزائر، فإننا نورد مايلي:

- تعد اللامركزية الإدارية، أحد مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي، وسياق اقتصاد السوق، فهي تدعم فرص مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه، وتسمح بالتقدير الحقيقي لحاجات المجتمع الواجب تلبيتها، كما تفتح مجال للمنافسة، وبالتالي للفعالية في جلب الاستثمار وترقية التنمية ،تلك هي إذن الأسباب التي تملي على بلادنا ضرورة الشروع من الآن في مسار تعميق النظام اللاّمركزي بها، وذلك لإضفاء حركية على مكانة الجماعات المحلية، ولا يمكن تجسيد هذا المسار، إلا من خلال تجديد التشريعات المتعلقة بها وأهمها مراجعة القانونية المتعلقين بالبلدية والولاية.
- ضرورة الرفع من محصلات المالية المحلية، حيث أن الجماعات المحلية لا يمكنها الإضطلاع بشكل طبيعي بالمكانة والدور المحدد لها، على ضوء الحالة الراهنة لماليتها، سواء بسبب النقص في ترشيد استعمال وسائلها المالية، أو بسبب آلية تنظيم وتوزيع الموارد الجبائية بين المستويين المركزي والمحلي للدولة، والتي يميزها إختلالات واضحة، ومن ثمة تصبح عملية إعادة تنظيم هذا الأخير ومراجعته أمرا حتميا لمواجهة هذه الوضعية، ومعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها هيكل التمويل المحلي.
- إن المشاركة الشعبية تلعب دورا مهما في استغلال الطاقات الكامنة لدى أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي فهي تمثل أحد أهم الموارد التمويلية الذاتية، إلا أنها وفي ظل الركود التنموي الذي عرفته الجزائر ،خلال عشرية التسعينات من القرن الماضي، لم تقدم ما هو مرجو منها، رغم وجود عدد كبير جدا من التنظيمات الحزبية والجمعوية، التي يناط بها تنظيم وتأهيل هذه المشاركة بما يخدم العملية التنموية بالجزائر.
- يتجسد التخطيط المحلي بالجزائر من خلال إعداد المخطط القطاعي للتنمية والمخطط البلدي للتنمية، غير أن كلا الآليتين لا يمكنهما أن تحققان غاياتهما، في ظل العجز المالي الذي تعاني منه جل بلديات ولايات الوطن.

وإن جئنا إلى **الفرضية الثالثة**، المتعلقة بالنتائج الإيجابية التي يمكن أن يعرفها الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج دعم النمو فنجد أن:

- إن سياسة الإنعاش الاقتصادي هي سياسة مالية توسعية، تعتمد على أداة الرفع من الإنفاق الحكومي بغية رفع معدلات النمو، وما يترتب عنها من خفض لمعدلات البطالة، وهي بذلك جاءت كنتيجة حتمية للأوضاع التنموية السيئة التي عرفتها الجزائر مع نهاية سنوات التسعينات من القرن الماضي.
- يعد كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا برنامج دعم النمو، آليات رئيسية تعتمد عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي، لتحقيق الأهداف المسطرة لها، وبالتالي فإن الآثار المترتبة عن هذه البرامج على واقع التنمية بالجزائر هي بالضرورة آثار لسياسة الإنعاش الاقتصادي.
- لقد ترتب عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، آثار جد ايجابية على الاقتصاد الجزائري، رغم محدودية هذا البرنامج، والذي سطر لفترة متوسطة المدي (2001-2004) وقد ظهرت هذه الآثار من خلال المؤشرات الكلية المشجعة للاقتصاد الجزائري مع نهاية سنة 2004، ونفس الشيء يمكن أن يقال، عن المرحلة الأولى من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) والتي ترتب عنها حركية جد نشطة للقطاع الفلاحي، جسدته معدلات النمو الجد ايجابية لهذا القطاع سنتي 2003 و 2004.
- رغم الآثار الحسنة التي صاحبت تطبيق كل من برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أن تطبيق كلاهما قد عرف عدة نقائص لا بد من أخذها بعين الاعتبار، عند تسطير البرامج اللاحقة، وأهمها برنامج دعم النمو وذلك لتجنب إهدار الثروة الوطنية.
- إن برنامج دعم النمو هو برنامج طموح إلى أبعد الحدود، حيث خصصت له مبالغ مالية معتبرة لفترة متوسطة المدي (2005-2009)، كما يعتبر امتداد لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي الاستمرار في مواصلة نهج سياسة الإنعاش الاقتصادي، مما يظهر حرص السلطات على توفير الاستقرار للسياسات الاقتصادية الكلية للجزائر.
- يهدف برنامج دعم النمو إلى تفعيل معدلات النمو واستدامتها عند مستويات جد مقبولة، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة، وكذا محاربة الفقر، مع مراعاة ضرورة تحقيق التوازن الجهوي ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف، فقد اعتمد البرنامج على عدة عوامل ايجابية، أهمها ارتفاع الإيرادات الجبائية نتيجةً لارتفاع محصلات الجباية البترولية، مما ساعد القائمين عليه في وضع إستراتيجية مالية للبرنامج، مبنية على عدة ركائز لا بد من مراعاتها أثناء تطبيقه، وقد شمل البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مما من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بالجزائر،

وعلى العموم يمكن القول أن النتائج التي من المرتقب أن يعرفها الاقتصاد الجزائري، مع نهاية تطبيق البرنامج ستكون جد ايجابية ومقبولة إلى حد بعيد.

أما **الفرضية الرابعة**، فقد تناولت الآثار المرتقبة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالجزائر، من خلال دراسة حالة إحدى ولايات الوطن، وقد وقع اختيارنا على ولاية المدية وخلصنا إلى مايلي:

- رغم ما تزخر به ولاية المدية من إمكانيات طبيعية وبشرية وتنوع في طبيعة المجتمع المحلي بها، إلا أنها عرفت مؤشرات اقتصادية واجتماعية شبه كارثية مع نهاية التسعينات من القرن الماضي، نتيجة للأزمة الأمنية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر ككل.
- تعاني جل بلديات ولاية المدية من ضعف المداخيل الذاتية، وفي ظل انخفاض الدعم المقدم من طرف السلطات الوصية، عرفت هذه الأخيرة عجزا تمويليا، جعل منها هياكل إدارية مكلفة بتسيير الشؤون اليومية للأفراد، وغير قادرة على التكفل بالمهام التنموية المناطة بها.
- في ظل العجز الذي تعاني منه جعل بلديات ولاية المدية، سطر القائمون على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، مبالغ مالية معتبرة، ونظرا لحجم الأعباء التنموية الكبيرة للولاية، فإن كلا البرنامجين لم يلبيا سوى شيء بسيط منها، ورغم ذلك فقد كان لهما نتائج جد ايجابية على واقع التنمية المحلية، ظهرت جليا من خلال التطور الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للولاية مقارنة بسنة 1999.
- تشكل التنمية المحلية، أحد أهم محاور برنامج دعم النمو، حيث يتبنى تمويل المخططات التنموية المحلية القطاعية والبلدية، فضلا عن تسطير برنامج مركزي للتكفل بالمشاريع الكبرى للأقاليم، ومن أجل الإستفادة من أكبر قدر ممكن من الدعم المقدم في إطار البرنامج، فقد تقدمت ولاية المدية بمخطط قطاعي خماسي للتنمية للفترة (2005-2009)، وآخر بلدي للتنمية لنفس الفترة، يشملان جل الإحتياجات التنموية للولاية، مع مراعاة مبدأ الأولوية في تسطير المشاريع، حسب الحاجة الماسة لها من طرف الأفراد، وقد استفادت الولاية بذلك خلال سنتي 2005 و 2006 بعدد لا بأس به من المشاريع، كما بلغت نسبة تغطية التمويل المقدم للبرامج المقترحة، ما يفوق 80 %، وقد كان لهذه المشاريع آثارا متعددة، تجسدت من خلال التطور المستمر في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للولاية، بالنسبة لسنة 2004 ،وبالإضافة إلي تمويل المخططات القطاعية والبلدية فقد استفادت الولاية من برامج تنموية مركزة، ذات أهمية جد بالغة، خاصة ما تعلق منها بالمدينة الجديدة لبوغزول، أو القطب الحضري سيدي أعمر، وعلى العموم يمكن القول أن آفاق التنمية المحلية بالولاية جد واعدة، وذلك إن تم تجسيد ما هو مسجل في البرامج المقترحة للسنوات

الثلاث القادمة (2007-2009)، وكذا المشاريع المتضمنة في البرامج الممركزة والمخصصة لصالح الولاية خلال نفس الفترة.

نتائج الدراسة:

بعد تناولنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من التنمية المحلية وكذا برامج التنمية المختلفة المسطرة في الجزائر، منذ بدء العمل بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وأثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالجزائر، من خلال تناول حالة ولاية المدية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- التنمية المحلية هي تجسيد لمفهوم التنمية الشاملة «الاقتصادية و الاجتماعية»، لكن على مستوى الوحدات المحلية، وهي تقوم على أربعة ركائز هي:الإدارة المركزية، التمويل المحلي، التخطيط، والمشاركة الشعبية.
- هناك علاقة طردية بين استقلالية الوحدات المحلية ومصادر التمويل المحلي الذاتي لها.
- تمثل المشاركة الشعبية، أحد أهم ركائز تجسيد التنمية المحلية، باعتبارها معيار لمدى الوعي الذي يميز المجتمعات المحلية.
- يعرف نظام الإدارة المركزية بالجزائر، عدة نقائص تستوجب إجراء بعض التعديلات عليه، خاصة فيما يتعلق منها بالتنظيم الإداري.
- يعاني هيكل التمويل المحلي بالجزائر، العديد من الاختلالات، جعلت بلديات الوطن عاجزة عن قيامها بالأدوار التنموية المكلفة بها.
- تمثل نهاية فترة التسعينات من القرن الماضي، حالة استثنائية في تاريخ الجزائر، من حيث الواقع المتردي للتنمية المحلية بها، نظرا لتراكم الأعباء التنموية وتفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.
- تمثل برامج التنمية، أحد أهم آليات تنفيذ السياسة المالية التوسعية، التي شُرع في تطبيقها ابتداءا من بداية سنوات الألفين، والتي أطلق عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- سجل الاقتصاد الجزائري تحقيق نتائج ايجابية خلال الفترة (2000-2004) ،على اثر تطبيق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، رغم النقائص العديدة التي ميزت تطبيق كلاهما.
- من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الجزائري، تطورا ملموسا خلال الفترة (2005-2009)، نتيجةً لتطبيق برنامج دعم النمو لنفس الفترة.
- إن الدارس للواقع التنموي الميداني لبلديات وولايات الوطن، يدرك مدى تعطل حركة التنمية المحلية بها، وتراكم الأعباء والمشاكل التنموية.

- إن العجز المالي الذي تعاني منه جل البلديات الوطن، يلعب دورا رئيسيا في تعطيل حركة التنمية المحلية بها.
- لقد ساهم برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في تقليص حدة الأعباء التنموية لجل بلديات الوطن.
- تنقسم الآثار المترتبة عن تطبيق برنامج دعم النمو على واقع التنمية المحلية بالجزائر، إلى أثرين **أثر كمي وأثر كيفي**، حيث يتجسد الأثر الكمي من خلال مدى مساهمة مجموع المشاريع المنجزة والمنتظر انجازها مستقبلا، في دفع عملية التنمية المحلية،وذلك بامتصاص الأعباء التنموية للمناطق الريفية والحضرية، والقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها ،مما يؤدي إلى تسجيل مؤشرات اقتصادية واجتماعية جد ايجابية، أما الأثر الكيفي فهو متعلق بمدى الوصول إلى تجسيد المفهوم الفعلي للتنمية المحلية، والذي ينص على ضرورة أن تكون النهضة التنموية الحاصلة نابعة من الإمكانيات الذاتية للمجتمع المحلي، والتي تعتمد بالأساس على التمويل الذاتي والمشاركة الشعبية ومما هو ملاحظ منذ البدء في تطبيق برامج التنمية، وعلى رأسها برنامج دعم النمو ،تزايد الإتكالية على الدولة لدى المسؤولين المحليين، وكذا أفراد المجتمعات المحلية، للنهوض بالواقع التنموي لهم، وهو الأمر الذي سيثقل كاهلها من جهة، كما سيؤدي إلى القضاء على روح المبادرة وفعالية المجتمع المحلي من جهة أخرى.

التوصيات:

إنه من أجل تجسيد المفهوم الفعلي والحقيقي للتنمية المحلية بالجزائر، لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لها، ومن هنا ندرج التوصيات الآتية، والتي من شأنها تصحيح بعض النقائص التي لاحظنا وجودها في آليات تطبيق هذه الركائز ،إذ لابد من :

❖ الإسراع في إطلاق قانوني البلدية والولاية الجديدين واللذان يرميان إلى:

- تكييف الإدارة المحلية مع واقع التعددية السياسية، مع الحفاظ على مستلزمات الحياد والشفافية وديمومة المرفق العام .
- تعزيز الإدارة المحلية كفضاء لممارسة الصفة التمثيلية والديمقراطية وكإطار لتأكيد مصداقية الدولة.
- تأكيد مكانة اللامركزية في مسار التنمية الوطنية.
- ترقية ممارسة الرقابة كوسيلة لحماية أعوان الإدارة، وضمان شرعية أعمالهم.
- ضرورة إعادة التقسيم الإداري، بما يتوافق والامكانيات المادية والبشرية لكل منطقة بما يخدم الديناميكية التنموية لها.

❖ معالجة الإختلالات في هيكل التمويل المحلي من خلال:

- تقديم حل استثنائي و ضرفي أيضا لمديونية البلديات والمتمثل في الإعانات ومسح الديون.
- تحسين التسيير المحاسبي وشفافية المالية البلدية.
- استحداث مقابل للنفقات القطاعية التي تتكفل بها البلديات، والتي ليست لها موارد تعويضية كما هو الحال في مجال التربية مثلا.
- جعل البلديات تحصل فعلا على مستحقاتها والتي تعود غالبا إلى عدة سنوات في المجال العقاري والايجاري.
- تثمين الأملاك البلدية العقارية والمنقولة، أثناء كرائها أو منح امتيازها أو التنازل عنها.
- ترشيد النفقات البلدية وتسيير مصالحها.
- رفع الموارد المالية للبلديات،من خلال تحميلها المسؤولية أكثر فأكثر في تحديد الوعاء الجبائي وفي تحديد نسب الضرائب والرسوم وكذا تحصيلها .
- تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها في إطار البرامج البلدية للتنمية.
- دعم مشاركة المواطنين في التكفل بالشؤون المحلية لهم، لما للحركة الجمعوية من دور بارز في هذا الشأن ،حيث أن ترقية مشاركة المجتمع ،ترسخ الحس المدني أكثر فأكثر، وتمكن المواطنين من معرفة الصعوبات الواجب تحملها، وبالتالي التقليل من حدة الاستياء، مما يبرز روح التضامن التي يتحلى بها مجتمعنا، في ظل احترام المهام المسندة إلى الإدارة و المنتخبين المحليين ،كمايجب على الحكومة أن تعتزم ترقية هذه المشاركة في محيط سليم ومفيد بالنسبة للمجتمع، وضمن هذا المنظور بالذات، لابد أن تندرج مراجعة القوانين المتعلقة بالجمعيات وجمع التبرعات وغيرها من القوانين التي تحكم الحياة العامة.

❖ لابد من تفعيل أدوات التخطيط القومي والمحلي علي حد سواء ، ولايمكن هذا الأمر إلا من خلال إستحداث هيأة رسمية كفيلة بهذه المهمة ،ولعل الحديث عن المحافظة الوطنية السامية للتخطيط يبعث الآمال علي تدارك النقص في هذا الجانب .

❖ أما فيما يتعلق بالتوصيات الكفيلة بضمان فعالية برنامج دعم النمو في تجسيد التنمية المحلية، وتحقيق الأهداف المناطة به في هذا المجال فنجد:

- ضرورة مراعاة مبدأ الأولوية في اختيار المشاريع المحلية قصد الانجاز، بمايلبي الإحتياجات القصوى لأفراد المجتمع المحلي.

- ضرورة تجنب التأخر في انجاز المشاريع،مما يؤدي إلى تراكمها وكذا رداءة نوعية انجازها.
- لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم الوطنية، وحتي علي مستوي الأقاليم بحد ذاتها.
- ضرورة تكثيف عمليات الرقابة، خاصة المتعلقة منها بنوعية انجاز المشاريع.
- ضرورة التكفل بكل المشاريع المسجلة ضمن المخططات التنموية المقترحة من طرف الجماعات المحلية، بما يضمن امتصاص كل الأعباء التنموية المتراكمة خلال الفترات السابقة.

صعوبات البحث : لقد واجهتنا عند إعدادنا بحثنا هذا صعوبات متنوعة أهمها :

- عدم وفرة المراجع المتناولة لمفهوم التنمية المحلية، وهي في الغالب تتناول المفهوم الاجتماعي للتنمية المحلية لا المفهوم الاقتصادي لها.
- قلة الدراسات السابقة التي تهتم بموضوع التنمية المحلية .
- انعدام الدراسات المتناولة لبرنامج دعم النمو، نظرا لحداثة الموضوع وهو ما دفعنا إلي الاكتفاء بالبيانات الرسمية المقدمة من وزارة المالية.
- صعوبة الحصول علي البيانات الميدانية، نظرا لتعدد العراقيل البيروقراطية التي تميز الإدارة الجزائرية.
- تعدد المجالات التي يشملها موضوع التنمية المحلية مما يجعل من الصعب الإلمام بالموضوع عند الحدود المقبولة من حيث عدد الصفحات لمواضيع الماجستير.

آفاق البحث:

إننا إن كنا قد تناولنا الأثر المترتب عن تطبيق برنامج دعم النمو، على التنمية المحلية بالجزائر، إلا أننا اقتصرنا فيه علي ما يتعلق بالأثر المترتب فعلا على الحصتين الأوليتين من انجاز البرنامج لسنتي 2005 و 2006، أما ما تناولناه من آثار للسنوات اللاحقة (2007- 2009)، فهو عبارة عن توقعات بناءا على المعطيات المتوفرة عن المشاريع المزمع انجازها، ولهذا فإن من الآفاق الواعدة لهذا البحث، دراسة الأثر المترتب عن التطبيق الفعلي لكامل برنامج دعم النمو، على التنمية المحلية بالجزائر، بالإضافة إلى دراسة الآثار المترتبة عن كل من برنامجي الهضاب العليا و الصحراء عليها، حيث أن لهذه لدراسة أهمية بالغة نظرا إلى مكانة كلا المنطقتين، والأمل المعقود عليهما من أجل تجسيد التنمية الشاملة عبر التراب الوطني، كما تشكل دراسة الآثار المتوقعة عن تطبيق المرحلة الثانية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لفترة (2005-2010) على واقع الاقتصاد الجزائري وكذا التنمية المحلية بها أفقا آخر من آفاق هذا البحث.

قائمة المراجـــع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

1_كتب:

1-أحمد مصطفى خاطر ، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية و نماذج ممارسة ، المكتبة الجامعيـــة الحديثة، مصر2002.

2- أحمد مصطفى خاطر ،الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي ، المكتـــب الجـــامعي الحـــديث ، الإسكندرية ، مصر،2002.

3- أحمد صقر عاشور ، الإدارة العامة « مدخل بيني مقارن »، دار النهضة،مصر،1986.

4- أدم موسى عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتـــصاد الإســـلامي، دلـــة البركة، إدارة التطوير والبحوث، الطبعة الأولى، جدة، 1993.

5-إبراهيم العسل عبد الحميد، التنمية في الإسلام،مفاهيم مناهج وتطبيقات،دار الفتح، بيروت ،لبنـــان ،1992.

6- بركات عبد الكريم صادق ، المالية العامة ، الدار الجامعية، مصر 1986.

7- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004 .

8- جميل جريسات، إدارة التنمية في ظل السياسة اللامنهجية،المؤسسة العربيـــة للدراســـات والنـــشر ،بيروت ،لبنان ، 1999.

9- جيمس جواتين، وريجارد واستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض،1999

10- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية ، الدار الجامعية للطباعة ، الإسكندرية ،مصر ، 1988.

11- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 1997

12- خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية ،شركة الشرق الأوسط للطباعـــة ، عمان ،الأردن، 1985

13- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2002.

14- سميرة كامل ، التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإســـكندرية ، 1984.

15- شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائـــر، ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

16 - صبري فارس الهيتي ،جغرافية المدن،،دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2002.

17- صلاح العيد،دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، دار المعارف الجامعية ، مصر ،1982.

18- طارق الحاج ،المالية العامة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 1999.

19- عبد الهادي محمد والي ، التخطيط الحضري تحليل نظري وملاحظات واقعية ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، مصر 1983.

20- عبد الله محمد عبد الرحمان، مريم أحمد مصطفى ، التنمية بين النظرية والتطبيـــق ، دار المعرفـــة الجامعية ، مصر ، 1999

21- عبد الباسط محمد حسين ، التنمية الاجتماعية ،مكتبة وهبة ، القاهرة ؛مصر ؛1977.

22-عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، ،الدار الجامعية ،مصر ،2001

23- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي تحليل كمي ،مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

24- عبد المنعم شوقي ،مشاركة المواطنين في التنمية الريفية ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصر ، 1993.

25- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائـــر 2003 .

26- عبد القادر محمد ،عبد القادر عطية ، إتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعيـــة ،الإســـكندرية ،مصر،2002.

27- علي خاطر شطناوي ، قانون الإدارة المحلية ،دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2002.

28- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، مـــدخل لدراســـة أصـــول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للننشر، مصر، 2001

29- عودة محمود ،دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار النهضة العربية بيروت ،لبنان ،1986

28- غازي عبد الرزاق النقاش ، اقتصاديات الموقع والإستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن،1996.

30 - كامل البكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

31- مصطفى الجندي ، الإدارة المحلية وإستراتجيتها ، دار نشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر،2001
32- محمد الصغير بعلي ،قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر 2004.
33- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، 2003 .
43 -محمد الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار المعارف القاهرة ، مصر ، 1977.
35- مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية، ، دار المعرفـــة الجامعيـــة ،مصر ،2001.
36- منال طلعت محمود ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،2003.
37 - ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الطبعـــة الأولى، عمـــان، الأردن،1999.
38-هناء حافظ بدوي ، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعيـــة ،دار المعرفـــة الجامعية ، الاسكندرية،مصر،2000 .
39- يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعـــة الثانيـــة، الـــدار الجامعيـــة ، الإسكندرية ، مصر ،بدون سنة.

2_رسائل جامعية:

1- بلعزوز بن علي ، أثر سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية *حالة الجزائر*، أطروحة دكتـــوراة ،جامعةالجزائر، 2004.
2 - بوفليح نبيل،آثاربرامج التنمية الاقتصادية علي الموازنات العامة في الدول الناميـــة –دراســـةحالة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 .2004 - المطبق بالجزائر،مذكرة ماجستير غـــير منـــشورة ،جامعة الشلف،2005.
3- بن عثمان ساعد ،ميزانية البلدية ومكانة الجباية فيها، مذكرة التخرج ما بعـــد التـــدرج في إدارة الأعمال، المدرسة الوطنية للإدارة ، 1994.
4-. ماجد مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي قي ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتـــصادية جامعـــة بـــسكرة، 2003.

3_ بحوث ومقالات:

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإدارة العامة والتنمية ، وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامـــة للأمم المتحدة ، نيويورك،أفريل 1996.

2-إدريس بولكعيبات ، تجربة الجزائر في التنمية ، مقال بمجلة العلوم الإنـــسانية ،عـــدد 17 جـــوان 2002، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ، 2002.

3-عبد الحميد بوقصاص ، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع والأهداف ، مقال بمجلـــة التواصـــل جامعة عنابة ،الجزائر ،عدد جوان، 2000.

4- عبد الحميد دليمي ، المدن الجزائرية والعولمة ، مقال بمجلة العلوم الإنـــسانية ، جامعـــة منتـــوري بقسنطينة ، الجزائر ،عدد 15 جوان 2002.

5- محمد عبدوا بودر بالة ،المدير العام للضرائب بوزارة المالية ، مداخلة حول الإصـــلاح الـــضريبي ، ملتقي الاصطلاحات المالية والجباية المحلية ، مجلس الأمة ،مارس،2002.

6- مقبول الهادي ، التصنيف النموذجي للجماعات المحلية، التحولات المحلية ، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط CNEAP الجزائر، 1996.

7-مقالات ملقاة في إطار الملتقي الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحـــولات الاقتصادية، جامعة باتنة ، الجزائر ،2004:

-بركان زهية ، مداخلة بعنوان :الرقابة علي النفقات المحلية، ملقاة بالملتقى الـــدولي ، تـــسيير وتمويـــل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، باتنة ، الجزائر 2004.

- موسى رحماني و وسيلة سبتي ،واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ، مداخلة ملقاة في إطار الملتقى الدولي حول تسير وتمويل الجماعات المحليـــة في ضـــوء التحـــولات الاقتصادية، جامعة باتنة ، الجزائر ،2004

- محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلديات ، مداخلة ملقاة بالملتقى الـــدولي ، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، باتنة ، الجزائر 2004.

- مرغاد لخضر ، النفقات العامة المحلية وقواعد تسييرها ، مداخلة ملقاة بالملتقى الدولي ، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، باتنة ، الجزائر 2004.

- قرزيز محمود، مداخلة بعنوان: واقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في تمويل الجماعـــات المحليـــة لمشاريع التنمية ، مداخلة ملقاة بالملتقى الدولي ، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحـــولات الاقتصادية، باتنة ، الجزائر 2004،.

4_تشريعات:

1-قوانين المالية :

- قانون المالية لسنة1981 ،الجريدة رقم:80-12 الصادرة في 31 ديسمبر 1980
- قانون المالية لسنة 1993 ،الجريدة الرسمية رقم الصادرة في -12-1992
- قانون المالية لسنة 1996، الجريدة الرسمية رقم الصادرة في -12-1995
- قانون المالية لسنة 2000 ،الجريدة الرسمية رقم 92 الصادرة بتاريخ 25-12-1999.
- قانون المالية لسنة2001 ،الجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة بتاريخ 24-12-2000
- قانون المالية لسنة2002 ،الجريدة الرمية رقم 79 الصادرة بتاريخ 23-12-2001
- قانون المالية لسنة2003 ،الجريد الرسمية رقم 86 الصادرة بتاريخ 25-12-2002
- قانون المالية لسنة 2004 ،الجريدة الرسمية رقم 83 الصادرة بتاريخ 29-12-2003
- قانون المالية لسنة2005 ، الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 30-12-2004
- قانون المالية لسنة2006 ،*الجريدة الرسمية رقم 85الصدرة في 31-12-2005*

2-قوانين مختلفة :

- القانون رقم 90-08- المتعلق بالبلدية والصادر في 07 أفريل، 1990
- القانون 90-09 المتعلق بالولايةو المؤرخ في 07 أفريل 1990
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة نشرة 2002

3- أوامر مختلفة :

- الأمر 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 والمتضمن قانون الولاية.
- الأمر رقم 93 – 314 المؤرخ في 19 ديسمبر 1993 والمتعلق بإحداث منصب الوالي المنتدب للأمن والنظام العام.

4- المراسيم التنفيذية :

- المرسوم التنفيذي رقم:94-215 المؤرخ في 19 ديسمبر 23 جويلية 1994 المتعلق بتجديد هياكل وهيئات الإدارة العامة للولاية.
- المرسوم التنفيذي:رقم 90-127 الصادر في 12 جوان 1990 والمتعلق بتنظيم المفتشية العامة.
- المرسوم التنفيذي رقم : 90-230 المؤرخ في 25 جويلية والمنظم لعمل الدوائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 86/266 الصادر بتاريخ: 1986/11/02 والمتعلق بتنظيم عمل الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

5-تعليمات تنظيمية :

- التعليمة س1 المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات – الصادرة عن وزارة الداخلية.
- التعليمة المتعلقة بالإجراءات الجديدة لعمل الصندوق وآليات تعويض نقص القيمة للضرائب المباشرة الذكر رقم:331/ بتاريخ: 1995/06/24

5- تقارير و دوريات:

1-تقارير عن وزارة الداخلية :

- وزارة الداخلية، المديرية العامة للمالية المحلية، ملف متعلق بالجباية المحلية للبلديات ،سنة 2001.
- وزارة الداخلية مديرية المالية المحلية، ،ملف متعلق بكيفية توزيع عائدات الجباية المحلية بين الجماعات المحلية، سنة 2000.
- وزارة الداخلية، مديرية الجمعيات ، ملف حول الجمعيات ،2001.
- وزارة الداخلية، نشرية متعلقة بالجماعات المحلية التشريع والتنظيم – الجزء الأول – «الولاية» سنة 1995.

2-تقارير عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول المالية المحليةبالجزائر، لسنة 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2000
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوصعية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2001
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقري السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصاديةوالاجتماعية لسنة 2004.

3-تقارير عن وزار المالية:

- وزار المالية، ملف حول المالية المحلية ، 2003
- وزارة المالية ،ملف للمديرية العامة للضرائب ، 2004.

4- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، آفاق التنمية الفلاحية بالجزائر، تقرير سنوي حول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2002.

5- الديوان الوطني للإحصاء،ملف إحصائيات ،العدد 37، 1999.

6-تقارير عن مديرية التخطيط والتعمير لولاية المدية:

- مديرية التخطيط والتعمير، مجلة المدية بالأرقام ،إصدار1999.
- مديرية التخطيط والتعمير لولاية المدية،ملف يتناول إحصائيات مختلفة للولاية ، 2000.
-مديرية التخطيط والتعمير، مجلة المدية بالأرقام ،إصدار2005.
مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية، تقرير حول واقع التنمية بالولاية لسنة 2004
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،إحصائيات سنة 2005
-مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،المخطط القطاعي الخماسي للتنمية بالولايةللفترة 2005-2009.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ولاية المدية،المخططات البلدية الخماسية للتنمية بالولاية للفترة 2005-2009.
-مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية لسنة2005.
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المدية،تقرير حول التنمية المحلية بالولاية السداسي الأول لسنة 2006

7-تقارير عن مختلف مديريات ولاية المدية :

- مديرية العمل والتكوين المهني لولاية المدية، إحصائيات 1998.
- مديرية النقل لولاية المدية إحصائيات سنة 1998.
- مديرية الثقافة لولاية المدية ،إحصائيات 2001.
- مديرية الإدارة المحلية،فرع ميزانية البلديات، ولاية المدية، معطيات سنة 2001.
- مديرية الفلاحة لولاية المدية، إحصائيات متنوعة لسنة 2004 وإحصائيات 2005.
- مديرية التربية لولاية المدية ،إحصائيات سنة 2005
- مديرية التشغيل لولاية المدية، إحصائيات سنة 2005
-مديرية الري لولاية المدية، إحصائيات 2005

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية:

1_كتب:

1 **-** ABDERAHEMANE Ramili ,Les institutions administratives algériennes, 2eme édition **société nationale d'édition et de diffusion ,1972.**
2 -, Dominick Salvadore, engene a.diulio principe d'économie. « cours et problème, series Shoum» MG, graw. Hill; Paris; 1984.

2-بحوث ،مقالات ، تقارير و مجلات:

1-office nationale des statistiques , rétrospective statistique" 1970-1996" édition1999.
2-Ministère de finance; les indications de l'économie Algériennede1999.
3– gouvernement d'algerie ,bilan du plan de la ralence economique; la,decembre,2003.
4- Etude de Boussene Mohamed : Signification du Travail et motivation, colloque Euro – Mghribin Des Ressources Humains , Alger 6 – 7 Novembre 1999.
5- la banque d'algerie,rapport sur l'evolution économique et monetaire en algerie en:2001,2002,2003.
6- Ministère des Finances,la situation economique et financiere afin ,septembre 2004.
7 - Ministère des Finances,rapport de présentation de l'avant projet de la loi de, finance2003,
8- Ministère des Finances,rapport de présentation de l'avant projet de la loi de Finance,2005
9-Commissariat à la planification et la prospective pauvreté en 2000 en Algérie, Septembre 2004
10- office nationale des statistiques,données statistiques,N:411 activité ,emploi et chomage au 3eme trimestre 2004.

3- مواقع الأنترنات:

1- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
2- البنك المركزي الجزائري: www.bank-of-algeria.dz
3-وزارة المالية: www.finances-algeria.dz
4- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي: www.cnes.dz
5-رئاسةالجمهورية: www.elmoradia.dz
6- رئاسة الحكومة: www.cg.gov
7- صندوق النقد الدولي: www.imf.org

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عناوين الجداول والأشكال	رقم الصفحة
	الجـــــــــداول	
1-1	يوضح إسقاطات عدد السكان الحضر ونسبة النمو الديمغرافي ونسبة التحضر العالمي للفترة **2000-2025**.	04
2-1	يلخص أهم اقتراحات الإصلاح الإداري بالدول الغربية	22
3-1	يوضح أهم مكونات البرنامج التنموي المقترح	59
1-2	يلخص الفترة الزمنية لكل من الميزانية الأولية، الحساب الإداري، والميزانية الإضافية	83
2-2	يوضح تعريفة الرسم علي الذبائح	90
3-2	يوضح تطور معدلات اقتطاعات الدفع الجزافي (**V.F**)	92
4-2	أقساط القيمة الصافية للأملاك.	93
5-2	يوضح طبيعة موارد التمويل المحلي لسنتي (**1999-2000**)	101
6-2	جدول يوضح النسب التمويلية للضرائب والرسوم المحلية	102
7-2	جدول يوضح إيرادات الجباية المحلية	102
8-2	يوضح تركيب وتطوير الجباية المحلية	104
9-2	كيفية توزيع عائدات الجباية المحلية بين الجماعات المحلية.	104
10-2	الضرائب المحصلة لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية	105
11-2	الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات	105
12-2	يوضح إعانات التجهيز المقدمة لصالح البلديات**1990 - 2000**	106
13-2	نسب المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال مرحلة الأزمة «**1986-1988**	112
14-2	يوضح أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (**1994-1998**)	115
15-2	يوضح مؤشرات كل من الناتج المحلي ونصيب الفرد منه خلال الفترة (**1993-1998**)	115
16-2	نتائج الدراسة المتعلقة بالفقر بالجزائر	117
17-2	تطور معدل البطالة خلال الفترة (**1985-2000**).	118
18-2	يوضح تطور نفقات التسيير للجماعات المحلية خلال الفترة (**1995-1999**).	119
19-2	يوضح تطور العجز المالي للبلديات (**1994-2000**).	120

20-2	يوضح مبلغ إعانة التوازن المقدمة من طرف **FCCL** ونسبة تغطيتها للعجز.	122
21-2	عدد الجمعيات الوطنية منذ سنة **1987** إلى غاية **2000**	128
22-2	توزيع الجمعيات الوطنية فيما يخص سنة **1999** حسب طبيعة نشاطها.	129
23-2	تصور رؤساء الجمعيات فيما يخص مدى مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية في ترقية الأمن والتنمية.	130
1-3	يوضح حجم الاعتمادات المالية المخصصة للمخططات التنموية خلال الفترة (**1967-1985**)	146
2-3	تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد خلال الفترة (**1999-2001**)	148
3-3	تطور بعض المؤشرات الكلية الداخلية للاقتصاد خلال الفترة «**1998-2001**»	148
4-3	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (**1999-2000**)	149
5-3	معدلات البطالة خلال الفترة (**1999-2000**)	149
6-3	تطور معدلات استخدام الطاقة الإنتاجية سنة **1999**.	150
7-3	دراسة مقارنة بين الأنواع المختلفة للموازنة العامة	152
8-3	يوضح تقسيم الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي « **2001-2004**»	163
9-3	ملخص لمجموع المشاريع المتعلقة بالأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والمسجلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (**2001-2004**)	164
10-3	يوضح ملخص لمجموع المشاريع المتعلقة بالتنمية والمسجلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	165
11-3	يوضح حجم المخصصات المالية للبرنامج الخاص بالشغل، الفترة (**2001-2004**)	166
12-3	يوضح الأغلفة المالية لمشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة خلال الفترة (**2001-2004**)/	166
13-3	جدول يوضح الأغلفة لمشاريع تأطير سوق العمل خلال الفترة (**2001-2004**)	166
14-3	جدول يوضح المساعدات الخاصة بالنقل المدرسي المسجلة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (**2001-2004**)	167
15-3	يوضح تصفية بعض المستحقات السابقة من الإعانات الاجتماعية المسجلة في الإنعاش الاقتصادي (**2001-2004**)	167
16-3	يوضح حجم الغلاف المالي المتعلق بتأهيل المؤسسات المتخصصة في الإعانات الاجتماعية	167

17-3	يوضح هيكل توزيع المشاريع المتعلقة بالبرنامج الخاص بالموارد البشرية سنة (2001-2004)	168
18-3	يوضح هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)	169
19-3	يوضح هيكل توزيع الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الصيد البحري (2001-2004)	170
20-3	يوضح هيكل توزيع الغلاف المالي الموجه لبرنامج دعم الإصلاحات ضمن دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	171
21-3	يوضح معدل نمو الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1990-2000	173
22-3	يوضح قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2005)	176
23-3	يوضح تطور معدل نمو قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2004)	177
24-3	يوضح تطور معدل قطاعي الأشغال العمومية والخدمات الحكومية خلال الفترة(2001-2004)	177
25-3	يوضح تطور معدل نمو إيرادات الحقوق والضرائب على الواردات خلال الفترة	178
26-3	يوضح تطور الواردات المتعلقة بالقطاع الصناعي خلال الفترة2001-2003	179
27-3	يوضح تطور معدلات نمو كل من قطاعي الصناعة والخدامات الحكومية	179
28-3	يوضح حجم وهيكل تطور النفقات العامة للفترة 2001-2004	180
29-3	يوضح توزيع مخصصات البرنامج على كل سنة من السنوات الأربعة (2001- 2004)	181
30-3	يوضح أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على قطاع الشغل	182
31-3	يوضح حجم مناصب الشغل الفعلية المحققة من طرف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	183
32-3	جدول يوضح معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال الفترة (2001-2004)	185
33-3	معدلات نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بالمستوى المعيشي خلال الفترة (1995-2000)	186
34-3	نسبة الفقر في الجزائر من سنة 1988 إلى سنة 2004	186
35-3	يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات 2003-2004	189
36-3	يوضح تطور القيم المضافة لمختلف الفروع الاقتصادية لسنتي 2002-2003	190
37-3	الايرادات الجبائية المتوقعة للفترة 2005-2009	191
38-3	يوضح تطور الصندوق احتياطات ضبط الموارد منذ سنة 2000 إلى غاية 2003	192
39-3	يوضح دراسة تنبؤية لحجم الإيرادات غير الجبائية خلال فترة برنامج دعم النمو 2005 2009	194
40-3	يوضح معدلات تمويل الإيرادات والنفقات خلال الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2009	198

41-3	يوضح التنبؤات المتعلقة بتطور الموازنة العامة خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو	198
42-3	يوضح معدلات النمو المستهدفة للفترة **2005-2009**	199
43-3	يوضح بعض المتغيرات الاقتصادية الداخلية خلال الفترة **2003-2009**	199
44-3	يوضح نسبة القروض الممنوحة ضمن برنامج دعم النمو (**2005-2009**) على حجم النتاج المحلي الإجمالي	200
45-3	يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات.	200
46-3	يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة **2005-2009**	202
47-3	يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال الفترة (**2005-2009**)	203
48-3	يوضح حجم وهيكل المشاريع المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة **2005-2009**.	203
49-3	يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المتعلقة بقطاع الشباب والرياضة خلال الفترة **2005-2009**	204
50-3	يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المتعلقة بقطاع التكوين خلال الفترة **2005-2009**	205
51-3	يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المتعلقة بقطاع العدالة خلال الفترة **2005-2009**.	205
52-3	يوضح حجم وهيكل توزيع المشاريع المتعلقة بالإسكان خلال الفترة **2005-2009**	206
53-3	حجم وهيكل توزيع المشاريع المتعلقة بالطاقة خلال الفترة **2005-2009**.	206
54-3	هيكل توزيع مشاريع قطاع الري **2005-2009**	207
55-3	يوضح هيكل توزيع المشاريع المتعلقة بقطاع الطرقات خلال الفترة **2005-2009**	208
56-3	يلخص مجموع العمليات التي استفادت منها مختلف القطاعات ضمن برنامج دعم النمو **2005-2009**	209
57-3	يوضح مصادر إيرادات الموازنة العامة لسنة **2005**	210
58-3	يوضح نفقات التسيير لسنة **2005**	211
59-3	يوضح هيكل توزيع الشطر الأول من برنامج دعم النمو «نفقات التجهيز لسنة **2005**)	212
60-3	يوضح هيكل توزيع نفقات التجهيز على القطاع الرئيسية حلال سنة **2005**	212
61-3	يوضح مخصصات الحماية الاجتماعية لسنة **2005**	213

01-4	يوضح هيكل تقسيم سكان ولاية المدية حسب الفئة العمرية ونوع الجنس	222
02-4	يوضح الكثافة السكانية لمختلف دوائر ولاية المدية (بناءا على إحصاء **2004**)	223
03-4	يوضح تطور عدد سكان ولاية المدية	223
04-4	يوضح نسبة الحضر والريف المكونة لسكان ولاية المدية وكذا ظاهرة النزوح الريفي	227
05-4	يوضح تطور السكان بالدوائر الحضرية للولاية	227
06-4	يوضح تطور السكان بالمناطق شبه الحضرية بالولاية (حسب إحصائيات **2004**)	228
07-4	يوضح التطور العددي للهياكل التعليمية والموارد البشرية التي تشرف عليها في ولاية المدية خلال الفترة (**1986-2000**).	231
08-4	يوضح هياكل التكوين وطاقة استيعابها بالولاية	232
09-4	يوضح التطور العددي لهياكل القطاع الصحي والموارد البشرية المؤطرة له خلال الفترة (**1993-1998**)	234
10-4	يوضح وضعية نقل المسافرين إلى غاية **1998/12/31**	235
11-4	يوضح المركز الهاتفية بالولاية، الطاقة والاستغلال، **31-12-1998**.	236
12-4	يوضح المشاريع المنجزة في قطاع السكن خلال الفترة **1988-1999**.	237
13-4	يوضح هيكل توزيع الفنادق عبر الولايةلسنة**2001**	241
15-4	يوضح نسب تطور كل من نفقات التجهيز والتسيير لولاية المدية خلال الفترة (**1998-2006**)	245
16-4	يوضح تطور عناصر مصادر ميزانية ولاية المدية خلال الفترة (**1998-2006**)	246
17-4	يوضح وضعية البرامج القطاعية غير الممركزة إلى غاية **2004/12/31**	261
18-4	يوضح وضعية المخططات التنموية البلدية إلى غاية **2004/12/31**	261
19-4	هيكل توزيع مخصصات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لولاية المدية	262
20-4	يوضح حجم الهياكل القاعدية التربوية خلال سنة **2004**	262
21-4	يوضح حجم التشغيل خلال سنة **2004**	262
22-4	يوضح معدل البطالة لسنة **2004** لولاية المدية.	263
23-4	يوضح تطور هياكل القطاع العمومي الصحي خلال الفترة (**2001-2004**)	263
24-4	يوضح هيكل استغلال الأراضي الزراعية لولاية المدية	263
25-4	يوضح حجم الثروة الحيوانية لولاية بالمدية	263
26-4	يوضح حجم الإنتاج لمجموعة من المنتجات الفلاحية بولاية المدية	264
27-4	يوضح حجم الزراعة بولاية المدية	264

28-4	يوضح أهم منجزات قطاع الري خلال الفترة **2001-2004**	264
29-4	يوضح هيكل شبكة الطرقات لولاية المدية وحجم تطورها خلال الفترة **2001-2004**	265
30-4	يوضح تطور شبكة الاتصالات بولاية المدية خلال الفترة (**2000-2004**)	265
31-4	يوضح تطور حضيرة السكنات لولاية المدية خلال الفترة (**2001-2004**)	265
32-4	حجم شبكة التغطية الكهربائية بالولاية خلال سنة **2004**	265
33-4	يوضح تطور العاملين بالقطاع التجاري والصناعي لسنة **2004**	266
34-4	يوضح تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (**1999-2004**).	266
35-4	ملخص البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية المقترح خلال الفترة (**2005-2009**)	269
36-4	**يوضح مجموع المشاريع المقترحة ذات الطبيعة الاقتصادية**	270
37-4	يوضح مجموع المشاريع المقترحة ذات الطبيعة الاجتماعية	271
38-4	ملخص المخططات التنموية البلدية الخماسية **2005-2009** لمجموع بلديات ولاية المدية	271
39-4	يوضح مجموع المخصصات المالية لبرنامج سنة **2005**	273
40-4	يوضح هيكل توزيع رخصة البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز العادي لسنة **2005**	274
41-4	يوضح هيكل توزيع البرنامج التنموي القطاعي غير الممركز التكميلي لسنة **2005**	274
42-4	**هيكل توزيع مخصصات المخططات البلدية للتنمية**	275
43-4	يوضح هيكل توزيع الغلاف المالي للمخطط التنموي القطاعي غير الممركز (**PSD**)	278
44-4	يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية للمخططات البلدية لسنة **2006** «البرنامج العادي»	279
45-4	يوضح قيم بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية لسنتي **2004-2005**	286
46-4	**يوضح حجم تغطية المخصصات المالية المقدمة للاحتياجات التنموية الفعلية للولاية**	286
	قائمة الأشكال	
1-1	يوضح دور القطاع السياحي في تجسيد التنمية المحلية	56
1-3	تطور القيم المضافة لمختلف الفروع الاقتصادية خلال سنتي **2002-2003**	180
2-3	**هيكل تقسيم نفقات برنامج دعم النمو**	190
1-4	يوضح هيكل هرم الأعمار بالولاية حسب الجنس	210

المقدمـــــة:.....أ
الفصل الأول: الـــتنمية المـــحلية وأهـــم مـــقومـــات إدارتـــها.....02
المبحث الأول:مفهوم التنمية المحلية.....03
المطلب الأول:مفهوم المجتمع المحلي.....03
المطلب الثاني:التعريف بالتنمية المحلية.....05
المطلب الثالث:أهداف التنمية المحلية والمناخ اللآزم لتحقيقها.....11
المبحث الثاني:مقومات تجسيد التنمية المحلية.....16
المطلب الأول:نظام الإدارة المحلية..... 16
المطلب الثاني: التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزته..... ...22
المطلب الثالث:التمويل المحلي..... 27
المطلب الرابع:المشاركة الشعبية..... 37
المبحث الثالث:استراتيجيات التنمية المحلية وأهم مجالاتها ومعوقاتها.....42
المطلب الأول:استراتيجيات التنمية المحلية وأهم مقوماتها.....43
المطلب الثاني:مجالات التنمية المحلية..... 49
المطلب الثالث:اقتراح برنامج نموذجي لتنمية المجتمع المحلي في الدول النامية.....57
الفـــــــــصل الثاني: واقع مقومات التنمية المحلية في الجزائر.....62
المبحث الأول:نظام الجماعات المحلية بالجزائر..... ..... .63
المطلب الأول: البلدية.....64
المطلب الثاني: الولاية.....68
المطلب الثالث:دور الجماعات المحلية ووسائل ممارسة مهامها.....75
المبحث الثاني:آليات تجسيد الاستقلال المالي للجماعات المحلية.....81
المطلب الأول:المالية المحلية ودورها في تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية..... 81
المطلب الثاني:الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر.....87
المطلب الثالث:آليات معالجة الاختلال في هيكل التمويل المحلي..... 100
المبحث الثالث:أزمة التسعينات وأثرها على واقع التنمية المحلية والمشاركة الشعبية..... 111

المطلب الأول:أهم جوانب أزمة التسعينات (1990-2000).....118

المطلب الثاني:أثر أزمة التسعينات على التنمية المحلية (1990-2000).....126

المطلب الثالث :واقع المشاركة الشعبية ومدي مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية خلال الأزمة (1990-2000).....133

الـــــفصل الــثالث: أبعاد تطبيق برنامج دعم النمو على واقع الاقتصاد الجزائري(2005-2009)..... 134

المبحث الأول:الإطار النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي.....134

المطلب الأول: السياسة المالية كأداة لإنعاش الاقتصاد.....138

المطلب الثاني:أنواع السياسة المالية ومدي فعالية أدواتها وأهم عقباتها.....143

المطلب الثالث:برامج التنمية كآلية لتجسيد سياسة الإنعاش الاقتصادي.....158

المبحث الثاني:أثر برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي على واقع الاقتصاد الجزائري (2000-2004).....158.

المطلب الأول:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، استراتيجياته ومكوناته والسياسات المرافقة له.....172

المطلب الثاني: آفاق القطاع الفلاحي في ظل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية..... 175

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن تطبيق كلا البرنامجين على الاقتصاد الجزائري.....188

المبحث الثالث:آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق برنامج دعم النمو (2005-2009).....188

المطلب الأول:دوافع تطبيق برنامج دعم النمو(2005-2009).....188

المطلب الثاني:مضمون برنامج دعم النمو(2005-2009).....194

المطلب الثالث:أهم الإجراءات المرافقة لتطبيق برنامج دعم النمو(2005-2009).....214

الــفصل الـــــرابع: دراسة ميدانية للآثار المتوقعة لبرنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية المدية(2005-2009)..... 220

المبحث الأول:واقع التنمية المحلية بولاية المدية قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي....221

المطلب الأول:تقديم ولاية المدية..... 221

المطلب الثاني:طبيعة المجتمع المحلي بولاية المدية..... 225

المطلب الثالث:واقع التنمية المحلية بولاية المدية قبل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي (1990-2000).....229.

المبحث الثاني:دور عجز هيكل التمويل المحلي لولاية المدية في تعطيل التنمية المحلية بها.....244

المطلب الأول:دراسة تطور ميزانية الولاية خلال سنة(1997 – 2006)..... 244

المطلب الثاني:تطور الإيرادات الجبائية لبلديات ولاية خلال الفترة(2000 – 2006).....248

المطلب الثالث:دراسة تحليلية لجوانب العجز في هيكل التمويل المحلي لولاية المدية.....252

المبحث الثالث:الآثار المرتقبة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بولاية المدية...260

المطلب الأول:أثر البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة(2001-2004)على التنمية المحلية بولاية المدية..... 260

المطلب الثاني:حجم و آليات توزيع حصة الولاية من برنامج دعم النمو والمتعلقة بالتنمية المحلية(2005-2009).....267

المطلب الثالث:الآثار المتوقعة لتطبيق برنامج دعم النمو على التنمية المحلية بالولاية(2005-2009).....280

الخاتمـــة.....294

قائمـــــة الجداول والأشكال 303

قائمـــــة المراجـــــع.....311

الفهـــــــرس.....321

الملاحق.....323